وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

تمكين
اللغة العربية

١

اللغة العربية

«واقعاً وارتقاءً»

الأستاذ الدكتور محمود السيّد

بضوء

الأستاذ الدكتور محمود السيّد

اللغة العربية

« واقعاً وارتقاءً »

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة – دمشق ٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

هذه باقة من الدراسات في رحاب لغتنا العربية، تهدف إلى تبيان واقعها والارتقاء به، وكان لابدّ قبل البحث في هذا الواقع من إطلالة على العلاقة بين لغة الغالب والمغلوب أهي علاقة تفاعل أم تغييب؟ وأبانت الدراسة في هذا الموضوع أن البشرية عرفت عبر تاريخها تفاعلاً إيجابياً خلاّقاً إبان ألق حضارتنا العربية الإسلامية، إذ إنها احترمت الثقافات الأخرى ولغاتها وقدّرت أصحابها على الرغم من قوة العرب آنذاك وهيمنتهم على شؤون الحياة كافة، وذلك خلاف ما نلاحظه في حياتنا المعاصرة في ظلال العولمة ولغتها الإنجليزية، إذ إن ثمة هيمنة للغة الأقوياء على الضعفاء، ومخططاً لاستبعاد اللغات الأم للمجتمعات، وقصداً لتغييب هويتها وذاتيتها الثقافية.

وإذا كانت هذه الدراسات تهدف إلى تبيان واقع العربية والكشف عن التحديات التي تواجهها على مختلف الصعد إن في العملية التعليمية التعلمية سياسة ومناهج، وإن في خارج نطاق هذه العملية في المجتمع، وإن على الشابكة (الإنترنت) من حيث المحتوى الرقمي بالعربية والترجمة فما كانت دراسة هذا الواقع إلا لتؤدي إلى رسم خطة للارتقاء به في مختلف المجالات سياسة وتخطيطاً لغوياً وممارسة في العملية التعليمية التعلمية في جميع مكوناتها.

وتجدر الإشارة إلى أن دراسة الواقع لم تكن لتحول دون تبيان أهمية اللغة العربية وإظهار مكانتها والكشف عن أبعادها الوطنية والقومية والاجتماعية والتربوية والثقافية والأمنية والإبداعية.

ولما كانت سورية ذات تجربة ثرية وغنية في التعليم باللغة الأم على الصعيد القومي، كان الوقوف على هذه التجربة قبل حصول الدولة السورية على استقلالها وبعد حصولها عليه وبيان الإجراءات المتخذة لحماية اللغة والإنجازات التي تحققت أمراً على درجة كبيرة من الأهمية.

ومن المبادرات التي اعتمدتها سورية لحماية اللغة العربية تشكيل لجنة التمكين للغة العربية بقرار من السيد الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية. ومن مهام هذه اللجنة وضع خطة عمل وطنية للتمكين للغة العربية تستهدف الحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها، ومتابعة خطوات التنفيذ بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية.

وكان مفيداً الاطلاع على هذه التجربة الرائدة، وتبيان الإنجازات التي حققتها لجنة التمكين على أرض الواقع، وهذا ما تضمنه الفصل الأخير من هذه الدراسات. وإذا كان ما لا يدرك كله لا يترك جله فحسبنا أن نشير إلى أن أي ارتقاء للغتنا لا يمكن أن يحدث إلا بعد تعرف الواقع في إيجابياته وسلبياته، تعزيزاً للإيجابيات وتلافياً للسلبيات، وهذا ما حاولت هذه الدراسات أن تؤكده، ونأمل أن تكون ثمة فائدة في الاطلاع عليها. والله الموفق

دمشق في ٢٠١٠/٣/١٥ **المؤلف**

الفصل الأول

لغة الغالب والمغلوب: تفاعل أم تغييب؟(*)

(*) بحث ألقي في ندوة «اللغة والهوية» التي أقامتها وزارة الثقافة بدولة قطر – الدوحة – شباط ٢٠٠٩.

الفصل الأول

لغة الغالب والمغلوب: تفاعل أم تغييب؟

نحاول في هذا البحث الموجز أن نتعرف أولاً العلاقة بين الغالب والمغلوب كما أشار إليها العلامة ابن خلدون في مقدمته، ومن ثم نقدم أنموذجاً في مجال التفاعل، وأنموذجاً آخر في مجال التغييب، وقد اخترنا لغتنا العربية أنموذجاً للتفاعل الخلاق إبان ألق حضارتنا العربية الإسلامية، كما اخترنا اللغة الإنجليزية في عصرنا الحالي، عصر العولمة، أنموذجاً للتغييب والسعي إلى تهميش لغات المجتمعات غير الناطقة بالإنجليزية لصالح الإنجليزية وتوسعها وانتشارها على حساب اللغات الأم لتلك المجتمعات. ونقف أخيراً على تبيان الموقف الذي ننشده للغتنا العربية لمواكبة روح العصر ومواجهة تحديات العولمة في جانبها المظلم.

أولاً- العلاقة بين الغالب والمغلوب

أشار العلامة «ابن خلدون» في مقدمته إلى أن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده، وعلّل ابن خلدون هذا الاقتداء بأن النفس أبداً تعتقد الكمال في من غلبها وتنقاد إليه، إما لنظرها بالكمال بما وُفر عندها من تعظيمه، أو لما تغالط به من أن انقيادها ليس لغلب طبيعي إنما هو لكمال الغالب. ولذلك نرى المغلوب يتشبه أبداً بالغالب في ملبسه ومركبه وسلاحه في اتخاذها وأشكالها، بل وفي سائر أحواله.

ويؤيد «ابن خلدون» رأيه قائلاً: «وانظر ذلك في الأبناء مع آبائهم كيف تجدهم متشبهين بهم دائماً، وما ذلك إلا لاعتقادهم الكمال فيهم»[1]،

---

(١) مقدمة ابن خلدون - دار إحياء التراث العربي - بيروت لبنان - بلا تاريخ - ص ١٤٧.

ويبين أنه إذا كانت أمة تجاور أخرى ولها الغلب عليها فيسري إليها من هذا التشبه والاقتداء حظ كبير كما هو الحال في الأندلس في هذا العهد - عهد ابن خلدون - مع أمم الجلالقة فإنك تجدهم يتشبهون بهم في ملابسهم وشاراتهم، والكثير من عوائدهم وأحوالهم حتى في رسم التماثيل في الجدران والمصانع والبيوت حتى لقد يستشعر من ذلك الناظر بعين الحكمة أنه من علامات الاستيلاء.

ومن الشواهد التي يقدمها «ابن خلدون» لتأييد وجهة نظره قوله: «وتأمل في هذا سر قولهم العامة على دين الملك فإنه من بابه، إذ إن الملك غالب لمن تحت يده، والرعية مقتدون به لاعتقاد الكمال فيه اعتقاد الأبناء بآبائهم والمتعلمين بمعلميهم»[1].

وإذا انتقلنا إلى ميدان اللغات فإننا نلاحظ أن الأمم والشعوب أدركت في عصور التاريخ ضرورة الوحدة اللغوية بين الناس، فكان أن نشأت في كل عصر تاريخي لغة مشتركة اصطنعتها عدة شعوب حيناً من الدهر ثم بادت أو اندثرت، فاللغة الأكاديمية أو لغة بابل وآشور تلك التي سادت في حوض دجلة والفرات قد انتظمت العالم القديم فترة من الزمن، ثم جاءت بعدها الآرامية والإغريقية واللاتينية ثم العربية، وأخيراً في العصور الحديثة الفرنسية والإنجليزية، وكل لغة من هذه اللغات حاولت ما وسعتها المحاولة أن تهيمن وتصبح لغة الناس كافة، إلا أن تلك المحاولات باءت بالإخفاق، وظل اختلاف الألسنة قائماً على أنه من آيات الله.

وعلى الرغم من أن اللسانين المعاصرين يرون أن جميع اللغات متساوية من وجهة نظرهم فإن هذه المساواة ما كانت إلا على صعيد المبادئ والنظريات، إذ تبين على الصعيد العملي أن اللغات لا يمكنها جميعاً أن تؤدي

---

(١) المرجع السابق.

الوظائف نفسها، فمن البدهي مثلاً أن اللغة غير المكتوبة لا تستطيع أن تكون وعاءً لعملية محو الأمية، وأنه من الصعب جداً تدريس المعلوماتية بلغة لا تشتمل على مصطلحات المعلوماتية، وتدريس النحو بلغة ليس ثمة فيها أصناف نحوية، وأنه يصعب اختيار لغة مستعملة من أقلية من السكان على أنها لغة توحيد لهذا البلد... الخ، وإذا أريد لأسباب سياسية استعمال مثل هذه اللغات لأداء هذه الوظائف كان لابدّ من سدّ العجز الذي تعاني منه، وتجهيزها لكي تنهض بهذا الدور.

ومن الملاحظ على الصعيد العالمي أن اللغات تتصارع وتتغالب كما تتصارع الشعوب، فيغلب القوي منها الضعيف، وما يزال يصرعه حتى يقضي عليه، وأن بعض أفراد اللغة أو ألفاظها قد تنتقل أو تهاجر من لغة إلى أخرى كما يهاجر بعض الناس من بلد إلى بلد، وعوامل الهجرة اللغوية تكاد تكون هي عينها عوامل الهجرة البشرية التي تشمل العوامل الثقافية والسياسية والاجتماعية والتجارية والحربية... الخ[1].

وإذا كانت سنّة الحياة أن الغلبة للأقوى فإننا نجد في ميدان التثاقف بين الشعوب والثقافات أن ثمة تفاعلاً خلاّقاً يمكن أن ينشأ بين هذه الشعوب وتلك الثقافات، كما يمكن أن يكون ثمة هيمنة للقوي على الضعيف واستبعاد لهويته وتهميش لثقافته ولغته والسعي إلى وأدها.

ولقد عرفت البشرية عبر تاريخها تفاعلاً إيجابياً خلاقاً تجلّى في ثقافتنا العربية الإسلامية ولغتها العربية الفصيحة، وتشهد البشرية حالياً وفي ظلال البعد المظلم من العولمة هيمنة للثقافة القطبية الواحدة ولغتها الواحدة على الصعيد العالمي، وهذا ما يشكّل خطراً على الذاتية الثقافية للأمم ولغاتها الأم.

---

(١) حامد عبد القادر – بين العربية والفارسية -- مجلة مجمع اللغة العربيـــة بدمـــشق – ١٩٦٠ – ص٣٦٢.

ثانيا- لغة الغالب تفاعل: العربية أنموذجاً

لقد كانت لغتنا العربية أنموذجاً للتفاعل الخلاّق بين الغالب والمغلوب، فلغتنا العربية في بداية انطلاقها إبّان الفتح الإسلامي، وتوسع الدولة الإسلامية وانتشار العرب في بقاع من الأرض لم يكن لهم بها عهد من أجناس ولغات وأديان وحضارات متعددة، وكان ذلك حرياً أن يلتهم هذه اللغة التي خرجت من نطاق ضيّق وإطار محصور في الجزيرة العربية، وأن يقضي عليها، ويستبدل بها غيرها من لغات الأمم الأخرى التي اتصلت بها وعاشت معها، وكانت أعرق منها في مجال العلم والثقافة والحضارة، ولكن اللغة العربية ازدادت اتساعاً في ميادين المعرفة، وانتشاراً في أرجاء العالم المعروف آنذاك، وتدفق الشعر والنثر والتأليف والترجمة في العصر الأموي ثم في العصر العباسي، فحملت اللغة العربية علم الإغريق وفلسفتهم، وعلوم المسلمين وأدبهم من شعر ونثر إلى أوربا، وكان العلماء الأوربيون يستعملون العربية لغة للتعليم والتعلم، ويترجمون منها إلى اللاتينية.

وتجدر الإشارة إلى أن حال المثاقفة في الأندلس تدعونا إلى الانتباه على أن كثيراً مما أنتج في عصر النهضة في أوروبا إنما كان نتيجة للتثاقف بين العرب والأوروبيين، ومما يؤسف له في أيامنا هذه أن بضاعتنا لم ترد إلينا بنزاهة، بل رافقها مشروع سياسي يستهدف تغييب هويتنا!

لقد احترم العرب إبان ألق حضارتهم الثقافات الأخرى، فترجموا عن الفارسية والهندية واليونانية، واطلعوا على تجارب الآخرين، ثم أبدعوا وابتكروا وطبعوا ذلك كله بالطابع العربي، وقدموا خلاصة تجربتهم في ميادين العلوم والمعارف إلى أوروبا.

وإذا كان العرب قد احتفظوا بعلوم اليونان والرومان والفرس والهنود والأنباط في الفلسفة والطب والفلك والرياضيات وغيرها فإنهم في الوقت نفسه حافظوا على الفنون الزراعية، وعملوا على توسيعها ونشرها فقد ذكر بعض العلماء الغربيين ومنهم النباتي السويسري المشهور De Candolle صاحب

كتاب «مهد النباتات الزراعية» أن العرب نقلوا إلى سواحل البحر المتوسط زراعة القطن وقصب السكر والمشمش والخوخ والرز والخروب والبطيخ والباذنجان وغيرها، وأن الأوروبيين اقتبسوا زراعتها منهم إما في صقلية، أو في الأندلس، أو في عودتهم إلى بلادهم زمن الحروب الصليبية.

ومن الأدلة على تأثير العرب في نشر النباتات الزراعية أن اللغة الفرنسية اقتبست من لغتنا أسماء عدد غير قليل من النباتات المذكورة مثل Artichaut: الخرشف، Aubergine الباذنجان، Azerolier: الزعرور، Caféier: القهوة، Caroubier: الخروب، Colocase: القلقاس، Cotonnier: القطن، Estragon: الطرخون، Henné: الحناء، Jasmin: الياسمين، Ketmie: الخطمي، Lablab: اللبلاب، Lemonier: الليمون، Nénuphar: النيلوفر، Sumac: السماق، الخ[1].

وكان لكتب الفلاحة العربية والتجارب والأعمال الزراعية تأثير في فلاحة الإسبان والأقوام المجاورة لهم، ففي الأندلس ظهر عدد من العلماء تجنبوا ذكر الأوهام والخرافات في كتبهم، وتتبعوا الأعمال الزراعية في أراضيهم وأراضي الفلاحين، وعكفوا على التجارب الزراعية في الحدائق والحقول، وأصبحت الفلاحة في الأندلس فناً تجرّب فيه تجارب عملية مختلفة كتأثير بعض الأسمدة في غلات النباتات الزراعية، وأشكال التقليم والتطعيم، وزراعة نباتات أجنبية في مختلف الأقاليم الزراعية، ومكافحة بعض الأمراض والحشرات، وإيجاد أصناف جديدة من الغلات والأثمار وغير ذلك.

وليس بعجيب أن بلغت مدينة العرب في الأندلس المستوى الرفيع الذي يعرفه العالم أن يقتبس الفلاحون الإسبان من مجاوريهم العرب المفيد من الأعمال الزراعية، وأن يزرعوا ما نقله العرب إلى الأندلس من النباتات الزراعية المشهورة، وأن ينقل بعض الإسبانيين كتب الفلاحة العربية إلى اللغة القشتالية للإفادة منها كما أشار إلى ذلك المستشرق الإسباني «خوسي ماريه

---

(١) الدكتور مصطفى الشهابي - تأثير العرب والعربية في الفلاحة العربية - مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق - مج ٣٦ - سنة ١٩٦١ - ص١٨١.

مياس بيكروسا» في كتابه المترجم إلى العربية بعنوان «علم الفلاحة عند المؤلفين العرب»[١].

ولقد ذكر الدكتور بو علام بن حمودة أن ثمة ١١٧٠ مفردة في اللغة الإسبانية هي عربية الأصل، وقد ورد ذلك في كتابه «الأصل العربي الصحيح لعدد من الكلمات الإسبانية»، كما ورد فيه أن هناك ١٦٨٨ من المفردات المشتقة، ورتب فروع المعرفة التي وقع عليها التأثير اللغوي العربي ترتيباً تنازلياً فكانت أربع عشرة درجة أولها قطاع الفلاحة والصيد البحري، وآخرها علم الرياضيات، وبين هذا وذاك تأتي علوم الحضارة الشائعة وألفاظها في الحياة اليومية، وهي تتمثل في الصناعات والحرف والألبسة والأثاث والإدارة والفنون والآداب والدين والحرب والحيوانات والتجارة والمعاملات والأطعمة والصحة والتنجيم والأشغال العامة وغيرها[٢].

وفي مجال النحو درس النحاة اليهود في الأندلس النحو العربي، وألفوا نحواً للعبرية على أساس معرفتهم بمنهج التحليل النحوي عند العرب، وظهر في المغرب والأندلس فوج من علماء اليهود اقتبسوا مناهج اللغويين والنحاة العرب، وطبقوها أيضاً على اللغة العبرية، وعلى رأس هؤلاء مناحم بن سروق وأبو سليمان بن إبراهيم الفاسي الذي ألف معجماً ضخماً للغة العبرية يقع في مجلدين كبيرين، وجعل شرحه للألفاظ بالعربية[٣].

وفي جنوب شرق آسيا وخاصة ماليزيا وأندونيسيا دخلت عناصر عربية في صلب المفردات الثقافية لبعض لغات الهند الصينية، فقبل دخول الإسلام إلى هذه المناطق كان التجار العرب يجوبون سواحل المنطقة بسفنهم الشراعية، ويقيمون المراكز التجارية فيها كما فعل في وقت لاحق التجار الأوروبيون، إلا أن التأثير الثقافي واللغوي الحقيقي لم يظهر جلياً إلا مع

---

(١) المرجع السابق – ص ١٨٤.

(٢) الدكتور أبو القاسم سعد الله – بين العرب والإسبانية – المجلد ٧٣ – ج٢ –١٩٩٨– ص٣٥٧.

(٣) الدكتور مسعود بوبو – العرب ولغات الأمم الأخرى – المرجع السابق ص ٢٧٢.

حركة انتشار تعاليم الدين الإسلامي، كما ينطبق في المقام الأول على الشعب الماليزي ولغته في جنوب البر القاري، ولغة الشعب الأندنوسي في أرخبيل الجزر الأندونيسية وحتى في لغات البر القاري التي يتحدثها أناس غير مسلمين اقتبس الكثير من العبارات والكلمات العربية الأصل نتيجة العلاقات التجارية في المقام الأول، فعلى سبيل المثال Arak بالبورمية «مشروب كحولي» هو عرق بالعربية وKalom هو قلم بالعربية.

وبصورة عامة أثرت العربية تأثيراً مباشراً في اللغات الهندية بوجه عام حتى أصبحت العربية في السند لغة التخاطب، وما تزال لغة السند تكتب بالخط العربي وتضم مفردات عربية قد تجاوزها الحصر.

أما تأثير العربية غير المباشر في اللغات الهندية فجاء بطريق الفارسية، وتتراوح نسبة الكلمات العربية فيها بين ٢٠ و٦٠%، وهذا ما يدل على قوة انتشار اللغة العربية وسيطرتها على اللغات في ذلك العهد، وما يزال في الأدب الأردي استعمال المصادر العامة مثل: «اجتناب، اجتهاد، إجلال، احتياط» وغيرها ألوف من أمثالها، والصفات مثل: «آثم، آجل، أبله، أحمق، أعلى»، ومنها ما يدل على اللون مثل: «أبيض، أبلق، أحمر، أخضر، أدهم، أزرق»، ومنها الاصطلاحات الدينية مثل: «أوقاف، أولياء، أوصياء، إلحاد، إفتاء، إعجاز، اعتكاف، استغفار، ارتداد، إحرام»، ومنها الاصطلاحات القانونية مثل: «وكيل، معجّل، مدّعي، مدّعى عليه، استغاثة، استرداد، استحقاق، أداء الشهادة، إبراء الذمة، اتهام، محضر... الخ» ومنها الاصطلاحات العلمية في العلوم النظرية مثل: «إلهيات، طبيعيات، اقتصاديات، رياضيات، اجتماعيات، أخلاقيات، نظريات، وغيرها»، وهذه كلها تستعمل بمعانيها العربية بلا تغيير، وهناك اصطلاحات أخرى تتعلق بالتاريخ والجغرافية والهندسة والرياضيات والقواعد اللغوية، حتى يخيّل لمن يدرس هذه العلوم أنها ترجمت بمبادئها واصطلاحاتها من العربية[1].

---

(١) مبارك الباكستاني – الكلمات العربية في اللغة الأردية – مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق – ص ٢٥٨.

إن لغتنا العربية تفاعلت مع اللغات قبل الإسلام وبعده، فقد احتكت بأمهات اللغات القديمة وتأثرت بها، ومن بين هذه اللغات الفارسية واليونانية والنبطية والآرامية والعبرية والحبشية والهندية. وفي اللغة العربية كلمات وأصول لغوية منقولة أو مهاجرة من هذه اللغات، حتى لقد قيل إن معظم الألفاظ الدالة على الحضارة والملك والأثاث والرياش منقولة عن الفارسية، وأن معظم الألفاظ المتصلة بالعلم والفلسفة منقولة عن اليونانية، وأن كثيراً من الكلمات الدالة على النباتات وشؤون الزراعة منقولة عن النبطية، وأن ما يدل على طقوس دينية أكثره منقول عن العبرية أو السريانية أو الحبشية، وإن ما يدل على التوابل والعقاقير، والأطياب والأحجار الكريمة فأصله في الغالب من السنسكريتية أو الهندية.

ومن الألفاظ اللاتينية أو اليونانية الأصل القسطاس والدرهم والقنطار والقبان والاصطرلاب والترياق والبطريق والقنطرة، ومن الألفاظ العبرية الأصل: الملكوت، الجبروت، كاهن، حَبْر، ومعظم أسماء الأنبياء، ومن الألفاظ الحبشية الأصل: مشكاة، ونفاق وحواري وبرهان ومصحف، ومن الكلمات السنسكريتية الأصل: صبح وبهاء وضياء ومسك. ومن الألفاظ الهندية الأصل: كافور وزنجبيل وفلفل[1].

وقد دخل العربية في العصر الجاهلي كثير من الألفاظ الفارسية، وجاء الإسلام، ونزل القرآن الكريم فاستعمل بعضها مثل سندس واستبرق وإبريق... الخ، وكثيراً ما كان العرب يشتقون من الأسماء الدخيلة أفعالاً فاشتقوا زركش أي نقش أو رسم بالذهب من زركش أي الراسم بالذهب، ومن كهرباء كهرب، ومن مغناطيس مغطس، ومن قسطاط قسط بمعنى ظلم، وأقسط بمعنى عدل، ومن مهر (خاتم) مَهَر الكتاب بمعنى ختمه أو ذيله بتوقيعه، ومن ديوان دوّن... الخ.

وعلى الرغم من قوة النفوذ الفارسي في العصر العباسي بقيت اللغة العربية لغة الدين والسياسة والعلم، واتخذها علماء الفرس وأدباؤهم أداة للتعبير عن أفكارهم وتسجيل آرائهم وتصوير أخيلتهم وعواطفهم.

---

(١) حامد عبد القادر – بين العربية والفارسية – مرجع سابق – ص ٣٦٢.

ومن مظاهر الصلة بين العربية والفارسية الترجمة من إحدى اللغتين إلى الأخرى شعراً أو نثراً، فقد ترجم تاريخ الطبري إلى الفارسية، وتفسير الطبري للقرآن الكريم من العربية إلى الفارسية. ومن مظاهر تأثر كل من اللغتين بالأخرى استعمال العرب لكثير من الكلمات الفارسية بعد تعريبها، واستعمال الفرس لعدد أكبر من الكلمات العربية في لغة التخاطب ولغة الأدب في كلتا الحالتين[١].

وتجدر الإشارة إلى أن اللغات الأوروبية أخذت عن العربية بعض المصطلحات الرياضية مثل الجبر والصفر واللوغاريتمات، وبعض المصطلحات الكيميائية كالكحل والقلويات... الخ.

ونخلص من ذلك كله إلى أن التفاعل بين العربية وغيرها من اللغات إنما كان تفاعلاً فعّالاً حيث دخل إلى اللغة العربية أجلّ ما في تراث الأوائل من أمهات المؤلفات في مختلف فروع العلم، كل ذلك بلغة عربية فصيحة حتى إن كل مادة الأوائل العلمية والفكرية أصبحت في القرن الرابع بيد العرب، وتأثرت الحضارة العقلية بمختلف الثقافات، وتطورت العقليات فاكتسبت ميزات طريقة من عمق في التفكير، وبراعة في التحليل، واستيعاب للمعاني، وترتيب للأفكار. وظهر أثر اللقاح جلياً واضحاً من حيث الدقة والتحليل والتفصيل والابتكار والتجديد والترتيب والتنسيق والتأثر بالمنطق وأقيسته، واصطبغت الحضارة بأصباغ جديدة مزجتها حكمة الهند وأدب الفرس وتأمل اليونان، وصار المولودون يستشهد بهم في المعاني كما يستشهد بالقدماء في الألفاظ كما يستشهد بالقدماء في الألفاظ كما يقول أبو الفتح عثمان بن جني[٢].

ووصل العلماء باللغة العربية إلى الوفاء في مستوى التعبير العلمي بمحتوى العلوم واستيعاب العمليات الفكرية والتفاعل معها وتجاوزها، وهم

---

(١) المرجع السابق.

(٢) الدكتور محمد سويسي - العربية ولغة العلم - مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق - المجلد ٦١ - عام ١٩٨٦ - ص٦٧١.

طوروا صيغ العربية وطوعوها وأغنوها بالمصطلحات وغيروا طابعها ذاته فأصبحت لغة حضارة شاملة.

ومن أهم الأبواب التي تفتحت عليها اللغة مصطلحات العلوم في الرياضيات والفلك والفيزياء والكيمياء والنبات والكواكب السيارة وأسماء النجوم وأسماء النباتات والمصطلحات الطبية ومصطلحات الفلسفة، وإدخال تراكيب أعجمية على العربية مست أحياناً من روحها، وزاغت بها عن أسلوبها وعن جادتها كاستخدام الفعل المبني للمجهول والكثير من الجمل الاعتراضية واستعمال فعل الكون ومشتقاته وضمير الغائب، ونحت الكلمات بإدخال لا النافية عليها كاللانهاية، واللاكون واللاأدرية.. الخ[1].

ويشير «برنارد لويس» في كتابه «الإسلام والغرب»[2] إلى أن اللغة العربية كانت اللغة الأكثر ترجمة في العالم حتى عصر النهضة والإصلاح، أي حتى الفترة التي بدأت فيها الموجة الكبيرة من ترجمات الكتب المقدسة والأعمال الكلاسيكية في الغرب، إن من حيث عدد الكتب المترجمة عن العربية أو في عدد اللغات التي درست فيها هذه اللغة.

لقد غدت اللغة العربية منذ القرن السابع لغة مقدسة – لغة القرآن الكريم الكتاب المقدس عند المسلمين – ولغة المؤلفات الأساسية في علم الدين والقانون الإسلامي، وكانت الوسيط بين كم من الكتابات العلمية والأدبية والفلسفية، وتعد نموذجية وجديرة بالاعتماد ليس من العرب أنفسهم فقط، ولكن من الشعوب المسلمة الأخرى، لغة عملية تستخدم على نطاق واسع في الحكومة والمجتمع والتجارة، وكانت في العصور الوسطى الإسلامية المعادل للغة اللاتينية واليونانية في الغرب إضافة إلى اللغات العامية الأدبية حتى بدايات الفترة المعاصرة.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) برنارد لويس – الإسلام والغرب – ترجمة الدكتور فؤاد عبد المطلب – اتحاد الكتاب العرب – ٢٠٠٧ – ص٩٧.

ثالثاً- لغة الغالب تغييب: الإنجليزية أنموذجاً

إذا كانت لغتنا العربية مثالاً حياً للتفاعل الخلاّق إبان ألق حضارتنا العربية الإسلامية وتفوقها على الرغم من قوة أصحابها آنذاك وهيمنتهم على شؤون الحياة كافة، فإننا نلاحظ في حياتنا المعاصرة التي تسود فيها العولمة، ولغتها المعتمدة الإنجليزية، أن ثمة هيمنة للغة الأقوياء على الضعفاء، ومخططاً لاستبعاد اللغات الأم للمجتمعات، وقصداً لتغييب هويتها وذاتيتها الثقافية.

وغني عن البيان أن البشرية شهدت منذ عصر الاكتشافات الجغرافية والعلمية في القرن الخامس عشر، ومنذ بداية عصر الاستعمار في القرن الثامن عشر على أبعد تقدير، عملية عولمة مبكرة أدت إلى تزايد المعارف عن العالم باستمرار. أما الذي يميز مرحلة التطور الحديثة للعولمة عن المراحل السابقة لهذه العملية الفعّالة منذ مئات السنين فهو سرعة انتقال المعلومات والبيانات، وكثافة شبكة الاتصالات، وتزايد أعداد الناس الذين يستطيعون الاطلاع على المعارف المتوفرة عن العالم.

وفي عالمنا المعاصر ثمة لغات عالمية تتبوأ مكانة على الصعيد العالمي، ومن سمات اللغات العالمية أنها تؤدي وظائف رسمية في العديد من الدول ما عدا اليابانية التي لا تؤدي وظيفتها إلا داخل الوطن الأم اليابان. ومما يميز مكانة اللغة العالمية هو انتشارها على مستوى جميع قارات العالم، كما تتميز اللغة العالمية أيضاً بأنها لغة رسمية في دول ومناطق مختلفة من العالم ما عدا اللغتين الصينية والألمانية، إذ على الرغم من أن اللغتين تؤديان في عدد من البلدان وظائف اللغة الرسمية إلا أن ذلك ينحصر في قارة واحدة، الألمانية في أوروبا، والصينية في آسيا.

وفي هذا المجال تحتل الإنجليزية المرتبة الأولى، فهي اللغة الوحيدة بين جميع اللغات العالمية التي تستخدم لغة رسمية في قارات العالم كافة، حيث يبلغ عدد الدول التي تستخدم اللغة الإنجليزية لغة رسمية /٥٩/ تسعاً

وخمسين دولة، وهو أكثر من ضعف عدد الدول التي تستخدم اللغة العالمية الثانية وهي الفرنسية، إذ يبلغ عددها /٢٨/ثمانياً وعشرين دولة[١].

وتسود الإنجليزية لغة اتصالات دولية في مجال الالكترونيات ونقل المعلومات، إذ إن ٨٠% من صفحات الموقع المتوافرة على شبكة الويب مكتوبة بالإنجليزية، وهذا ما يعيق نفاذ غير الناطقين بالإنجليزية إليها.

وتسود الإنجليزية أيضاً في مجالات الإدارة والتسويق، في حين تحتل اللغات العالمية الأخرى مراتب تالية للغة الإنجليزية وبفارق كبير. كما أنها تسود في لغة الدبلوماسية الحديثة وفي داخل المنظمات الدولية. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر تقدمت الإنجليزية الصفوف لتغدو لغة العلوم القيادية على الصعيد العالمي.

ومن الملاحظ أن اللغة الإنجليزية تهيمن على مفردات اللغات الأصغر والأكبر في الوقت نفسه، وها هي ذي الأمركة تؤثر في أسلوب الحياة وذلك في أي محيط ثقافي، إذ إن نقل المصطلحات الإنجليزية لا يعرف في الواقع أي حدود، وها هي ذي لغات عالمية من مثل الفرنسية والإسبانية والروسية والألمانية تقتبس الكلمات الإنجليزية، كما تقتبسها لغات أصغر تتحدث بها الملايين مثل الدانماركية والفنلندية والتشيكية.

بيدَ أن بعض الدول الكبرى أحست بخطر هيمنة اللغة الإنجليزية وتأثير تلك الهيمنة في لغتها الأم، وكان ممن تنبهوا إلى ذلك في وقت مبكر "بسمارك" فهو عندما سئل عن أفظع الأحداث التي حدثت في القرن الثامن عشر أجاب: إن الجاليات الألمانية في شمال أمريكا اتخذت اللغة الإنجليزية لغة رسمية لها، وكان يأمل أن تتخذ هذه الجاليات اللغة الألمانية لغة لها كي يضمن ولاءَها لألمانيا، وقد أثبتت الأحداث صدق رؤيته، فقد وقفت أمريكا إلى جانب إنجلترا في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وللغة دور كبير في تقارب الفكر وتوحيد الرؤى.

---

(١) هارالد هارمان – تاريخ اللغات ومستقبلها «عالم بابلي» – ترجمة سامي شمعون – مراجعة محمد حرب فرزات – المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث – الدوحة – ٢٠٠٦ – ص١٦٨.

كما أن فرنسا تحاول بمختلف الوسائل تثبيت مكانة لغتها الفرنسية على الصعيد العالمي، وتحمل لواء الدعوة إلى التعدد الثقافي والتنوع اللغوي في المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو»، محاولة بذلك الوقوف أمام هيمنة اللغة الإنجليزية على الصعيد العالمي والدفاع عن لغتها.

ويذكر «لويس جان كالفي» في كتابه «السياسات اللغوية» أنه: «في سنة ١٩١٩ صدرت لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية معاهدة بلغتين الفرنسية والإنجليزية، ذلك أن الرئيس الأمريكي «ولسن» كان قد طالب بألا تحرر معاهدة فرساي باللغة الفرنسية وحدها، كما جرت العادة إلى غاية هذا التاريخ، فهذا التاريخ ذو رمز، ذلك لأن فرنسا منذ هذا التاريخ، كانت تناضل من أجل الحفاظ على المنزلة العالمية للغتها دون نجاح، ففي اليونسكو كما في هيئة الأمم المتحدة تستعمل الفرنسية إحدى لغات العمل، كما أن عدداً من المندوبيات تستعملها في مداخلاتها، بالإضافة إلى أن عدد الناطقين بالفرنسية في العالم يزداد باستمرار، ولم يعد الفرنسيون يشكلون الأغلبية في مجموع الفرانكفونيين، ولم تعد اللغة الفرنسية لغة فرنسا وحدها، وعلى الرغم من ذلك كله ثمة وضع جديد، إذ لم تعد الفرنسية اللغة العالمية الأولى، فقد تجاوزتها الإنجليزية أيما تجاوز»[١].

وورد في وثائق وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية أن «علينا - أي الفرنسيين - ألا نخطئ الغاية، إن الأمر لا يتعلق بإعلان الحرب على الإنجليزية، بل بالنضال من أجل المحافظة على التعددية اللغوية الثقافية التي تبدو لنا ضرورية لا بالنسبة لنا فحسب، بل بالنسبة للعديد من شركائنا»[٢].

ويعقب «لويس جان كالفي» على هذا الكلام قائلاً: «إلا أن السياسة اللغوية للفرانكفونية يبدو أنها تتجاهل اللغات الموسومة بـ «لغات الشركاء»،

---

(١) لويس جان كالفي - السياسات اللغوية - ترجمة محمد يحياتن - الدار العربية للعلوم - ناشرون - بيروت - الطبعة الأولى - ٢٠٠٩ - ص١١٨.

(٢) Ministre des Affaires Etrangéres, Histoires de diplomatie Culturelle des Origines 1995. La Documentation francaise 1995, P179.

وتضرب بمبدأ التعددية اللغوية المصرح به في أماكن أخرى عرض الحائط، وعدم الاحتفال بمنزلة اللغات في التنمية عندما يتعلق الأمر بالفرنسية في أفريقيا، وأن المبادئ المصرح بها في السياسة الفرنسية «التعددية اللغوية بأوروبا والحوار بين الفرنسية ولغات الشركاء في الفضاء الفرانكفوني» وفي دفاعها عن التعددية اللغوية في اليونسكو، ليست كذلك في أغلب الأحيان، لأن استراتيجيتها تقوم على الدفاع عن الفرنسية، وإن كانت لا تجهر بذلك»[1].

ومما يؤيد وجهة نظر «لويس جان كالفي» صاحب كتاب السياسيات اللغوية أن الجمعية الوطنية الفرنسية أصدرت قراراً عام ١٩٩٤ ينص على عدم السماح بعقد المؤتمرات العلمية المتحدثة بالإنجليزية على الأرض الفرنسية، ووضع البرلمان الفرنسي قائمة بالكلمات السود التي يحظر استعمالها في لغة الإعلام والإعلان.

وتشير الوقائع إلى أن اللغة المهيمنة لا تؤثر في اللغة غير المهيمنة فحسب، بل إنها تولّد عوامل تجذب الأخيرة إلى الانصهار في الأولى. ويعني هذا أن المتحدثين باللغة غير المهيمنة يتخلون آجلاً أو عاجلاً عن لغتهم الأم، ويعتمدون اللغة المهيمنة.

ففي أستراليا لا تسمح اللغة الإنجليزية المهيمنة لأي من اللغات الأخرى الصغيرة بأي حرية من التصرف مهما تكن الأسباب.

وفي روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي بقيت اللغة الروسية مهيمنة، فقد أجري استطلاع للرأي في بيلاروسيا عام ١٩٩٥ حول اللغة الروسية، إذ قرّر ٨٣% من المستفتين من الروس البيض الاعتراف بمساواة اللغة الروسية مع لغة روسيا البيضاء لغة رسمية في البلاد، وبهذا استعادت اللغة الروسية مكانتها السابقة المهيمنة كما كان عليه الحال في عهد الدولة السوفيتية، وعادت اللغة الروسية البيضاء من جديد للوقوع مباشرة تحت نفوذ اللغة الروسية.

---

(١) لويس جان كالفي – السياسات اللغوية – مرجع سابق – ص ١٢١ –١٢٢.

وفي الجمهوريات السوفييتية السابقة ذات الأغلبية السكانية غير الروسية، والتي أصبحت اليوم دولاً مستقلة، ما يزال ضغط اللغة الروسية داخل البلد الأم لهذه اللغة مستمراً[1].

وهكذا نلاحظ الفرق بين لغة الغالب عندما تكون طبيعة الغالب حضارية إنسانية كما تمثل ذلك في لغتنا العربية ورسالتها الحضارية الإنسانية وبين لغة الغالب عندما تكون طبيعته متعالية على الآخرين، مستهينة بثقافات الشعوب ولغاتها الوطنية، وعاملة على سيرورة لغتها وانتشارها على جميع الصعد، كما هي عليه الحال في العولمة الثقافية المعاصرة ذات القطبية الأحادية ولغتها الإنجليزية.

والسؤال الذي لابدّ من الإجابة عنه هو ما الموقف الذي ننشده في وطننا العربي تجاه لغتنا العربية وما تواجهه من تحديات خارجية تتمثل في تهميشها واستبعادها ووصمها بالتخلف على أيدي أعداء الأمة ومن تحديات داخلية تعمل على استبعادها أيضاً، ولكن ليس على أيدي أعدائها وإنما على يد نفر من أبنائها؟ هذا ما سنحاول تعرفه في الفقرات التالية.

رابعاً- الموقف المنشود

تحافظ اللغة على الهوية من الضياع، وعلى الشخصية من الذوبان والاستلاب، وثمة ارتباط بين اللغة والهوية، والمحافظة على إحداهما محافظة على الأخرى، وإن في إنقاذ إحداهما إنقاذاً للأخرى، «وتسهم اللغة في عملية تهيئة الأفراد للانخراط في المجتمع والبحث عن هويتهم، ذلك لأن عملية تشكيل الهوية لدى الفرد هي المحرك لسلوكه الاجتماعي، وتعد الهوية الفردية من جانبها شرطاً مسبقاً لبناء هويات جماعية أي للتراص الداخلي للمجموعات، ولا يستطيع الناس النجاة إلا عند العيش في مجموعات، وتتطلب المجموعات من جانبها ومن أجل أن تكون قادرة على أداء وظائفها بصورة

---

(١) هارالد هارامان - تاريخ اللغات ومستقبلها «عالم بابلي» - مرجع سابق- ص ٣٥٦.

كاملة هوية سليمة ومستقرة قدر الإمكان تستطيع أن تعبر عن نفسها بمختلف أشكال التعبير»[1].

وتؤدي اللغة في تشكيل الهوية دوراً أساسياً، فلقد تبين في تاريخ الثقافة أن اللغة هي أكثر أنظمة الإشارات فعالية، وأكثرها قدرة على التأقلم، وأكثرها وجهاً من حيث وظائفها التواصلية لخدمة تشكيل الهوية، وهي في ضوء تعقد أشكالها التعبيرية مؤهلة على أحسن وجه لمواجهة المتطلبات الموجهة للناس في تفاعلهم مع محيطهم الثقافي، والتأقلم بمرونة مع الشروط الموجودة في مجتمع متغير.

ومن هنا كان تعدد اللغات في العالم أداة للهوية الإنسانية لا يمكن الاستغناء عنها من أجل مواجهة متطلبات الثقافة المحلية والمحافظة على السلوك الاجتماعي وجعله يؤدي وظائفه تحت مختلف الظروف الاجتماعية[2].

إلا أنه في ظل العولمة تحول الصراع على اللغة إلى صراع على الهوية وإثبات الذات والمحافظة على الكيان والطابع القومي، وإذا كانت لغتنا العربية تتعرض لحركة تهميش نشطة بفعل الضغوط الهائلة الناجمة عن طغيان اللغة الإنجليزية على الصعيد السياسي والتقاني «التكنولوجي» والمعلوماتي، وتشارك اللغة العربية في ذلك معظم لغات العالم، فإن العربية تواجه تحديات إضافية نتيجة للحملة الضاريةً التي تشنها العولمة ضد الإسلام ولغة قرآنه العربية نظراً إلى شدة الارتباط بينهما[3].

ومن مظاهر محاربة اللغة العربية وتغييبها من على نطاق الساحة العالمية التوجه إلى إلغائها من بين اللغات العالمية الرسمية في منظمة الأمم المتحدة، واللغات العالمية الرسمية في المنظمة هي: «الإنجليزية، الفرنسية، الإسبانية، الروسية، الصينية، العربية»، وذلك للأسباب الثلاثة الآتية:

---

(١) المرجع السابق – ص ٤٥.

(٢) المرجع السابق – ص ٤٦.

(٣) لجنة تمكين اللغة العربية برئاسة الدكتور محمود السيد – دار هارون الرشيد لنشر العلم والمعرفة – دمشق – ٢٠٠٨ – ص ٦.

١- عدم وفاء معظم الدول العربية بالتزاماتها المتعلقة بدفع نفقات استعمال العربية في المنظمة.

٢- عدم استعمال ممثلي الدول العربية للغة العربية في الأمم المتحدة فهم يستعملون الإنجليزية أو الفرنسية في مداخلاتهم وكلماتهم.

٣- عدم وجود مترجمين عرب أكفياء يجيدون اللغة العربية.

وقامت بعض الجامعات الأمريكية بإلغاء تدريس اللغة العربية والاستعاضة عنها باللهجات العربية مثل الشامية والمصرية والمغربية والعراقية، كما أن فرنسا عملت على استبعاد العربية من امتحانات الشهادة الثانوية، حيث كان يسمح للطالب باختيار لغة ثانية كالإنجليزية والألمانية والإسبانية والعربية. وابتداءً من عام ١٩٩٥ لم تعد العربية من بين هذه اللغات، واستعيض عنها بعدد من اللهجات العربية والكتابة بها[١].

ومن الأساليب التي تحارب بها العربية إحياء الدعوة إلى استعمال اللهجات العامية، وتشجيع البحوث التي تخدم العاميات وتقديم الدعم المادي لها، واتخذت محاربة اللغة العربية الفصيحة أشكالاً متعددة منها وصم لغتنا بالتخلف وعدم مواكبة العصر والتفجر المعرفي، وبأنها لغة البداوة وليست لغة العلم، ووصمها بالصعوبة والتعقيد بسبب نحوها وصرفها وكثرة الحركات فيها، وأنها تفهم لتقرأ خلافاً لبقية اللغات[٢].

ومن الأساليب أيضاً إحياء لغات الأقليات وتقديم الدعم للقائمين بها تحت شعار حقوق الإنسان، إذ إن ثمة دعوة لتشجيع الأمازيغية والكردية واعتمادهما لغتين رسميتين في الوطن العربي.

---

(١) الدكتور عبد السلام المسدي - مكانة اللغة العربية في مواجهة انتشار اللهجات العامية عبر وسائل الإعلام - مجلة العربي نصف قرن من المعرفة والاستنارة - ج١ - وزارة الإعلام - الكويت - ٢٠٠٨ - ص٦٣.

(٢) الدكتور محمود أحمد السيد - اللغة العربية وتحديات العصر - وزارة الثقافة - دمشق ٢٠٠٨ - ص ١٧٨.

ومن الملاحظ أن ثمة تغييباً للغة العربية لمصلحة الإنجليزية في الوطن العربي، على أن الإنجليزية هي لغة عمل وتواصل على الصعد كافة، بدءاً من النشر العلمي وتبادل الخبرات التقانية «التكنولوجية» ومروراً بالتعليم العالي والتجارة والصناعة والإعلام والإعلان وغيرها، وصولاً إلى التعليم الأساسي ورياض الأطفال. وهذا يعني ضمور اللغة العربية واستعمالها في مجالات تقليدية محددة.

وإذا كان المستبدون الأتراك في عهد جماعة الاتحاد والترقي قد عملوا على تغييب اللغة العربية وتدريس التركية مكانها، كما عمل الفرنسيون في سورية والجزائر على فرض لغتهم مكان العربية، وعمل الاستعمار الإنجليزي أيضاً على فرض لغته في مصر وتدريسها بدلاً من العربية التي اعتمدها محمد علي في نهضته، فإن ثمة نفراً من المفكرين العرب في عصر النهضة وفي ضوء تقليد المغلوب للغالب والنظر إلى لغته على أنها الأكمل، راحوا يدعون إلى استبدال الحروف اللاتينية بالعربية، فظهرت الدعوات إلى أن على العرب كي يلتحقوا بركب العصر أن يهجروا العربية الفصيحة، وأن يستبدلوا بحروفها الحروف اللاتينية وأن يكتبوا بالعامية، وقد حمل لواء هذه الدعوة بعد عدد من المستشرقين كل من سلامة موسى وعبد العزيز فهمي في مصر، وسعيد عقل في لبنان حيث طبع الأخير ديوانه «يارا» بحروف لاتينية[1].

ويقوم بعض الشبان حالياً بكتابة اللغة العربية بأحرف لاتينية في تواصلهم عبر الشابكة «الإنترنت» بعد أن طوروا حروفاً وأرقاماً لاتينية تقابل حروف العربية من غير حاجة إلى استخدام الحركات، وما ذلك إلا مظهر من مظاهر الشعور لديهم بأن الحروف اللاتينية أرفع من حروف لغتهم الأم، وما علموا أن هذا السلوك يؤدي إلى غياب لغتهم، وفقدان هويتهم.

---

(١) الدكتور أحمد اضبيب المؤتمر السنوي السابع لمجمع اللغة العربية بدمشق - التجديد اللغوي بين الواقع والمأمول - دمشق ٢٠٠٨ - ص٨.

ومن مظاهر التغييب الجزئي لبعض قواعد اللغة ونظامها وتمشياً مع دعوة اليونسكو إلى إزالة الجنسوية «الآثار النمطية والسلبية لدور الرجل والمرأة» من الكتب المدرسية وأدب الأطفال، إلغاء التمييز بين المذكر والمؤنث لصالح الذكورة عندما يكون الحديث عن البنين والبنات، والدعوة إلى تأنيث أسماء المناصب مثل: رئيس، عميد، عضو، مدير، أستاذ... الخ[1].

وإذا كانت دساتير الدول لعربية تنص على أن اللغة الرسمية للدولة هي العربية فإننا نلاحظ أن ثمة هوة بين ما تنص عليه الدساتير وما يطبق على أرض الواقع، وإذا كنا نحمّل أعداء أمتنا مسؤولية تغييب لغتنا فإن المسؤولين في أمتنا مسؤولون أضعاف ما يتحمله الأعداء من مسؤولية، إذ إنهم لم يعملوا على وضع حد لهذا التسيب اللغوي على نطاق الساحة القومية، فنرى نفراً من أبناء الأمة يعتقد أن في استخدام اللغة لأجنبية أمارة على التقدم والعلم والأناقة في الوقت الذي يرى فيه أن في استخدام اللسان العربي دلالة على التخلف، وها هي ذي الأم في الطبقات الحريرية تخاطب أبناءها باللسان الأجنبي، وها هو ذا التاجر يخاطب زبونه باللسان الأجنبي، وها هو ذا المثقف يطعم كلامه بالكلمات الأجنبية دلالة على ثقافته العصرية، وها هي ذي الشركات على الأرض العربية تعلن عن حاجتها إلى موظفين يتقنون اللغة الأجنبية، وها هي ذي المراسلات بين المصارف تستخدم الأجنبية، وها هي ذي الإعلانات في الطرقات وفي الساحات العامة وعلى واجهات المحال التجارية تستعمل الكلمات الأجنبية[2].

ونلاحظ في الوقت نفسه أن العاملين والعاملات في دول الخليج العربي ومن جنسيات مختلفة ليسوا في حاجة إلى أن يتعلموا العربية لأنهم يقضون حاجاتهم وينفذون متطلباتهم باستعمال الأجنبية مع أبناء العربية الذين تنازلوا عن لغتهم القومية ليتحدثوا مع هؤلاء بلسانهم أو بلسان أجنبي

---

(١) المرجع السابق – ص ١٠.

(٢) الدكتور محمود أحمد السيّد – اللغة العربية وتحديات العصر – مرجع سابق – ص ١٠٥.

آخر، كما نلاحظ أن المؤتمرات العلمية التي تعقد في منطقتنا العربية تستخدم اللغة الأجنبية في بعضها على الرغم من أنها تعالج موضوعات عربية، كما أن ممثلينا في المحافل الدولية يستخدمون الأجنبية في مداخلاتهم ومناقشاتهم وإلقاء كلماتهم على الرغم من أن لغتهم العربية معتمدة بين اللغات العالمية في الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، ونسأل أنفسنا: كيف نطلب من الآخرين أن يحترمونا، ونحن لم نحترم أنفسنا وهويتنا ولغتنا المعبرة عن ذاتيتنا الثقافية وأصالة أمتنا؟[1].

قد يقول قائل: إن طبيعة العصر تفرض ذلك في ظلال هذه العولمة الثقافية ولا يمكننا إلا التعامل مع هذه العولمة بإيجابية، بيدَ أن الموقف المنشود يرمي إلى أن للعولمة جانباً مضيئاً يتمثل في انفتاح الشعوب على بعضها، والإفادة من معطيات عصر العلم والتقانة والتفجر المعرفي والانتشار الثقافي والاتصالات السريعة، ولكن للعولمة جانباً مظلماً يتمثل في استخدام منطق حق القوة والغلبة لا قوة الحق، وفي الهيمنة والتهميش والإقصاء من خلال محاربة التنوع الثقافي واستبعاد اللغات الوطنية من أن تتبوأ مكانتها لصالح لغة الغالب والمهيمن. وهذا ما نجده على نطاق الساحة العربية ولكننا لا نجده لدى الشعوب الأخرى التي تتعامل مع العولمة العلمية والتقانية والاقتصادية وتتفاعل معها وتتطور وتفعل ذلك كله بلغتها كما نجد ذلك لدى اليابانيين والكوريين والألمان والفرنسيين والإيطاليين وحتى إسرائيل العنصرية أحيت لغتها العبرية الميتة منذ ألفي سنة لتستعملها في مجالات الحياة كافة، إذ إنها أعادتها إلى الحياة في تعليمها الرسمي والخاص وفي جميع شؤون حياتها، وها هي ذي جامعاتها تدرس باللغة العبرية، وسمت الجامعة الأولى لديها الجامعة العبرية وليس اليهودية أو الإسرائيلية نسبة إلى اللغة والثقافة التي تريد إحياءها وتطويرها من خلال التدريس بها والبحث العلمي بوساطتها، ولا توجد في إسرائيل مدرسة واحد تدرس بغير

---

(١) الدكتور محمود أحمد السيّد – اللغة العربية وتحديات العصر – مرجع سابق – ص ١٠٦.

العبرية كما يقول الدكتور عزمي بشارة، ويشير إلى أن خبراء التخطيط الأمريكي أنفسهم يمتدحون التجربة الإسرائيلية في التعليم أمام مستمعيهم العرب في الوقت الذي يشجعون فيه العرب على الانتقال إلى التدريس بالإنجليزية[1].

ويتساءل أحدنا: لِمَ يصغي بعض أبناء أمتنا من الموسرين في الطبقات الحريرية إلى دعوات يروّج لها أجانب في أن لغة العلم حالياً هي اللغة الإنجليزية، وأن التعليم بها في المدارس والجامعات الرسمية والخاصة هو الحل لمجاراة عصر العولمة والالتحاق بركب التقدم والارتقاء، متناسين أن التعليم باللغة الأم إنما هو الأساس للتقدم على مختلف الصعد تربوياً وثقافياً واقتصادياً وإبداعاً وابتكاراً، و«أن المجتمع الذي لا ينجز نهضته في بلده بلغته الأم لا يتفاعل مع العولمة ولا يجاري التطور في الاقتصاد والعلم والفنون يبقى على هامش الحضارة الإنسانية ولا يسهم فيها، بل أكثر من ذلك يحجب التطور عن لغته ذاتها ما دامت بعيدة عن الاستخدام في المجالات الدينامية المتطورة والمتغيرة باستمرار مثل العلوم والفنون والاقتصاد»[2].

وثمة مقترحات في نهاية هذا البحث أوجزها فيما يأتي:

١- جميل جداً أن يكون المرء ثنائي اللغة، يحسن لغتين في آن واحد، إحداهما لغته الأم، والأخرى لغة أجنبية عالمية كالإنجليزية، وجميل جداً أن يكون متمكناً من اللغتين معاً، لا أن يكون تمكنه من الأجنبية على حساب لغته الأم واستبعادها من التعامل والتفاهم، والأجمل من ذلك كله أن يكون في تمكنه من اللغة الأجنبية أو اللغات الأجنبية إغناء للغته وتجديد لها مصطلحات ومفاهيم وأساليب... الخ ألم يقل شاعرنا العربي:

---

(١) الدكتور عزمي بشارة - تحويل الصراع على اللغة إلى صراع على الهوية - جريدة الحياة - العدد ١٦١٦٢ - تاريخ ٥تموز ٢٠٠٧.

(٢) المرجع السابق.

بقدر لغات المرء يكثـر نفعـه وتلك له عند الـشدائد أعـوانُ

فبادر إلى حفظ اللغات مسارعاً فكلُّ لـسانٍ بالحقيقـة إنـسانُ

٢- تطبيق ما تنص عليه دساتير الدول العربية من حيث إن اللغة الرسمية في الدولة إنما هي العربية الفصيحة، على أن يكون التطبيق جاداً وبكل شعور بالمسؤولية تجاه اللغة العربية من حيث أبعادها كافة دينياً وتربوياً واجتماعياً وقومياً ووطنياً... الخ.

٣- وضع خطة عمل إقليمية لدول الخليج العربي ووطنياً ترمي إلى التمكين للغة العربية في جميع المجالات التربوية والثقافية والإعلامية والاقتصادية والدينية... الخ. ويمكن الاستئناس في هذا المضمار بخطة العمل الوطنية السورية للتمكين للغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها، والتي تمّ وضعها بتوجيه من رئيس الجمهورية السيّد الرئيس بشار الأسد.

٤- حسم موضوع التعريب، وها هي ذي الحجج والأدلة تشير إلى أن من يتعلم بلغته الأم هو الأجدى تربوياً وقومياً واجتماعياً واقتصادياً وإبداعاً وابتكاراً، وليس ثمة ما يحول دون تدريس مقرر أو مقررين باللغة الأجنبية، أما أن يتخلى العرب عن لغتهم الأم في العملية التعليمية في المدارس والجامعات الخاصة فهذا أمر استغربه ممثل منظمة الصحة العالمية، ويصعب على مواطن ياباني أو فرنسي أو ألماني أو حتى إسرائيلي أن يفهم كيف يمكن أن يولد أطفال لوالدين فرنسيين أو يابانيين أو ألمانيين أو إسرائيليين ينمون وينشأون، ولكنهم لا يتحدثون لغتهم الأم لا في البيت ولا في المدرسة، ولا يدرسون العلوم في بلدهم بلغتهم، فهذا أمر طبيعي وبدهي بنظر مواطن تلك البلاد، ومطلوب حتى من المهاجر من بلده، فكيف بالحري ممن ولد فيها؟

ولكننا نلاحظ أنه في بعض أوساط الطبقة الوسطى والعليا في بعض الدول العربية من فاق اليابانيين والفرنسيين والكوريين والألمان تطوراً! حتى بات استخدام الإنجليزية في البيت والمدرسة وبين أهل عرب وأبنائهم في بلد عربي حالة منتشرة، وهذه حال تؤسس لتحول الخلاف الطبقي والاجتماعي إلى خلاف حضاري يحولنا إلى أكثر من شعب في البلد نفسه. كما أن مدارس النخبة عندما تدرس بمنهج آخر ولغة أخرى غير العربية، فهذا يقلل الاهتمام بالتعليم العام ويفقر اللغة، ويحول الفئات الاجتماعية المتفاوتة طبقياً إلى ثقافات تكاد تكون شعوباً تتكلم لغة مختلفة، وتتباين في الفضاء الثقافي والذوق والعاطفة[1]...

لقد غلبت اليابان واستسلمت في الحرب العالمية الثانية تحت وطأة القنابل الذرية الأمريكية، ففرض الأمريكيون الغالبون شروطهم المجحفة على اليابان المستسلمة مثل تغيير الدستور، وحل الجيش، ونزع السلاح... الخ، وقد قبلت اليابان جميع تلك الشروط ما عدا شرطاً واحداً لم تقبل له، وهو التخلي عن لغتها القومية في التعليم، فظلت مصرة على استعمال لغتها الأم، اللغة اليابانية، وكانت لغتها الأم منطلق نهضتها العلمية والصناعية الجديدة.

ومن يلقِ نظرة على واقع التعريب في أمتنا العربية يجد أنه موضوع قديم جديد، طرح في أمتنا خلال قرن كامل، وما يزال مطروحاً حتى هذه الساعة، في الوقت الذي حسمته أمم أخرى عندما اعتمدت لغتها الأم في شؤون حياتها، ولم تكن للغاتها عراقة لغتنا العربية في مسيرة الحضارة البشرية، فها هي ذي كوريا وفيتنام ورومانيا وبلغاريا وفنلندا واليونان... الخ تدرس بلغتها الوطنية، في الوقت الذي نجد فيه على نطاق الساحة القومية أنه لا يوجد قرار تعريب جدي ولا قرار مضاد، وهذا الإهمال يعني في الحقيقة

---

(١) الدكتور عزمي بشارة - المرجع السابق.

استمرار التخلف والتبعية والأمية، ذلك لأن كل قرار يستهدف التقدم والتطور يتساوى منطقياً مع قرار التعريب، فمضمون القرارين واحد يتمثل في سياسة قومية تخطط لمستقبل عربي، ولن يتم إصلاح في حال غياب سلطة لها نفوذ على الصعيد القومي «ولن تجرؤ السلطات الخاضعة لمنطق الإقليمية على تبني الإصلاح لأنها تعتمد الازدواجية السياسية، فهي تحافظ في دساتيرها على اعتماد العربية الفصيحة لتكسب قدراً من الشرعية أمام جماهيرها، وتفسح في المجال لنشر لسان أجنبي لتحقيق قدر من التحديث أمام الآخرين، وتترك الحرية للهجات العامية لتضمن قدراً من الاستقلال الداخلي على حدّ تعبير الباحث المغربي عبد الله العروي»[1].

وهكذا يتبدى لنا موضوع التعريب متمثلاً في «عدم اتخاذ القرار الحاسم لاعتماد العربية وتبنيها في العملية التعليمية التعلمية في الجامعات، وبقاء الأمور معلقة، واستمرار التخلف والتبعية والأمية، وعدم استتبات العلم عربياً، وتسيّب لغوي قومي، وشعور بالتصاغر والتكابر، التصاغر تجاه الثقافة الأجنبية، والتكابر تجاه ثقافتنا القومية وتراثها الحضاري»[2].

وتجدر الإشارة إلى أن التلكؤ في تطبيق التعريب من جهة، والتسويف في هذا الإنفاذ من جهة ثانية أمر يحتاج إلى حسم وإصدار القرار السياسي اللازم، ولا مسوّغ إطلاقاً لهذا التريث وذلك التسويف، وها هي ذي سورية العربية قد اتخذت القرار منذ عشرينيات القرن الماضي، واعتمدت اللغة العربية الفصيحة لغة التعليم ولغة الحياة حتى إن السيّد «بونور» مدير المعارف العام من المفوضية العليا في العشرينيات من

---

(١) عبد الله العروي – ثقافتنا في ضوء التاريخ – المركز الثقافي العربي – بيروت الطبعة الثانية – ١٩٨٨ – ص٢٨.

(٢) الدكتور محمود أحمد السيّد – في قضايا التعريب – دمشق –٢٠٠٢ – ص ٢٢.

القرن الماضي إبان الانتداب الفرنسي على سورية يخاطب أساتذة الجامعة السورية آنذاك قائلاً: «لقد أردتم أن تكون أداة هذا التجدد وهذه الثقافة اللغة العربية، ولستم مخطئين في اختياركم لها، كونوا واثقين أنكم أحسنتم صنعاً بانتقائها، فإن من يزعمون أن اللغة العربية غير صالحة للتعبير عن مصطلحات العلم الحاضر هم على خطأ مبين، فالتاريخ يثبت أن لغة الضاد كسائر اللغات الأخرى غنية باشتقاقاتها، وكافية بكثرة تراكيبها للتعبير عن الأفكار الجديدة والارتباطات الحديثة التي تربط تلك الأفكار، فإن فلاسفة العرب حينما نقلوا في القرن التاسع إلى لغتهم رسائل أرسطو طاليس تمكنوا من نقل العلوم كما في عهد ابن سينا والغزالي وابن رشد، فما من ينكر والحال هذه أن اللغة العربية صالحة لمماشاة اللغات الأخرى وللتعبير عن الأفكار العلمية الحديثة».

ويتابع قائلاً: «واعلموا أن اندفاعكم إلى إيجاد مؤسسة علمية كبيرة عربية اللسان هو على ما أرى أكبر دليل على حذاقتكم، فظلوا أبداً محافظين على هذه الأداة البديعة التي نحن مدينون لها بكثير من الأعمال الباهرة، وبعدد من الأشكال الجميلة التي تجلى بها الفكر البشري».

وما أجمل ما انتهى إليه عندما يقول: «إنني أهنئ العرب، وأتمنى ألا يضيعوا هذا الاحترام المقدس للغتهم، لأن من يدافع عن لغته يدافع عن أصله وعن حقه المقبل، وعن كيانه، وعن لحمه ودمه، وإنكم تفهمتم هذا الأمر جيداً»[1].

وإذا كان أساتذة الجامعة السورية منذ ما يقرب من قرن قد تفهموا هذا الأمر جيداً على حد تعبير السيّد «بونور» وها هي ذي مخرجات التعليم في الجامعات السورية وفي الكليات العلمية من طب وهندسة

---

(١) الدكتور محمود أحمد السيّد – اللغة العربية وتحديات العصر – مرجع سابق – ص٩٣.

وعلوم... الخ تثبت جدارتها وتفوقها على مختلف الصعد بسبب دراستها باللغة الأم لأنها الأقدر على الاستيعاب والفهم والتمثل، فإن نفراً من أبناء الأمة ما يزالون حتى هذه الساعة مصرين على وجهة نظرهم في استبعاد العربية من التدريس الجامعي، ولم يتفهموا ما دعا إليه السيّد «بونور» من جهة، وما تطبقه دول أخرى حريصة على التعليم بلغتها الأم من جهة أخرى، على الرغم من أن دستور البلاد ينص على استعمال العربية لغة رسمية في شؤون البلاد كافة انطلاقاً من كونها اللغة الأم، واللغة الوطنية، والقومية، ولغة القرآن الكريم، والمحافظة على الأمن الثقافي العربي من الاستلاب والذوبان والضياع!

الفصل الثاني

واقع اللغة العربية في الوطن العربي وآفاق التطوير

واقع اللغة العربية في
الوطن العربي وآفاق التطوير(*)

نحاول في هذا البحث أن نتعرف واقع اللغة العربية في العملية التعليمية التعلمية، وواقعها في خارج نطاق العملية التعلمية في المجتمع، ونقف على هذا الواقع في التعامل مع التقانات الحديثة، لنتوصل أخيراً إلى تصور مقترح للنهوض بهذا الواقع والارتقاء به.

أولاً- اللغة العربية في العملية التعليمية التعلمية

١- ١- في مجال السياسة اللغوية:

من يلق نظرة على واقع اللغة العربية في العملية التعليمية التعلمية يلاحظ غياب السياسة اللغوية على الرغم من أن دساتير الدول العربية تنص على أن اللغة الرسمية في الدولة هي اللغة العربية، ولكن ثمة فجوة بين ما ينص عليه الدستور وما يمارس على أرض الواقع.

ومما ترمي إليه السياسة اللغوية في العملية التعليمية التعلمية:

أ- تعليم مواد المعرفة كافة باللغة القومية، واستعمال اللغة في مختلف المناشط.

ب- تحديد موقع اللغات الأجنبية في نسق النظام التعليمي الرسمي.

(*) بحث ألقي في ندوة «واقع العربية وآفاق التعريب» التي عقدها مكتب تنسيق التعريب بالتعاون مع مجمع اللغة العربية بدمشق والمركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر. دمشق في شهر كانون الأول «ديسمبر» ٢٠٠٩.

ج- تحديد موقع اللغات الأجنبية في المدارس الخاصة والجامعات الخاصة والمدارس الأجنبية وفروع الجامعات الأجنبية في داخل الوطن العربي.

د- تأمين مستلزمات تعليم اللغة العربية الأم لأبنائها وللناطقين بغيرها من اللغات الأخرى إن في داخل الوطن العربي أو في خارجه.

هـ- جعل اللغة القومية مطلباً أساسياً للالتحاق بالجامعات.

و- تنمية الاعتزاز باللغة القومية على أنها عنوان للهوية والانتماء.[1]

فإذا ألقينا نظرة على الموقف من اللغات الأجنبية في العملية التعليمية التعلمية فإننا نلاحظ أن ثمة اعتماداً للغة العربية في دول المغرب العربي ابتداء من الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي إلى جانب إدراك أهمية تعليم اللغة الأجنبية في عصر المعلومات والعولمة منذ وقت مبكر.

ففي دول المغرب العربي أدركت ليبيا أهمية اللغة الانجليزية وأهمية البدء مبكراً بتعليمها، فأدخلت تعليم الانجليزية بدءاً من الصفوف العليا من التعليم الابتدائي.

وفي تونس لا تدرس اللغة الفرنسية قبل الصف الثالث الابتدائي على الرغم من حفاظ اللغة الفرنسية على وجودها وتحدياتها لجهود التعريب، وكذلك الشأن في بقية بلدان المغرب العربي. ففي الجزائر ما تزال اللغة الفرنسية حاضرة بكثافة، وتحافظ على مثولها في ثقافة المجتمع الجزائري بصورة أو بأخرى، على الرغم من محاولات التعريب الكثيرة، ولكنها تعليمياً لا تدرس قبل الصف الرابع الابتدائي.

---

(١) الدكتور محمود أحمد السيّد - خطة عمل للتمكين للغة العربية - خطة العمل الوطنية السورية للتمكين أنموذجاً - ندوة تنسيق التجارب العربية في مجال التعريب وقضايا التنمية في عصر العولمة - المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في القاهرة - ديسمبر ٢٠٠٩ ص١.

وكانت الجزائر حريصة كل الحرص في بداية الاستقلال على تعريب التعليم، إذ إنها عرّبت السنة الابتدائية الأولى في العام الدراسي ٦٤-٦٥، وعرّبت السنة الثانية جزئياً في العام الدراسي ٦٧-٦٨ والسنة الثالثة جزئياً في العام الدراسي ٦٨-٦٩ حيث درست المواد الاجتماعية بالعربية والعلوم والرياضيات بالفرنسية، ثم عربت السنتين الثالثة والرابعة كلياً في الحقبة الممتدة بين ١٩٧١ و١٩٧٤.

واستمر التعريب في الابتدائي والثانوي جزئياً ثم كاملاً إلى سنة ١٩٨٠ حيث شرع بتنفيذ المدرسة الأساسية، وعمت القطر الجزائري كله عام ١٩٨٩، إلى أن شمل التعريب في الثانوي والعالي جميع العلوم الاجتماعية والإنسانية والحقوق، وبقيت العلوم تدرس بالفرنسية في كل الجامعات ما عدا المدارس العليا الثلاث التي تدرس فيها كل العلوم بالعربية لإعداد أساتذة التعليم الثانوي لتدريس هذه المواد، وتخرجت أول دفعة في إجازة العلوم الاجتماعية في حزيران «يونيو» عام ١٩٨٥.

ولما فتح باب المدارس الخاصة فتحت الأبواب على مصاريعها للغات الأجنبية وخاصة الفرنسية، فأخذ بعضها لا يعلم إلا بالفرنسية، وتعددت وكثرت في البلاد إلى أن اضطرت وزارة التربية أن تلزمها تعليم العربية وتطبيق برامجها.

أما التعليم العالي فهو قلعة محصنة لا تنفذ إليها العربية في يومنا هذا، ومعظم المشرفين على التعليم العالي من أساتذة وإداريين لم يتخلصوا من هيمنة اللغة الفرنسية، ويقف التعليم العالي في وجه العربية، وبهذا تصبح نصوص اللغة المالطية أصفى من نصوص العربية الجزائرية على حد تعبير عبد المجيد مزيان وزير الثقافة الجزائري سابقاً.[1]

---

(١) الدكتور تركي رابح- مكانة اللغة العربية في التعليم العام والعالي والجامعي من عام ١٩٦٢ إلى نهاية عام ١٩٨٩- مجلة اللغة العربية بالجزائر- ص٣٣٧-٣٥٤.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد حصول الجزائر على استقلالها استمر الاستعمار الفرنسي في محاربة اللغة العربية بوسائل أخرى منها «إنشاء الأكاديمية البربرية»، وتستعمل الحروف اللاتينية في كتابة الأمازيغية، وكان الهدف تمزيق المجتمع الجزائري تمزيقاً لا يقتصر على استعمال اللسان فحسب، وإنما يمتد إلى العرق، فقد ورد في وثيقة صدرت عام ١٩٧٣ أن «تاريخ شمال إفريقيا كما يدرّس اليوم كله تزييف وتحريف، ويجب على البربر أن يتحدوا ضدّ جريمة نكراء اسمها العروبة»[١]. واعتمدت اللغة الأمازيغية رسمياً إلى جانب اللغة العربية حالياً في الجزائر، وبدأ تعليم اللغة الفرنسية بدءاً من السنة الثانية.

وكان أول قانون لتعميم استعمال اللغة العربية قد صدر في مطلع عام ١٩٩١ بعد مناقشات برلمانية وسياسية على مستوى الأحزاب والمجتمع المدني الواقع تحت سيطرة اللوبي الفرانكفوني، وتبعاً لهذا القانون أنشئ المجلس الأعلى للغة العربية التابع لرئاسة الجمهورية ليسهر على تنفيذ هذا القانون، ولكن المتربصين بالتعريب عملوا على تجميد القانون. وبعد حوالي أربع سنوات أقدم رئيس الدولة الجديد على رفع التجميد عن قانون استعمال اللغة العربية رغم معارضة المعارضين، ولكن الرئيس الذي تولى في نهاية التسعينيات آثر السكوت على القانون المذكور، وهو أمر فهم منه المغرضون أنه رخصة لاستعمال الفرنسية دون حرج، وهكذا أصبحت الفرنسية هي لغة النقاش أمام الشعب في التلفاز، وأصبحت متداخلة مع العربية في القنوات الإذاعية الوطنية والمحلية وفي الإنتاج السمعي البصري.[٢]

أما في المغرب فلا تدرس الفرنسية قبل الصف الثالث الابتدائي، وقد أعلن في المغرب أن عقد ٢٠٠٠-٢٠٠٩ هو عقد التعليم مع الاهتمام

---

(١) الدكتور عمار الطالبي- وضع اللسان العربي في الجزائر- المؤتمر الأول للأعضاء المراسلين لمجمع اللغة العربية في القاهرة ٤-٦ أبريل ٢٠٠٩- مجلة الحياة الفكرية - وزارة الثقافة السورية - دمشق ص٩٤.

(٢) الدكتور أبو القاسم سعد الله- التعريب في الجزائر- المؤتمر السنوي لمجمع القاهرة «اللغة العربية والتعليم» القاهرة ٢٠٠٩ ص٦.

المكثف باللغة الانجليزية مؤخراً في كل من المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس، إلى جانب اهتمام ليبيا اهتماماً كبيراً بهذه اللغة منذ سنوات عديدة[1].

ولقد مرَّ التعريب في المغرب بتجارب لم تؤد إلى النتائج المرجوة بسبب عدم الاستعداد له إن بالنسبة إلى تكوين المعلمين أو بالنسبة لوضع المقررات والكتب المدرسية، وكان يعتمد في الأعم الأغلب على إطلاق شعارات غير مطبقة أو مطبقة بطريقة سيئة، وذلكم كان منذ بداية الاستقلال، إذ تم التعامل مع هذا المقوم التعليمي بغير ما ينبغي له، وحين عربت العلوم في المرحلة الإعدادية والثانوية لم يثر ذلك غير مشكلات كبيرة للتلاميذ الذين كانوا يضطرون إلى مواصلة تعليمهم الجامعي بغير اللغة العربية. ولعل ذلك كان من بين أسباب الإقبال على تعلم اللغة الإنجليزية والإسبانية والتوجه إلى الجامعات الأمريكية بصفة خاصة. [2]

ولم تهتد السياسة اللغوية في المغرب إلى علة عدم التوازن اللغوي في المجتمع بعد أن تقاسمت اللغة الأجنبية مع اللغات الوطنية الحقول التخاطبية ثم الحقول المعرفية في التعليم العام، ونشأت اختيارات تراتبية في التعليم لصالح اللغة الفرنسية أداة للتفتح والتقانة «التكنولوجيا».

وحاول الميثاق الوطني تجاوز الوضع اللغوي السائد بعد إخفاقات شعارات التعميم والتوحيد، وانتهى شعار (التعريب) بعد المد والجزر إلى الاكتفاء بتعريب بعض المواد العلمية في المستويات الابتدائي والإعدادي والثانوي، والتوقف عند هذا الحد لاستئناف التعليم الجامعي في ميدان العلوم باللغة الأجنبية وهي الفرنسية.

---

(١) الدكتور علي محمد رحومة- مجتمع المعرفة وبلدان المغرب العربي- الجامعة المغاربية طرابلس- الطبعة الأولى ٢٠٠٧ ص٧٧.

(٢) الدكتور عباس الجراري- واقع اللغة العربية في المغرب - مجمع اللغة العربية بالقاهرة - مؤتمر اللغة العربية والتعليم عام ٢٠٠٩ ص٦.

وثمة دعوة إلى التعدد اللغوي في الميثاق الوطني، والتبرير الوحيد الذي يقدمه الميثاق لذلك هو أن اللغات الحديثة تمليها ضرورة الانفتاح على الحياة العصرية، وهي وسيلة لفك العزلة الثقافية عن الأجيال الصاعدة وتسهيل عملية الاندماج في التنمية.

والوضع اللغوي في المغرب يشتمل على لغات متنوعة إلى جانب اللغة الوطنية، وهذه اللغات هي:

١- لغة الأم وهي العربية العامية في مجمل البلاد، والأمازيغية تؤدي هذه الوظيفة في المناطق التي لم ينتشر فيها التعريب.

٢- اللغة العربية الفصيحة، وهي اللغة الوطنية الرسمية ولغة الثقافة والتعليم.

٣- اللغات المدرسية الأجنبية وتعد الفرنسية هي اللغة الأجنبية الأولى، وبها تدرس معظم المواد في الدراسات العليا وتدرس إلى جانبها اللغات الانجليزية والإسبانية ابتداء من المراحل التعليمية العامة.[١]

وثمة وعد ملكي بمنح اللغة الأمازيغية ما تستحقه من مكانة في المجتمع، فصدر قرار بإنشاء المعهد الملكي للدراسات الأمازيغية، كما تقرر إدراج اللغة الأمازيغية في المنظومة التعليمية في المغرب تدريجياً.

ويدل رصد واقع اللغة العربية في المغرب العربي على أن السياسة اللغوية المتبعة تجاهها هي سياسة عدم التدخل، وسياسة عدم التدخل تتنهجها الدول حينما تكون لغتها الوطنية قوية متمكنة لا يخشى عليها. وأما حين تكون اللغة الوطنية مهددة باللهجات الدوارج وباللغات الأجنبية وبضعف الإمكانات المتاحة لتعلمها وبانحسار تداولها في الإعلام والإدارة وغيرهما، وبتراجع وضعها الاعتباري في مجال العلوم والاقتصاد، فإن ذلك يعد إسهاماً في هذا الوضع وإبقاءً عليه.[٢]

---

(١) الدكتور عباس الصوري- في الوضع اللغوي بالمغرب - المؤتمر الأول للأعضاء المراسلين لمجمع اللغة العربية في القاهرة ٤-٦ أبريل ٢٠٠٩ ص١

(٢) الدكتور عز الدين البوشيخي - نحو مقاربة وظيفية تواصلية لتعليم اللغة العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - حزيران «يونيو» ٢٠٠٩ ص٧.

وإذا انتقلنا إلى دول الخليج العربي فإننا نلاحظ أن الحكومات تبذل من الناحية الرسمية المعلنة كل ما في وسعها لدعم مواقف اللغة العربية، وتعمل جاهدة كما هو ظاهر على تعزيز مكانتها والحفاظ عليها انطلاقاً من كونها لغة الدين والتراث، وهي اللغة الأساسية الأولى للمجتمعات التي تحكمها وتديرها وللشعوب التي ترعاها وتسهر على مصلحتها.

إلا أن الواقع العملي يناقض في حقيقة الأمر ما تسنه الحكومات من قوانين نظرية وما تعلنه من نداءات لدعم اللغة العربية وتعظيم مكانتها. بل إن من السياسات والإجراءات المعمول بها حالياً في هذه الدول ما يعمل على إضعاف اللغة والتقليل من فاعليتها، ويشكل تحدياً لمسيرتها، ويعطل في نهاية الأمر الكثير مما تهدف إليه المناهج المتعلقة بتعليمها وتعلمها، وإن معلمي اللغة والمعنيين بشؤون اللغة عامة لا يملكون تجاه ما يشاهدونه من فوضى لغوية مفروضة عليهم، وما يشاهدونه من تحديات للغتهم على مختلف المستويات إلا أن يسلموا ويستسلموا حتى وإن رأوا أن كل ذلك يتسع ويزداد يوماً بعد يوم، ولكنهم ربما تساءلوا في حيرة وإحباط سراً وعلانية عن جدوى ما يعلمونه لتلاميذهم من عناصر اللغة القومية وصيغها وأساليبها ومهاراتها وعن مدى فاعلية ما يقرر في مناهج تعليم اللغة من موضوعات ومواد في حياتهم العملية ما دامت الأمور تسير باللغة في الاتجاه المعاكس.[1]

وإذا كانت أقطار الأمة العربية تكوّن في حقيقتها مجتمعاً واحداً موحداً في جذوره وأصوله تربط بينه روابط اللغة والتاريخ والعقيدة والأعراف والتقاليد والآمال والآلام ووحدة المصير فإن السياسة اللغوية ومن ثم التخطيط اللغوي غائبان عن دول المغرب العربي وعن دول الخليج العربي في الوقت نفسه، وعلى الرغم من أن مجتمع الخليج العربي تربط بينه روابط النسب

---

(١) الدكتور أحمد محمد المعتوق – التحديات التي تواجهها اللغة العربية المعاصرة في تعلمها والتعليم بها في دول الخليج العربي – المملكة العربية السعودية أنموذجاً – اللغة العربية والتعليم – رؤية مستقبلية للتطوير – مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية – أبو ظبي ٢٠٠٨ ص٣٢٤.

والدم والبيئة والجوار إضافة إلى روابط اللغة والدين والتاريخ والتراث المشترك، كما تسود بين أفراده وطبقاته منذ تاريخ طويل وحتى الوقت الحاضر عادات وتقاليد وثقافات متشابهة إن لم تكن متطابقة، وتنتظم حياتهم خلفيات حضارية وأنماط من التفكير والتعايش متماثلة، إلا أن ثمة غياباً للتخطيط اللغوي المشترك لتعليم اللغة العربية وتعلمها، إذ إن المناهج تعتمد في وضعها على الاجتهادات الفردية والتصورات الشخصية والانطباعات الذاتية والنظم التقليدية المتحكمة فبات لكل من دول الخليج مناهجه وطرائقه وسلسلة كتبه الدراسية الخاصة به، وله مقاييسه ومعاييره التي اعتمد عليها في وضع المناهج.

وإن مسؤولية غياب التخطيط اللغوي الشامل لا تقع كلها على عاتق المعنيين بشؤون اللغة من الباحثين والدارسين، فقد تكون النوايا من عقد اجتماعات هؤلاء ولقاءاتهم جادة، وتكون الجهود التي يبذلونها في تنظيمها وتحديد محاورها وموضوعاتها خالصة، كما تكون البحوث والمداخلات رصينة، والمناقشات والحوارات بينهم دقيقة، وتعقد ورش عمل وندوات معمقة وهادفة، وتكون النتائج والتوصيات صريحة في تحديدها للمهام ووجهات العمل والتنفيذ والإشراف، إلا أن أعمال هؤلاء الباحثين والدارسين على الرغم من كل هذه الإيجابيات فيها قد لا تصل أو لا يصل منها شيء إلى حيز التنفيذ، لأن تنفيذ القرارات المتعلقة بالتخطيط اللغوي ليس بيد العلماء والباحثين، وإنما هو بيد من يمتلكون الحل والعقد، فهو خاضع لإرادتهم، ومن يمتلكون الحل والعقد في عالمنا قليلاً ما يدركون أهمية ما ينظر إليه التربويون واللغويون ويخططون من أجله، ويوصون بتنفيذه.(١)

وكانت اللغة العربية هي المعتمدة في مرحلة التعليم الأساسي في دول الخليج العربي، ولكن ثمة توجه في المملكة العربية السعودية إلى التعليم باللغة الانجليزية وخاصة العلوم والرياضيات في هذه المرحلة، ولقي هذا التوجه

---

(١) المرجع السابق ص٣٢٧ - ٣٢٨.

معارضة شديدة من حيث إن اللجوء إلى تعليم هذه المواد باللغة الانجليزية إنما هو تعبير عن شكوك في إمكان تعليم هذه المواد باللغة العربية.

وصدر عن وزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية نظام جديد يسمح للمدارس الأهلية «بنين وبنات» بتدريس جميع المواد بلغة غير عربية ما عدا العلوم الدينية والعربية.[1]

وفي دولة قطر هناك المدارس المستقلة بإشرافها، وقد اعتمدت فيها اللغة الانجليزية لتدريس مواد العلوم والرياضيات والحاسوب، ومن نتائج هذا التوجه أن النظام التعليمي الجديد قد تخلى عن التدريس باللغة الرسمية التي نص عليها الدستور، وأصبحت اللغة العربية لغة ثانية للتعليم مما سيضعف الاعتزاز بها لدى الناشئة. ومن نتائجه أيضاً أن المدارس تعين أربعة مدرسين في كل مدرسة من المتحدثين باللغة الإنجليزية لغة أصلية لتدريس اللغة الانجليزية والعلوم والرياضيات والحاسوب. ومعنى هذا إزاحة عدد كبير من المدرسين والمدرسات من القطريين وغيرهم من العرب لإحلال أجانب بدلاً منهم من البريطانيين والأمريكيين وغيرهم من الجنسيات التي تتحدث شعوبها باللغة الانجليزية لغة أصلية.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة اتجهت وزارة التربية نحو اعتماد اللغة الانجليزية في تدريس العلوم والرياضيات في مدارس الدولة من الأول الابتدائي إلى الثاني عشر بحجة تأهيلهم للدراسة الجامعية ومتطلبات سوق العمل.

وفي مجال التعليم العالي كانت جامعة قطر تعلم العلوم كلها بالعربية عند إنشائها. وفي السنوات الأخيرة عدلت عن العربية إلى الانجليزية حتى

---

(١) الدكتور عوض بن محمد القوزي – التعليم باللغة الانجليزية في مراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية – مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مؤتمره «اللغة العربية والتعليم» القاهرة ٢٠٠٩ ص٣.

العلوم الإنسانية والاجتماعية تدرس بالانجليزية وكلية الشريعة يشترط لدخولها النجاح في اختبار Tofel بالانجليزية.(١)

وإن الداعين إلى استعمال اللغة الإنجليزية يرون أن الإنجليزية هي لغة العصر، وأن إتقان التلاميذ لها يساعدهم على التعلم فيما بعد في الجامعات الأجنبية، كما يتيح لهم في المستقبل فرصاً أكبر للحصول على عمل في الشركات والمؤسسات الأخرى.

بيدَ أن ثمة شكوى في بعض الأوساط في دولة قطر من مزاحمة الإنجليزية للعربية خاصة في التعليم ما قبل الجامعي وفي التعليم الجامعي وخصوصاً في السنوات الأخيرة، ثم من مزاحمة العامية القطرية والعاميات العربية في التعليم ومزاحمة اللهجات الآسيوية في محيط الحياة الاجتماعية وخاصة في المنازل.

ووضعت جامعة قطر مقررين في اللغة العربية ضمن المتطلبات الجامعية الإجبارية على جميع طلابها وطالباتها من أجل تمكينهم من مهارات اللغة العربية محادثة واستماعاً وقراءة وكتابة.

وفي جامعات الإمارات العربية المتحدة تهيمن اللغة الانجليزية على التخصصات كافة حتى إن عدداً كبيراً من مقررات أقسام اللغة العربية تدرس بالانجليزية، وتستعمل الانجليزية أيضاً في المناقشات في مجلس الجامعة في جامعات عمان وفي المراسلات وكتابة أسماء الطلاب وإعلان نتائجهم..الخ.

ويعد التمكن من اللغة الانجليزية أساساً للقبول والتدريس والتخاطب الرسمي والنشاطات البحثية في معظم الأقسام العلمية في الجامعات الخليجية، بل إن أقسام الطب والعلوم الطبية المساندة والعلوم الطبيعية والبحتة لا يقبل فيها إلا المتفوقون في معرفة الانجليزية بمختلف مهاراتها، أما مهارات اللغة العربية فلا يكاد يذكر منها شيء لأنها لا تستعمل في مثل هذه الأقسام إلا في حدود ضيقة

---

(١) الدكتور يوسف القرضاوي – مجلة الحياة الفكرية– العدد (٢) – وزارة الثقافة السورية – بحث اللغة العربية في دولة قطر بين العناية والشكوى – دمشق ٢٠٠٩ ص١٢٤.

من التعامل وفي تدريس قليل من المواد التكميلية المهمشة، وهذا ما يقلل من ممارستها بين المنتسبين إلى هذه الأقسام من أفراد المجتمع فترات طويلة من الزمن، ويبعثهم في النهاية على نسيان الكثير مما تعلموه من قواعدها وأصولها ومهاراتها، ويدفعهم في نهاية الأمر إلى الانصراف عنها بدافع الإحساس بقلة فاعليتها، وهذا ما يضعف ولاءهم لها ولثقافتها في كثير من الأحيان.(١)

ومعلوم أن المنتسبين إلى هذه الأقسام طلاباً وأساتذة وموظفين أصبحوا يشكلون شريحة كبيرة من المجتمع الخليجي الراهن، وهذه الشريحة آخذة في الازدياد يوماً بعد يوم بسبب التطورات الواسعة الحاصلة في دول المنطقة في مجالات الصناعة والعمران وجوانب الحياة المختلفة، والطلب المتزايد على المتخصصين في المجالات العلمية والتقنية، وتقديم مختلف الإغراءات المعنوية والمادية لهم.

أما أحاسيس الذين مارسوا أو يمارسون تعلمهم باللغة الأجنبية في الأقسام العلمية فإن المواقف السلبية تجاه اللغة العربية تزداد حينما تتسلل إلى حياة الناشئة والمتعلمين في مراحل تعليمهم في التعليم الأساسي والثانوي، فتدفعهم إلى الاستهانة بدروس للغة العربية وموادها أو الفتور في الإقبال عليها على اعتبار أنها مواد غير أساسية، لأنها لن تكون مهمة مستقبلاً مقارنة بدروس اللغة الانجليزية والمواد العلمية التي يبشر التفوق فيها بمستقبل واعد وأحلام جميلة، لأنه يعد بالقبول في التخصصات التي تهيئ الدارس لمناصب وظيفية عالية وعوائد مالية مغرية.(٢)

ومن المظاهر السلبية للسياسة اللغوية في دول الخليج عدم توفير الحوافز اللازمة لمدرسي اللغة العربية، إذ إن وزارات التربية تعينهم في مراتب وظيفية أدنى من مراتب نظرائهم من أصحاب التخصصات العلمية

---

(١) الدكتور أحمد محمد المعتوق - التحديات التي تواجهها اللغة العربية المعاصرة في تعلمها والتعليم بها في دول الخليج العربي - مرجع سابق ص٣٤٤.

(٢) المرجع السابق ص٣٤٤

وبمرتبات أقل من رواتبهم، وربما دونهم فيما يحصلون عليه من الحوافز وفرص التدريب والتطوير، بل إنها قد تميز مدرسي اللغة الانجليزية عليهم في التوظيف والعطاء وما تضعه من حوافز، وهذا ما يدفع إلى كراهية هذه الوظيفة والنفور منها، وحينئذ لا جدوى من تغيير المناهج أو تطويرها مادام القائمون على تنفيذها قد فقدوا الولاء لها والإيمان بفائدتها.(١)

ولم يقتصر هذا الوضع على دول الخليج العربي وإنما كانت ثمة نظرة فوقية من ذوي الثقافة الفرنسية إلى الدارسين بالعربية في دول المغرب العربي، فقد نشأت شريحة من الجزائريين تخرجت في مدارسها بعد الاستقلال تنطق باللسان العربي، فإذا هي بمنـــزلة اليتامى لغوياً فلا هم شرقيون، ولا هم غربيون، سدت الأبواب أمامهم، وأخذت مفاتيحها طائفة أمية في اللسان العربي من الذين يتحكمون وما يزالون في مقاليد معظم الإدارات الحكومية، فغشى على قلوبها كره وخوف على مصالحها، وتعصب جعلها تجرؤ على احتقار العربية إن سراً وإن علانية، ويسمون الناطقين بالعربية بالرجعية والتخلف والعاهات الذهنية.

وأصبح هؤلاء المعربون من حملة الشهادات العربية مبعدين عن الوظائف التي يمسك بزمامها أصحاب الفرانكفونية في أعلى هيئات الدولة والمؤسسات التربوية وغيرها.(٢)

وإذا كانت هذه النظرة الفوقية ضدّ الدارسين بالعربية والمتخرجين في مدارسها وجامعاتها ومعاهدها ظاهرة في دول المغرب العربي يمارسها الفرانكفونيون، وفي دول الخليج العربي يمارسها ذوو الثقافة الانجليزية فإن بقية الدول العربية كما هي عليه الحال في سورية ومصر والعراق والأردن والسودان، هي في منأى عن هذه النظرة الفوقية، وإن كانت ثمة جهات في هذه الدول قد بدأت تنحو هذا المنحى سراً لا علانية، في تفضيل خريجي الجامعات

---

(١) المرجع السابق ص٣٤٥

(٢) الدكتور عمار الطالبي - وضع اللسان العربي في الجزائر - مرجع سابق ص ٩٨

الغربية والأمريكية في التعيين في بعض التخصصات الطبية والعلمية والتربوية على خريجي الجامعات العربية، علماً بأن حاملي البورد العربي في الطب مشهود لهم بالكفاية والتفوق والتميز على نطاق الساحة القومية، كما أن خريجي الجامعات السورية في مختلف ميادين المعرفة، والذين درسوا بلغتهم الأم «العربية الفصيحة» يتفوقون في دراساتهم العليا في الجامعات الأوربية والأمريكية، ويبذون أقرانهم الذين درسوا باللغة الأجنبية في بعض جامعات الوطن العربي، وقد عزا عميد كلية طب الأسنان في الجامعة الفرنسية بباريس هذا التفوق إلى أنهم درسوا بلغتهم الأم، فكانوا أكثر فهماً وتمثلاً واستيعاباً، كما أثبتت الدراسات والبحوث في هذا المجال صحة ما ذهب إليه العميد الفرنسي.

وتجدر الإشارة إلى أن نفراً غير قليل من خريجي الجامعات السورية الذين أكملوا دراساتهم العليا في الجامعات الأمريكية والأوربية يتسلمون حالياً مناصب أكاديمية رفيعة في تلك الجامعات الأمريكية والأوربية، ولم تكن دراستهم للطب والعلوم بلغتهم العربية بحائل دون ذلك التسلم بكل كفاية وجدارة.

وثمة ظاهرة سلبية في مضمار السياسة اللغوية تتجلى في وجود المدارس والجامعات الأجنبية على الأرض العربية وزيادة عددها في الآونة الأخيرة، وهذه المدارس والجامعات الأجنبية تتبع جهة أخرى في مناهجها لا صلة لها بالوطن، ولا بالمجتمع العربي وهويته وثقافته وحضارته وتاريخه، ولهذا يعيش الطلاب فيها بعقول أخرى وقلوب أخرى وضمائر أخرى لا يكادون يحسون بالانتماء الحقيقي لأوطانهم أو يعتزون بأمتهم أو تاريخهم أو هويتهم لأنهم يدرسون تاريخ أمة أخرى وحضارة أخرى لا تاريخ أمتهم ولا حضارتها.

وهذه المدارس والجامعات تجتذب أفضل التلاميذ والطلبة إليها من أبناء الطبقة العليا والوسطى، وهؤلاء يعيشون غرباء في وطنهم لأنهم لا يستطيعون التفاعل معه عبر الكلمة العربية المقروءة والمسموعة في أجواء هذه المدارس والجامعات.[1]

---

(١) الدكتور يوسف القرضاوي - اللغة العربية في دولة قطر بين العناية والشكوى - مرجع سابق ص١٢٦.

وإذا كان الاستعمار بمختلف ضروبه قد حارب اللغة العربية إن في دول المغرب العربي أو في بلاد الشام على يد الاستعمار الفرنسي أو في مصر وفلسطين والعراق على يد الاستعمار البريطاني فإن حرب اللغات مستمر في بلادنا العربية في ظلال العولمة، وما عجز الاستعمار عن تحقيقه في إبعاد العربية وتهميشها فإننا نعمل على تحقيقه في بلادنا العربية عندما نستعمل اللغة الانجليزية في التعليم في جامعاتنا وفي المدارس الخاصة ونبعد العربية، وعندما تستقطب المدارس الخاصة والجامعات الخاصة أبناء الطبقات الاجتماعية العليا والمتوسطة، وعندما يفسح في المجال للخريجين منها التوظيف، ويحال دون الخريجين المؤهلين بالعربية، وعندما جعلنا اللغة العربية في أدنى درجات السلم التعليمي والاجتماعي في كثير من المواضع، وقد يعجب أحدنا لما آل إليه الوضع عندما «يطلب إلى أهالي بعض تلك الطبقات الاجتماعية أن يتحدثوا بالأجنبية مع أولادهم وبناتهم في البيت حتى يثبتوا ما اكتسبوه من تعلم وتميز»[1].

ولو كانت ثمة سياسة لغوية تحرص السلطات المسؤولة في الدول العربية على انتهاجها لتحديد الموقف من اللغات الأجنبية وتحديد موقع اللغة القومية على نطاق الساحة العربية في العملية التعليمية التعلمية لما آل الوضع إلى ما آل إليه حالياً.

٢- في مجال المناهج:

طالما تتردد الشكوى من القصور في مناهجنا اللغوية في العملية التعليمية التعلمية على نطاق الساحة القومية، إذ إن المنهج بمفهومه المنظومي الشمولي المتكامل أهدافاً وخطة ومقررات ومحتوى وكتاباً وطرائق وأساليب ومناشط وتقنيات وتقويماً وبيئة تعليمية تعلمية ما يزال هذا المفهوم قاصراً

---

(١) الدكتور أحمد درويش - التحديات اللغوية العامة للعربية المعاصرة - الوثيقة الإقليمية لمناهج تعليم وتعلم اللغة العربية - الجمعية العربية لضمان الجودة في التعليم - القاهرة ٢٠٠٩ ص١٨٥.

لدى شريحة غير قليلة من المشرفين على العملية التربوية والمنفذين لها، وما تزال النظرة الضيقة للمنهج تحصره في الكتاب المدرسي.

ومن الملاحظات التي توجه إلى مناهجنا أنها تعتمد في وضعها على الاجتهادات والخبرات الشخصية والانطباعات الذاتية في منأى عن المعايير الموضوعية والتجارب العلمية المنضبطة والميدانية، فالمفردات الواردة في كتب الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي لا تراعي مبدأ الشيوع والتواتر، والمباحث النحوية في الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي لا تراعي في بعض جوانبها النحو الوظيفي، وموضوعات التعبير التي يمارسها المتعلمون تنأى في بعض استعمالاتها عن مواقف الحياة النابضة الزاخرة من التدريب على كتابة محاضر الجلسات وملء الاستمارات وأصول المراسلات وتوجيه التعليمات والإرشادات، وإلقاء الكلمات في المناسبات، وإدارة الاجتماعات، وآداب المناقشات، واحترام الرأي في التعقيبات....الخ.

ومن الملاحظات على طرائق التدريس أنها تتسم بالتلقين وأن نسبة مشاركة المتعلمين في الوصول إلى الحقائق والأحكام والقواعد ما تزال ضعيفة، إذ إن العبء يلقى على كاهل المعلم في الإلقاء والتحفيظ والتسميع، وأن على المتعلم أن يحفظ ويستظهر ما حفظه، وبقدر درجة حفظه واسترجاعه لما حفظه يعد متمكناً من اللغة في نظر القائمين على تعليم اللغة وتعلمها حتى إذا جاء المتعلم ليستعمل اللغة في مواقف الحياة بدا عليه الارتباك والعجز لأنه لم يدرب على استعمال اللغة في مواقف الحياة، وما تتطلبه تلك المواقف من لغة وظيفية.

وثمة فوضى واضطراب في إعطاء الدروس في مختلف مراحل التعليم بسبب غياب الأهداف، والجمود في استخدام الطرائق، وقلة استخدام التقنيات التربوية في تعليم اللغة وتعلمها، والتحيز لطريقة واحدة على أنها المثلى في الوقت الذي تأخذ فيه التربية المعاصرة بأسلوب الانتقائية في العملية التعليمية التعلمية فتعتمد الإيجابيات من كل طريقة دون التعصب لإحداها.

ففي تعليم القراءة في الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي كانت تستخدم الطريقة التركيبية التي تنتقل من الجزء إلى الكل أي من الحرف إلى المقطع فالكلمة فالجملة، ثم استخدمت الطريقة التحليلية التي تنطلق من الجملة أو الكلمة إلى المقطع فالحرف، ومن ثم اعتمدت الطريقة التوفيقية التي تجمع بين التحليل والتركيب.

وفي تعليم القواعد النحوية في الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي استعملت الطريقة القياسية أولاً ثم عدل عنها إلى الطريقة الاستقرائية، وتم العدول عنها إلى الطريقة المتكاملة التي تنطلق من النص المشتمل على الأمثلة التي تشتمل على القاعدة، حيث تستقرى هذه الأمثلة وصولاً إلى القاعدة.

وفي تعليم الأدب كان المنهج المتبع أن يدرس الأدب وفق العصور الزمنية بدءاً من العصر الجاهلي وانتهاء بالعصر الحديث مروراً بالأدب في صدر الإسلام فالأموي فالعباسي فالأندلسي فعصر الانحدار، وثمة من دعا إلى تعليم الأدب وفق الفنون، ومن دعا إلى تعليمه وفق الأقاليم، ثم رئي أن يدرّس في ضوء المنهج التكاملي والنظرة الكلية فلا يدرس وفق الفنون وحدها، ولا وفق الأقاليم وحدها، ولا وفق العصور الزمنية وحدها، وإنما ينظر إلى هذه جميعاً في إطار من الشمولية والنظرة الكلية.

ولم يعد الأدب يدرس وفق المنهج البلاغي وحده، ولا وفق المنهج النفساني وحده، ولا وفق المنهج الاجتماعي وحده، ولا وفق المنهج الهيكلاني وحده، وإنما وفق هذه المناهج جميعاً في إطار من الوحدة والتكامل فيما بينها.[1]

ومن الملاحظات التي توجه إلى مناهجنا التربوية اللغوية أنها ما تزال في الأعم الأغلب تعتمد نظرية الفروع في تعليم اللغة وتعلمها، فثمة وقت مخصص للإملاء، وثان للقواعد، وثالث للتعبير، ورابع للقراءة..الخ وثمة كتب خاصة بكل فرع، في الوقت الذي تنطلق فيه التربية الحديثة من النظرة

---

(١) الدكتور محمود أحمد السيد – في طرائق تدريس اللغة العربية – مطبعة جامعة دمشق ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ ص٢٧٢.

إلى اللغة على أنها وحدة متكاملة، و أن الانفصال في تعليم اللغة لا يخدم ممارسة اللغة في المواقف الحية، وأن فروع اللغة ليست إلا أجزاء لكل، تتكامل لتؤدي وظيفة التواصل اللغوي، فالقواعد النحوية وسيلة لتقويم القلم واللسان من الاعوجاج والزلل، والإملاء وسيلة لصحة الكتابة من الخطأ، والقراءة والنصوص وسيلتان لزيادة الثروة اللفظية ومدّ المتعلم بالفكر والمعاني والقيم والأساليب والصور التي يعمل على توظيفها في مواقف النشاط اللغوي في تفاعله مع المجتمع.(١)

وكانت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد عملت على رصد مشكلات تعليم اللغة العربية في العملية التعليمية التعلمية، إذ قام الخبراء المتخصصون في هذا المجال في اجتماعهم الذي عقد في عمان عام ١٩٧٤ بترتيب هذه المشكلات ترتيباً تنازلياً على النحو التالي:(٢)

١- عدم عناية مدرسي اللغة العربية وغيرهم من مدرسي المواد الأخرى باستخدام اللغة العربية الصحيحة.

٢- منهج تعليم اللغة العربية لا يخرّج القارئ المناسب للعصر.

٣- عدم توافر قاموس لغوي حديث في كل مرحلة من مراحل التعليم العام.

٤- الافتقار إلى أدوات القياس الموضوعية في تقويم التعليم اللغوي.

٥- قلة استخدام المعينات التعليمية والتقنيات الحديثة في تعليم اللغة.

٦- ازدحام منهج النحو بالقواعد وكثير منها ليس وظيفياً.

٧- صعوبة القواعد النحوية واضطرابها.

٨- افتقار طرائق تعليم القراءة للمبتدئين إلى دراسات علمية.

٩- الانتقال الفجائي في التعليم من عامية الطفل إلى اللغة الفصيحة.

---

(١) المرجع السابق ص٢٧١

(٢) اجتماع خبراء متخصصين في اللغة العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - دار الطباعة الحديثة بالقاهرة ١٩٧٥.

١٠- اضطراب المستوى اللغوي بين كتب المواد، بل وبين كتب المادة الواحدة في الصف الواحد.

١١- دراسة الأدب والنصوص لا تصل التلميذ بنتاج حاضره وتراث ماضيه وصلاً يظهر أثره في حياته.

١٢- طغيان الماضي على الحاضر في تدريس الأدب.

١٣- نقص عدد المتعلمين المتخصصين وانخفاض مستواهم.

١٤- بعد اللغة التي يتعلمها التلاميذ في المدارس عن فصحى العصر.

١٥- صعوبات الكتابة العربية.

تلك هي المشكلات الأساسية التي أشار إليها الخبراء، وثمة مشكلات فرعية أضيفت إليها، وتتمثل في:

١- تعدد الجهات التي تقوم بإعداد معلمي اللغة العربية واختلاف مستوياتها.

٢- قلة الدراسات العلمية التي تتخذ أساساً لبناء المناهج وإعداد الكتب المقررة.

٣- ضعف العناية بتطبيق الطرائق التربوية الحديثة في تعليم اللغة.

٤- قلة المناشط المدرسية المتعلقة باللغة، وعدم اهتمام المتعلمين بها.

٥- عدم تقديم الميزانيات الكافية للمناشط الثقافية واللغوية.

٦- قلة ربط التعليم اللغوي بالثقافة العامة، وضعف الوسائل التي تتخذ لذلك.

٧- عدم كفاية الجهود التي تبذلها المؤسسات المعنية باللغة العربية وعدم التنسيق بينها.

٨- عدم توافر مواد القراءة الحرة للتلاميذ في مختلف المراحل.

٩- اختلاف قواعد الإملاء التي يتعلمها التلاميذ في البلاد العربية، وقصور هذه القواعد في ربطهم بالرسم القرآني.

١٠- كثرة توصيات المؤتمرات الخاصة بالنهوض بتعليم اللغة العربية وعدم الجدية في تنفيذها.

١١- تأثير وسائل الإعلام على الجهود التي تبذلها المدرسة في تعليم اللغة.

١٢- الضعف الظاهر في خطوط التلاميذ، وعدم العناية بإعداد معلمي الخط العربي.

وإذا كانت تلك هي مشكلات تعليم اللغة العربية وتعلمها في النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي فإن أغلب تلك المشكلات ما تزال قائمة ونحن في نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة، إذ ما تزال الصيحات تنطلق من هنا وهناك تشير إلى جوانب القصور في تعليم اللغة وتعلمها، فإذا كانت الأهداف المرسومة لتعليم اللغة وتعلمها ترمي إلى إكساب المتعلمين المهارات اللغوية محادثة واستماعاً وقراءة وكتابة فإن ثمة من يرى في أيامنا هذه أن المباحث النحوية ما تزال تنوء بأثقال الطرائق التقليدية التي لا قبل للأطفال بها، وأن النحو لا يعدو أن يكون آلية حركات في أواخر الكلام، وأما أن تكون الأحكام النحوية سبيلاً لإدراك جمال اللغة، وتذوق أساليبها، والتفكير في معانيها ومقاصدها، وصياغة تراكيبها، وسلامة متنها، فذلك كله بعيد المنال لم تتهيأ له أسبابه، فالمناهج مثقلة منفرة، والاختبارات شكلية لا تحاسب التلميذ إن أخطأ في التعبير أو الكتابة أو عجز عن الفهم، فيتخرج في التعليم الثانوي، وهو خال من محصول يؤهله بما فيه الكفاية للدرس الجامعي، لفقدانه الممارسة الصحيحة في استعمال اللغة والتعبير بها تعبيراً نتبين فيه الصلة بين القواعد النحوية وصيغ الكلام السليم، وربما يتخرج الطالب في الجامعة وهو لا يحسن أن يحرر خطاباً على وجهه السليم، وقد يغدو مدرساً في الجامعة بعد ذلك فيكون كارثة على طلابه وعلى المعرفة[١]، وما تزال الشكوى من صعوبة فهم قواعد اللغة العربية وتعليمها مفصولة عن التطبيق والممارسة.[٢]

---

(١) الدكتور عمار الطالبي - وضع اللسان العربي في الجزائر - مرجع سابق ص١٠٤.

(٢) الدكتور يوسف القرضاوي - اللغة العربية في دولة قطر بين العناية والشكوى - مرجع سابق ص١٢٢.

ويرى بعضهم أن المرض الرئيس الذي يعاني منه الوضع الثقافي العربي فكراً ولغة وممارسة سيادية هو تعدد مناهج التعليم في الوطن العربي بتأثيرات إقليمية مرضية تطلق على العملية ألقاب مملكة في غير موضعها فهي جزأرة وسعودة ولبننة وتونسة...الخ[١].

ويذهب آخرون إلى أن اللغة العربية تؤدى بأردأ المناهج، ويتولى تعليمها أقل المدرسين تأهيلاً، وأنها تعرض على التلاميذ بأبشع الوسائل، ويفصل فصلاً تاماً بين التلميذ وهذه اللغة بمختلف الحواجز، فهي لغة ميتة في حياته اليومية، لا يجد التشجيع على إجادتها، ولا النصوص الجيدة التي تجعله يتعلق بها[٢].

وجاءت نصوص الحداثة متدثرة بالغموض والعبث واللا معقول والقبح الأسلوبي والتفكك السياقي لتجعل من نصوصنا الشعرية على وجه الخصوص نصوصاً بهلوانية هزيلة ومعزولة عن الذائقة العربية، وأصبح التركيز على وصف الكلمات المتنافرة والجمل الباهتة، وتعمد الخطأ النحوي في النص من ملامح النص الأدبي ومن وجهة نظر الحداثة[٣].

وما يزال محتوى مناهج اللغة العربية على نطاق الساحة القومية يركز في الأعم الأغلب على الارتباط بالماضي أكثر مما يركز على الحاضر والمستقبل، ويهمل التفكير الناقد والتفكير الإبداعي والابتكاري[٤].

ومن الملاحظ على المناهج في دول الخليج، والسعودية مثال عليها، أنها لا تشتمل إلا على كتب دينية وأخرى تقليدية قديمة من حيث مضامينها،

---

(١) محي الدين عيمور – راهن العربية في أوطانها في كتاب «الراهن والمأمول» الصادر عن المجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر ٢٠٠٩ ص٥٣.

(٢) الدكتور أحمد الضبيب – أزمة اللغة العربية في التعليم – مجلة الحياة الفكرية العدد (٢) – وزارة الثقافة السورية– دمشق ٢٠٠٩ ص٢٦.

(٣) المرجع السابق ص٢٧

(٤) الدكتور محمود أحمد السيّد – في الأداء اللغوي – وزارة الثقافة السورية– دمشق ٢٠٠٥.

وقاصرة عن التعبير عن روح العصر ولغته وأنماط التفكير فيه، وما تتضمنه مقررات العربية من الموضوعات والنصوص لا يمت إلى ثقافة المجتمع أو طبيعة تفكيره بصلة قريبة، ولا يرتبط بواقع التلاميذ[1].

وفي المغرب العربي ثمة جمود في مناهج التعليم، وضعف في مقرراتها وعدم ملاءمتها على كثرتها، فهناك مقرر الفكر الإسلامي في إحدى سنوات المرحلة الإعدادية يشتمل على موضوع واحد من أصعب موضوعات الفقه، ويتعلق بالإرث والتركات والوصايا، ويؤدي إلى التنفير من هذا الفكر، بالإضافة إلى أنه غير مفيد على الإطلاق في هذه المرحلة، ولا يمكن أن يكون مفيداً ونافعاً إلا للذين يسعون إلى أن يكونوا موثقين أو عدولاً وقضاة للأحوال الشخصية. ويزيد في الطين بلة أن مدرسي هذه المادة أنفسهم كانوا عاجزين ليس فقط عن تدريسها، ولكن حتى عن فهمها وإدراك دلالات مصطلحاتها[2].

وفي التعليم الجامعي ثمة دهشة من تدريس الأدب في جمهورية مصر العربية، إذ يقول بعضهم متسائلاً ومتعجباً: «لسنا ندري كيف يمكن أن يقدم الأدبان العباسي والأندلسي في فصل دراسي واحد وفي أربع ساعات فقط، مع اتساع آماد هذين الأدبين زمنياً وموضوعياً؟ بل ولسنا ندري كيف يمكن أن يقدم الأدب الحديث في الإطار الزمني نفسه، رغم انشعابه بين فنون الشعر والقصة والمسرحية والمقالة، وتطور هذه الفنون عبر أمزجة كلاسيكية ورومانسية ورمزية وواقعية؟!»[3].

---

(١) الدكتور أحمد محمد المعتوق - التحديات التي تواجهها اللغة العربية المعاصرة في تعلمها والتعليم بها في دول الخليج العربي - المملكة العربية السعودية نموذجاً - مرجع سابق ص٣٢٩.

(٢) عباس الجراري - واقع اللغة العربية في المغرب - مرجع سابق ص٦

(٣) الدكتور محمد فتوح أحمد- تدريس الأدب في الجامعات المصرية - مجمع اللغة العربية بالقاهرة - مؤتمر «اللغة العربية والتعليم» - القاهرة ٢٠٠٩ ص٣.

وفي تدريس البلاغة والنقد، يدرس في الفرقة الأولى علما المعاني والبديع من البلاغة العربية، وفي الفرقة الثانية علم البيان وقضايا النقد العربي القديم. أما النقد العربي الحديث فيدرس في الفرقة الثالثة بأجناس القول، ومن ثم يقع الدرس البلاغي والنقدي فيما وقع فيه الدرس الأدبي من الافتقار إلى التعامل مع النتاج الإبداعي تدرجاً من الأحدث إلى الأقدم، ويضاف إلى ذلك تجزئة النظر إلى الظاهرة الأدبية، حيث هي في واقع الأمر كل عضوي لا يقبل التجزئة.(١)

ومعلمو اللغة العربية لا يملكون الكفايات المطلوبة في الأعم الأغلب، ونسبة كبيرة ممن يولون مهام تعليم اللغة العربية في مراحل التعليم المختلفة هم من ذوي المستويات المنخفضة في التحصيل الدراسي، أو من الخريجين الذين لم تتوافر لهم فرص وظيفية أخرى مغرية، كما أنهم بعد تعيينهم لا يخضعون لدورات تدريبية كافية على نحو يساير تطورات العصر ومستجدات الحياة، ولا تعطى لهم الحوافز المادية والمعنوية التي تجدد نشاطهم، وتبعثهم على الرضا والإخلاص في عملهم، وهذا ما أدى إلى كراهية المهنة، أو عدم اقتناعهم بأهمية هذه المهنة، واللجوء إلى ممارسة أعمال أخرى وعدم التفرغ للوظيفة.(٢)

ويستعمل معلمو المواد في شرح دروسهم العامية، وحتى معلمو العربية يشرح بعضهم الدروس بالعامية، ولا يعمل على تشذيب إجابة المتكلمين بالعامية. وفي دول الخليج كثيراً ما يكون المعلمون من بلدان مختلفة، وكل يتكلم بلهجته العامية، وما أعظم الفرق بين اللهجة العامية المغربية، واللهجة العامية المصرية أو الشامية أو العراقية!(٣)

---

(١) المرجع السابق ص٥

(٢) الدكتور أحمد محمد المعتوق – التحديات التي تواجهها اللغة العربية المعاصرة في تعلمها والتعليم بها في دول الخليج العربي – مرجع سابق ص٣٣٣.

(٣) الدكتور يوسف القرضاوي – اللغة العربية في دولة قطر بين العناية والشكوى - مرجع سابق ص١٢٢.

ومادام الأمر على هذه الحال فإن أداء التلاميذ اللغوي سيتسم بالضعف، إذ إن المتعلمين يجهلون أساسيات لغتهم وأبسط قواعدها. وإذا كانت لغة المعلمين بعيدة عن أن تكون أنموذجاً يقتدى به فمن البدهي أن تكون لغة المتعلمين في منأى هي الأخرى عن السلامة اللغوية.

أما حرية التعبير في مناهج التعليم على اختلاف مراحله فهي مقيدة عند المعلم والطالب على حد سواء، فالمعلم مقيد بالمنهاج ولا يمكنه الخروج عن مضمونه ومحتواه وتدريباته، ولا عن الطرائق التي رسمها الموجهون الاختصاصيون له، والنقد السياسي الصريح محظور عليه وعلى المتعلمين عنده، ويحظر عليه النقد الاجتماعي فهو غير محبب، والمس بالموروث من الطبائع والعادات الاجتماعية المتأصلة على اختلافها يجب أن يكون بحذر وتحفظ تام، والتعبير عن رغبات النفس ونوازعها وميولها يلزم ألا يتجاوز حدود المألوف. وأما الإفصاح عن المواقف الفكرية أو الشعورية من أنظمة الإدارات العليا فلا بد أن يكون تحت رقابة شديدة صارمة إلا إذا كانت من باب المديح أو الثناء.(١)

وهكذا تتحرك اللغة القومية ضمن دوائر ضيقة قد لا تتجاوز عند بعضهم حدود الحياة الوظيفية أو العملية المادية وما يرتبط بها، وتبقى مساحات الإبداع الفكري والتنفيس الشعوري محدودة، وتصبح الحوافز للتمكين للغة أو التوسع في الإحاطة بأساليبها وطرائقها ضعيفة.

وما يزال أسلوب التحفيظ والتسميع والتلقين سائداً في تعليم اللغة وتعلمها، وما يزال الانتقال من التعليم إلى التعلم محدوداً، وما يزال المتعلمون بعيدين عن اكتساب مهارات التعلم الذاتي الذي هو أساس للتعلم المستمر مدى الحياة، ومن أمارات هذا البعد العزوف عن المطالعة والقراءة الحرة، إذ لم يفلح القائمون على تعليم اللغة وتعلمها في تكوين عادات القراءة لدى المتعلمين وغرس الشغف بها في نفوسهم الغضة.

---

(١) الدكتور أحمد محمد المعتوق - التحديات التي تواجهها اللغة العربية المعاصرة في تعلمها والتعليم بها في دول الخليج العربي - مرجع سابق ص٣٤٦.

ومن الأخطاء المرتكبة في تعليم اللغة في مدارسنا أننا لا نركز على اكتساب المهارات اللغوية ونظن أن المعرفة تؤدي إلى تكوين العادة، ولكن العادة لا تتكون إلا بعد اكتساب المهارة، والمهارة اللغوية لا تكتسب إلا بالمران والممارسة وتطبيق المعرفة في مواقف الحياة، أما حفظ القواعد النحوية والمفردات والمصطلحات البلاغية والعروضية دون ممارستها وتطبيقها في مواقف الأنشطة اللغوية في الحياة فيظل عملاً ناقصاً، ولا يؤدي إلى اكتساب اللغة وأدائها بصورة صحيحة وسليمة.

أما أساليب التقويم في العملية التعليمية التعلمية فما تزال تركز في قياسها على المستوى الأول من مستويات المعرفة ألا وهو مستوى الحفظ والتذكر والاسترجاع، وأغلب الأسئلة في الامتحانات إن في التعليم العام أو الجامعي تتمثل في: اذكرْ، عدّدْ، تحدّثْ، اشرحْ، عرّفْ..الخ.

وقامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإنجاز دراسة عن تطوير مناهج تعليم القواعد النحوية وأساليب التعبير في مراحل التعليم العام في الوطن العربي، ومما جاء فيها حصر أسئلة التمرينات التي اشتملت عليها كتب النحو في الوطن العربي فوجدت أنها تندرج ضمن الأنواع التالية:[1]

١- أسئلة تعداد

٢- أسئلة ربط

٣- أسئلة تكوين

٤- أسئلة تكملة

٥- أسئلة تعرف

٦- أسئلة تحويل

---

(١) الدكتور محمود أحمد السيد - تطوير مناهج تعليم القواعد النحوية وأساليب التعبير في مراحل التعليم العام في الوطن العربي- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - تونس ١٩٨٧ ص١٣٣.

٧- أسئلة تعليل

٨- أسئلة ضبط بالشكل

٩- أسئلة اختيار من متعدد

١٠- أسئلة إعراب

وقد احتلت أسئلة التعرف المرتبة الأولى في كتب النحو بالمرحلة الابتدائية، وجاءت أسئلة الإعراب في المرتبة الثانية في سورية والأردن، واحتلت أسئلة التكملة المرتبة الثانية في كل من البحرين وقطر، وأسئلة التحويل في كل من السعودية واليمن، وانفردت مصر بأسئلة التكوين.

وتبوأت أسئلة التكوين المرتبة الثالثة في كتب أربعة أقطار عربية هي: الأردن، سورية، قطر، البحرين. واحتلت أسئلة الضبط هذه المرحلة في كل من السعودية واليمن، وانفردت كتب مصر بأسئلة التكملة.

وظهرت في المرتبة الرابعة أسئلة التكملة في ثلاثة أقطار عربية هي: سورية، الأردن، اليمن، واحتلت أسئلة التحويل هذه المرتبة في قطرين هما: البحرين ومصر، وجاءت أسئلة الإعراب في هذه المرتبة في كتب قطر، والتحويل في كتب مصر.

وتبوأت أسئلة الإعراب المرتبة الخامسة في ثلاثة أقطار عربية هي: البحرين، السعودية، اليمن، وجاءت أسئلة الضبط في هذه المرحلة في كل من قطر ومصر.

ولم تظهر أسئلة التعليل حتى المرتبة السابعة في ثلاثة أقطار هي: السعودية، مصر، اليمن، وجاءت في المرتبة الثامنة في دولة قطر، وفي المرتبة التاسعة في كتب البحرين، ولم ترد أسئلة تعليل في مناهج الأردن وسورية.

وجاءت أسئلة الاختيار في المراتب الأخيرة في كل من كتب مصر واليمن والبحرين، ولم تظهر أسئلة التعداد إلا في كتب سورية والأردن، واحتلت المرتبة الأخيرة فيها.

وفي المرحلة الإعدادية كانت نتائج تحليل أسئلة كتب النحو في هذه المرحلة على النحو التالي:

١- غلبة أسئلة التعرف على غيرها من أنواع الأسئلة، فما زالت تحتل المرتبة الأولى في كتب ستة أقطار عربية هي: البحرين، السعودية، سورية، العراق، قطر، مصر، على حين نازعتها في هذه المرتبة أسئلة التكوين في الجزائر والأردن والتكملة في عمان. واحتلت المرتبة الثانية في كتب كل من الأردن والجزائر وعمان، على حين جاءت أسئلة التكوين في المرتبة الثانية في كل من كتب سورية والعراق، وأسئلة التحويل تبوأت هذه المرتبة في كل من كتب البحرين ومصر، وجاءت أسئلة الإعراب في هذه المرتبة في كل من كتب السعودية وقطر.

٢- ارتفاع نسبة أسئلة الإعراب بين الأسئلة، فقد جاءت في المرتبة الثالثة في أربعة أقطار هي: البحرين، سورية، العراق، مصر، وتأرجحت أسئلة التكملة بين المرتبتين الرابعة والخامسة، إذ وردت في المرتبة الرابعة في خمسة أقطار هي: الأردن، البحرين، الجزائر، سورية، قطر.

٣- لم تظهر أسئلة الضبط إلا بدءاً من المرتبة الخامسة، ولم تظهر أسئلة التعليل إلا بدءاً من السابعة، وجاءت أسئلة الضبط في المرتبة الأخيرة في كل من الجزائر وسورية، وفي المرتبة قبل الأخيرة في الأردن، على حين جاءت أسئلة التعليل في المرتبة الأخيرة في الأردن، وفي المرتبة قبل الأخيرة في الجزائر وعمان ومصر والبحرين.

٤- غلبة نوع معين من الأسئلة في كتب بعض الأقطار العربية، إذ جاوزت النسبة المئوية لأسئلة التكملة في عمان النصف فبلغت ٥٤,٤٪، على حين وردت أسئلة التعليل والإعراب في المرتبتين الأخيرتين.

وكانت أسئلة الربط والاختيار والتعداد قليلة التواتر، فأسئلة التعداد لم ترد إلا في قطر واحد هو سورية، وأسئلة الربط وردت في ثلاثة أقطار هي: السعودية، عمان، قطر، وأسئلة الاختيار وردت في ثلاثة أقطار أيضاً هي: سورية، عمان، العراق.

وفي المرحلة الثانوية كشف تحليل أنواع الأسئلة في كتب النحو عن الآتي:

١- غلبة أسئلة التعرف على بقية أنواع الأسئلة، إذ جاءت في المرتبة الأولى من حيث التواتر في الكتب، واحتلت أسئلة الأعراب المرتبة الثانية في ستة أقطار هي: الأردن، السعودية، سورية، عمان، قطر، الكويت، على حين جاءت أسئلة التكوين في هذه المرتبة في قطرين هما: تونس ومصر، وتبوأت أسئلة التكوين المرتبة الثالثة في خمسة أقطار هي: السعودية، سورية، عمان، قطر، الكويت، وجاءت أسئلة التحويل في هذه المرتبة في كل من تونس ومصر، وتأخرت أسئلة الإعراب عن الظهور في المرتبة الثانية إلى الرابعة في كل من تونس ومصر.

٢- عدم العناية بأسئلة الضبط والتعليل على الرغم من أهميتهما في هذه المرحلة. إذ جاءت أسئلة التعليل في المرتبة الثامنة في الأردن والسادسة في تونس ومصر، والخامسة في عمان وقطر، والسابعة في الكويت. كما جاءت أسئلة الضبط في المرتبة السابعة في الأردن وتونس ومصر، وفي المرتبة الثامنة في السعودية وقطر، وانتفت من مناهج سورية.

٣- الاتفاق بين خمسة أقطار عربية في تسلسل المراتب الأولى والثانية والثالثة، إذ تبوأت أسئلة التعرف المرتبة الأولى، والإعراب المرتبة الثانية، والتكوين المرتبة الثالثة، وذلك في السعودية وسورية وعمان وقطر والكويت.

٤- ازدياد نسبة أسئلة الإعراب، وتبوأت المرتبة الثانية في كتب أغلب الأقطار العربية.

٥- ارتفاع نسبة أسئلة التعرف على حساب بقية أنواع الأسئلة في كل من الأردن، عمان، سورية، إذ بلغت في الأردن ٦١,٢٪ وفي عمان ٥٧,٣٪ وفي سورية ٤٢,٨٪.

٦- قلة أنواع الأسئلة في الكتب النحوية في سورية إذ بلغت ستة أنواع فقط، على حين بلغت في الكويت والأردن عشرة أنواع، وضآلة ورود أسئلة الاختيار والربط والتعداد، إذ إن أسئلة التعداد لم ترد إلا في الكتب السورية، وأسئلة الربط وردت في كتب الأردن وعمان، وأسئلة الاختيار وردت في ثلاثة أقطار هي: سورية، عمان، الكويت.

وتؤكد الدراسات التربوية الحديثة أن المعرفة لا تقتصر على مستوى الحفظ والتذكر، فهذا يشكل أدنى مستوياتها، وإنما تتضمن المعرفة عدة مستويات، أدناها مستوى الحفظ والتذكر والاسترجاع وأعلاها مستوى الحكم وبين هذين المستويين مستوى الفهم والتطبيق والتحليل والتركيب.

ومن هنا يأتي دور التمرينات والأسئلة في الكتب النحوية لتسهم في تكوين المهارة اللغوية، بعد أن تقوم عملية الاكتساب على ممارسة القواعد المتعلمة والفهم في هذه الممارسة وإدراك العلاقات بينها، والتعليل والمحاكمة العقلية لوظيفة الكلمة في الجملة، ودورها في أداء المعنى.

ثانياً- اللغة العربية في المجتمع

تنص دساتير الدول العربية على أن اللغة الرسمية في الدولة هي العربية، ولكن البون شاسع بين ما تنص عليه الدساتير والواقع العملي في المجتمع، وإذا كانت السياسة اللغوية في العملية التعليمية التعلمية والتخطيط اللغوي في ضوئها غائبين فإن السياسة اللغوية لاستخدام العربية في المجتمع غائبة هي بدورها، وليس ثمة وعي كاف في الأعم الأغلب على مستوى القيادات السياسية والاقتصادية والثقافية بخطورة الدور الذي تؤديه اللغة في

تنمية المجتمع الحديث، كما أن ثمة غياباً للرؤية الواضحة للإصلاح اللغوي في المجتمع، إذ إن ثمة تعريباً متعثراً يواجه معارضة لا من قبل الأكاديميين في أغلب الجامعات العربية، بل من قبل بعض رواد الثقافة أيضاً.

ولقد أرادت مؤسسة الفكر العربي في مشروعها لإنقاذ اللغة العربية أن تحدد التحديات التي تواجهها اللغة العربية فألفت أن هذه التحديات تتجلى في:

١- سيطرة اللهجات المتداولة (العامية) في واقعنا العربي.

٢- عدم وجود آليات فعالة لنشر الفصحى ودعمها.

٣- انحصار استخدام الفصيحة في قلة من النخبة المتخصصة التي تهتم بها من أجل المعيشة على أنها وظيفة.

٤- عدم وجود توحيد للمقررات ومحتوياتها في البلاد العربية، واجتهاد كل قطر عربي على حدة بوضع هذه المقررات.

٥- تدني الإعداد الأكاديمي والمهني لمعلمي اللغة العربية ومعلماتها وبخاصة في التعليم العام، والاكتفاء بإعدادهم تخصصاً لا تأهيلاً مهنياً.

٦- النظر إلى المتحدث بالفصحى أحياناً بشيء من الريبة، وأحياناً بالاستخفاف.[١]

وحاول بعضهم رصد واقع اللغة العربية في المجتمع الخليجي فوجد أن الحكومات في دول الخليج العربي تبذل من الناحية الرسمية المعلنة كل ما في وسعها من أجل دعم مواقف اللغة العربية، وتعمل جاهدة كما هو ظاهر على تعزيز مكانتها والحفاظ على قدسيتها، من منطلق كونها لغة القرآن والدين والتراث، واللغة الأساسية الأولى للمجتمعات التي تحكمها وتديرها، وللشعوب التي ترعاها، وتسهر على مصلحتها، وقد صدر قرار لمجلس الوزراء في دولة قطر ذو الرقم ٩ لعام ١٩٨٧ ينص على تكليف جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى الالتزام باستعمال اللغة العربية في مكاتباتها وأي

---

(١) مؤسسة الفكر العربي - مشروع إنقاذ اللغة العربية - بيروت ٢٠٠٣.

بيانات تصدر عنها داخل الدولة باعتبار أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، وفي الحالات التي تقتضي فيها الضرورة استعمال لغة أجنبية يتعين استعمال اللغة العربية لغة أولى، واللغة الأجنبية لغة ثانية باعتبارها ترجمة للأصل المحرر أساساً باللغة العربية، ثم أكد مجلس الوزراء قراره السابق في تشرين الثاني «نوفمبر» عام ٢٠٠٨.

بيد أن الواقع العملي في بعض مؤسسات الدول المذكورة ودوائرها ومرافقها العامة يناقض في حقيقة الأمر ما تسنه حكوماتها من قوانين نظرية، وما تعلنه من نداءات لدعم اللغة العربية وتعظيم مكانتها، بل إن من السياسات والإجراءات المعمول بها في هذه الدول ما يعمل على إضعاف اللغة والتقليل من فاعليتها، ويشكل تحدياً لمسيرتها، ويعطل في نهاية الأمر الكثير مما تهدف إليه المناهج المتعلقة بتعليمها وتعلمها، ومن أبرز وأهم ما يظهر ذلك عدم اهتمام رجال السياسة في المنطقة بسلامة اللغة على الصعيد العملي، إذ إنهم لا يستعملون العربية الفصيحة في تخاطبهم مع جماهيرهم وفي اللقاءات الصحفية وغيرها، فيتحدثون بالعامية أو بالعربية الركيكة المحشوة بالأخطاء والتجاوزات، كما أنهم لا يتصدون للغزو اللغوي الوافد عبر العلاقات الخارجية، فتأثرت لغة المجتمع باللغات الأجنبية في كثير من مواطن استعمالها، وكان تأثرها باللغة الانجليزية من بين اللغات الوافدة هو الغالب، حيث اتسعت المجالات أمام التأثر بهذه اللغة الأجنبية، وبقي التأثر بها يمتد ويستفحل مع تزايد الحوافز والمغريات لتعلمها حتى صارت تكتسح الكثير من مواقع اللغة العربية في عدد كبير من مرافق المجتمع ومؤسساته.(١)

ولما كان الاقتصاد في هذا العصر هو عصب الحياة، وكانت البيئة العربية بيئة مستهلكة للمستورد من نتاج الغرب والشرق، رسخت الشركات الأجنبية في البلاد العربية أقدامها بالترويج للغاتها عن طريق وكلائها وسماسرتها من رجال

---

(١) الدكتور أحمد محمد المعتوق – التحديات التي تواجهها اللغة العربية المعاصرة في تعلمها والتعليم بها في دول الخليج العربي – مرجع سابق ص٣٤٠.

الأعمال الذين لا يهمهم سوى الكسب السريع دون وعي أو بوعي، بما يصيب الثقافة المحلية من التآكل والاضمحلال، فأصبحت اللغة الأجنبية لغة الأعمال التجارية، وأقصيت العربية عن مجالات العمل الاقتصادية، بل حوربت حرباً شعواء، وأصبح اجتياز اللغة الأجنبية محادثة وكتابة بنجاح شرطاً من شروط التعيين في وظائف القطاع الخاص وفي كثير من الوظائف الحكومية، وأصبحت اللغة الأجنبية لغة طبيعية مطلوبة في كثير من الأنشطة في الحياة العامة كالوظائف الطبية ووظائف السياحة والمؤسسات التجارية.(١)

ولا توجد في دول الخليج ضوابط قانونية صارمة لاستعمال اللغة الأجنبية، إذ إن دول الخليج تسمح للمؤسسات والشركات الأجنبية التي تتعاقد معها باستعمال اللغة الانجليزية في تعاملاتها ومخاطباتها مع الجهات الرسمية وغيرها، وهكذا يتم استدراج الألسن إلى استعمال اللغة الأجنبية في المؤسسات والشركات في غياب الرقابة الرسمية الملزمة برعاية اللغة الأصلية حتى يبلغ الحد الذي تنفذ فيه الإنجليزية، ويشيع استعمالها بين غالبية العاملين في المرافق، في الوقت الذي تأخذ فيه اللغة العربية في التراجع شيئاً فشيئاً حتى تصبح هي اللغة الأجنبية بينهم.

ويمسك بزمام بعض المؤسسات والشركات في دول الخليج مسؤولون وإداريون ومستشارون عرب ممن تلقوا تعليمهم في الخارج أو أمضوا فترات طويلة في التعليم أو التدريب في البلدان الأجنبية، وبعض هؤلاء تتراجع اللغة العربية لديهم حتى يصبح من الصعب عليهم التعامل بها، ويفقد بعضهم الآخر شعوره بالانتماء إليها، أو تسيطر عليه عقدة النقص فيأنف من التعامل بها، ويتحول ولاؤه للغة الأجنبية فيتباهى بمعرفتها، وعندما يتولون مناصبهم القيادية في المرافق المذكورة يصبح لهم تأثيرهم السلبي المباشر في من حولهم، أو من يعمل تحت قيادتهم وإشرافهم فيما يتعلق باللغة، وربما يكون أسوأ من تأثير الأجانب الغرباء عليها وعلى مجتمعها.(٢)

---

(١) الدكتور أحمد الضبيب – أزمة اللغة العربية في التعليم – مرجع سابق ص٢٥.

(٢) الدكتور أحمد محمد المعتوق – التحديات التي تواجهها اللغة العربية المعاصرة في تعلمها والتعليم بها في دول الخليج العربي – مرجع سابق ص٣٤٢.

وأدى استخدام العمالة الأجنبية في دول الخليج إلى حدوث تحولات سلبية في حياة المجتمع، فأدت هذه العلاقات الواسعة إلى اختلاط أفراد المجتمع بأجناس كثيرة ومختلفة من البشر، واتصالهم عن قرب وعن بعد بهم، والتأثر بأفكارهم وتصوراتهم وعاداتهم وتقاليدهم وقيمهم الحضارية وتعاملاتهم وسلوكياتهم العملية ولغاتهم وأساليب التخاطب معهم. وكان لكل ذلك آثاره السلبية على فكر المجتمع وثقافته وعلى لغته العربية، وبلغت هذه الآثار في عمقها واتساع رقعتها في السنوات الأخيرة إلى حد أصبحت فيه العربية تواجه تحديات صعبة، إذ لم تكن لتنال من اللغة العربية في أنشطتها العادية، أو في مواطن محددة من البلاد وأوساط معينة من المجتمع فحسب، وإنما شملت اللغة بجميع مستوياتها وفي مختلف مواطن استعمالها، ثم انتقلت على نحو واسع وسريع إلى مؤسسات التعليم على اختلافها، وانعكست سلبياتها حتى على مناهج تعليم اللغة العربية نفسها وعلى لغة معلميها ومتعلميها في الوقت نفسه، فأدت إلى اضطراب ألسنة الكثيرين منهم في استعمالها، كما أدت إلى اضطراب مواقفهم منها وتوجهاتهم إليها.(١)

وكان من نتائج ذلك كله تسرب المئات من ألفاظ اللغة الانجليزية، وصيغها وتراكيبها إلى لغتهم، وقد تضاعف هذا التسرب، واتسعت مجالاته مع زيادة حركة التجارة والاستيراد، حيث امتلأت الأسواق بمختلف أنواع البضائع والسلع والأدوات والأجهزة والمعدات الأجنبية وألعاب الفيديو والحاسوب وغيرها حاملة معها أسماءها وصفاتها وعناوينها وتعريفاتها بلغات البلدان التي أنتجتها وصدرتها، وغالبها من البلدان الناطقة بالإنجليزية أو المفضلة للتعامل بها في نشاطاتها التجارية.

وإن السلطات الحاكمة التي بيدها الحل والعقد وصناعة القرار وتنفيذه صامتة لا تتخذ أي إجراءات أو مواقف عملية صريحة وصارمة لحماية لغتها، والحفاظ عليها في مواجهة المد الكاسح الذي تواجهه اللغة العربية.(٢)

---

(١) المرجع السابق ص٣٢١.

(٢) المرجع السابق ص ٣٢٤.

وهكذا نجد أن لغة المجتمع العربي في منطقة الخليج تواجه سيلاً من الكلمات والصيغ والعبارات الأجنبية التي تخترق حياة هذا المجتمع بمختلف مجالاتها وتفاصيلها، وتتراكم إلى جانب الألفاظ والصيغ العامة الدارجة البعيدة الأصول، لتشكل حائلاً بينه وبين لغته الأصلية الصامتة.

وتزداد هذه الخطورة عندما تنسحب هذه الألفاظ والتعبيرات الأجنبية الدخيلة والهجينة إلى أوساط الناشئة في أسرهم، أو في مراحل تعليمهم، وتستقر في أذهانهم لتزيح بدائلها الفصيحة، في الوقت الذي لا تبدو فيه أي بوادر من أي جهة تملك السلطة والإدارة لإيقاف الزحف اللغوي الأجنبي أو الحد من تأثيراته، ولا نجد شروطاً أو قوانين صارمة وصريحة تقضي بضرورة استعمال اللغة الأصلية في تعاملات المجتمع وأنشطته اللغوية، ولا حظراً أو تقييداً على استخدام الأجنبية في أي مرفق من مرافق الحياة العامة أو الخاصة، ولا رقابة أو تحديداً على ما يزحف من ألفاظ هذه اللغة الأجنبية وعباراتها وتراكيبها أياً كانت طريقة الزحف أو وسيلته، كما أن المقاومة أو المناعة اللغوية الذاتية للفرد العربي تبدو ضعيفة، وضعفها يزداد يوماً بعد يوم مع تكاثر الأسباب لزيادة نفوذ الانجليزية نفسها وقوة اختراقها.(١)

يضاف إلى ذلك كله انتشار اللهجات العامية واختلافها في النطق والأداء والتصريف من مثل خطاب الأنثى الذي يتميز عن خطاب المذكر، ونطق الجيم المعطشة بدلاً من القاف «أبو الجاسم بدلاً من أبي القاسم»، وأحياناً تنطق غيناً: عبد الغادر بدلاً من عبد القادر، وعيد الاستغلال بدلاً من الاستقلال، وليلة الغدر بدلاً من القدر، والمغرر بدلاً من المقرر..الخ. وأحياناً يلتبس عليك الأمر ففي قولك فلان غريب بالنسبة إلي، فلا تدري أهو غريب من الغربة على ظاهر اللفظ أو المقصود أنه قريب منه، ومن ذلك قلب الجيم ياءً فسجاجيد تنطق سياديد، ورجّال: ريّال..الخ.

---

(١) المرجع السابق ص٣٥٤

ومن الأخطار التي تواجهها اللغة العربية في الخليج خطر اللهجات الآسيوية، وهي عاميات منتشرة نظراً إلى كثرة العمالة الآسيوية في الخليج، وهذه اللهجات لم تعد لتهدد العربية في السوق ومجالات العمل فقط، بل حتى داخل البيوت نفسها، فتجد في البيت الواحد عدة جنسيات يتكلمون عدة لغات، وهؤلاء - خصوصاً الخادمات والمربيات - هم الذين يختلطون بالأطفال في سن التأثر والتلقي، ويكلمونهم بلغاتهم، فينشأ الطفل بعيداً عن لغة أمه العربية التي قلما تفرغ له، وعن لغة أبيه المشغول عنه بعمله وتجارته ومهنته وأصدقائه.(١)

وثمة ظاهرة أخرى في دول الخليج تجور على استعمال العربية الفصيحة، وتتمثل في انتشار الشعر النبطي على حساب الشعر العربي الفصيح، حيث تقام له المهرجانات، وتخصص له الجوائز الكبيرة والمكافآت كجائزة «شاعر المليون».

وإذا انتقلنا إلى دول المغرب العربي فإننا نلاحظ أن الدستور ينص على أن اللغة المستعملة في دول المغرب العربي هي العربية، ولكن على مستوى الإدارة مازالت الفرنسية هي المستعملة في المغرب إن في الكتابة أو في الخطاب، وثمة انتشار متزايد للغة الفرنسية في أجهزة الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية، وفي الإعلانات والعناوين التجارية وأسماء الأمكنة التي تكتب حسب النطق الفرنسي، وإذا ما أريد كتابتها بالحرف العربي وقع فيها التحريف على نحو زنقة القاضي عياض، فقد تحولت إلى زنقة القاضي عياد، وزنقة ابن الأبار تحولت إلى العبار، مع الإشارة إلى أن الأخطاء في تلك العناوين والإعلانات لم تخل من أخطاء فادحة في صيغتها الفرنسية.

ولا يستعمل المسؤولون ورجال الدولة والأعمال إلا هذه اللغة في الأعم الأغلب إن في اجتماعاتهم أو في أحاديثهم أو في استجواباتهم مع تلك الأجهزة، ومثل ذلك يقال فيما يجري في معظم الندوات والمؤتمرات ولاسيما ما يتصل منها بجوانب علمية أو تقنية بحجة عدم إسعاف المصطلحات

---

(١) الدكتور يوسف القرضاوي - اللغة العربية في دولة قطر بين العناية والشكوى - مرجع سابق ص١٢٧.

للازمة لها، مع أن السبب الحقيقي كان هو نظرتهم السلبية للغة الوطنية، إضافة إلى تكوينهم الفرنسي الذي يجعلهم لا يحاربون العربية فقط، بل حتى الانجليزية والإسبانية وإن في الخفاء.[1]

وفي الحياة العامة في المجتمع يتزايد استعمال العامية في الإعلام ولاسيما التمثيليات والمسرحيات والمسلسلات وما يقدم من أحاديث واستجوابات بغير الفرنسية.

ويساعد على هذا الاستعمال للعامية انتشار الأمية في جانبيها الأبجدي والثقافي، وإذا كان الوضع اللغوي في المغرب يتسم بوجود عدة لغات متنوعة إلى جانب العامية واللغة العربية كالأمازيغية والفرنسية والإسبانية والانجليزية فإن وضعية لغوية مركبة ترتبت على مستوى التخاطب تمثلت في وجود خليط لغوي هجين ناتج عن استعمال لغة على حساب أخرى، فالفرد يوظف أحياناً في الخطاب نفسه عناصر من العامية، وأخرى من الفرنسية ومن غيرها دون شعور بحيث يجد صعوبة في التركيز على نسق واحد إما بسبب ضعف كفايته اللغوية أو بفعل التعود والاستماع.[2]

كما أن إبعاد العربية عن مجالات العلوم وحصر دورها في التكوين الأدبي والقضائي أدى إلى الاستعانة بلغة أجنبية أو أكثر، وهو في نظر المسؤولين حل وسط، إلا أن النتيجة جاءت مخالفة لما كان ينتظره الميثاق، فبدلاً من التعدد اللغوي الإيجابي حل محله الضعف اللغوي من جرّاء تداخل الأنساق.[3]

وفي الجزائر احتدم التمييز اللغوي والثقافي في مجال السياسة اللغوية التي تؤدي إلى ربط العمل باللغة، فيعتقد الناس أن الفرنسية هي اللغة الراقية التي تتيح فرص العمل والرقي الاجتماعي والاقتصادي لمن يتقنها، وأن اللغة الوطنية عائق يحول دون هذه الميزة المهمة، فتهيمن الفرنسية على السوق

---

(١) الدكتور عباس الجراري – واقع اللغة العربية في المغرب – مرجع سابق ص٧
(٢) الدكتور عباس الصوري – في الوضع اللغوي بالمغرب – مرجع سابق ص٦
(٣) المرجع السابق ص٩

اللغوي، وتكون عنصراً ضاغطاً يعمق هيمنة النخبة الناطقة بها، ويرسخ التبعية واللا مساواة الاجتماعية والثقافية واللغوية.[١]

وهكذا أضحت الفرنسية أداة لسيطرة النخبة المتقنة لها وعنصراً طبقياً ذا قيمة اقتصادية تتولى الأعمال المهمة في المجتمع على حساب اللغة العربية، وتناضل من أجل مصالحها والسيطرة على السلطة والقرار، وأثر ذلك في وضع السياسات اللغوية واتخاذها وسيلة للتحكم في المجتمع بوضع منظومة تربوية تحقق هذه الأهداف وتحافظ عليها، وما تزال أزمة الاقتصاد والتهميش تنال الذين يستعملون اللسان العربي، ويحملون الإجازات بهذا اللسان، فلا يقبلون في سوق العمل في حين أنه مفتوح للغة الفرنسية العمل والإدارة والتسيير، وتعتقد الجماعة المغربية أن الفرنسية هي لغة الحداثة، وأنها وسيلة سحرية لنقل البلاد من التخلف إلى التقدم، وغدا الناطقون بها المسيطرين على المناصب الرفيعة، وبات الشباب والشابات يقبلون على تعلمها رغبة في الترقي الاجتماعي والرواتب العالية والامتيازات المادية.[٢]

وإذا كانت اللغة العربية على نطاق الساحة القومية تنأى عن السلامة اللغوية في أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية من جرّاء استعمال العامية في المسلسلات التلفزية وفي المسرحيات واللقاءات والحوارات والأغاني..الخ فإن ظاهرة الإعلانات هي الأخرى تنأى عن استعمال العربية السليمة حيث تشغل لافتاتها أسطح المباني والميادين العامة ومنعطفات الطرق وواجهات الأبنية الكبيرة، والمركبات العامة وواجهات المحلات التجارية، ولا تخلو منها أغطية المشروبات، وأغلفة المأكولات وجدران الملاعب وملابس الأطفال واللاعبين والكبار، وكل ما يمكن أن تقع عليه العين في الحياة العامة المدنية[٣]. ولم تقتصر الإعلانات على تلك الأماكن والمواضع وإنما شقت طريقها إلى الصحف وقنوات الإرسال المسموعة والمرئية.

---

(١) الدكتور عمار الطالبي – وضع اللسان العربي في الجزائر – مرجع سابق ص١٠٢

(٢) المرجع السابق

(٣) الدكتور أحمد درويش– التحديات اللغوية العامة للعربية المعاصرة – مرجع سابق ص١٨٧.

وهذه الإعلانات مصوغة بالعامية أو بالعربية المحشوة بالأخطاء، أو بالكلمات الأجنبية، وهذا كله يسهم في تشويه اللغة العربية. وهذه الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية تتمثل في تلك الإعلانات في جميع الدول العربية، ومن هذه الإعلانات:

الخطأ	الصواب
ديارك داريها	ديارك دارها
عيش سعيد	عش سعيداً
ضي القناديل	ضوء القناديل
اللهم صلّي عالنبي	اللهم صلِّ على النبي
الله يحميكي	الله يحميك
عين الله ترعاكي	عين الله ترعاك
يا حبّاب لا ترمي	لا ترم
قوّي قلبك	قوِّ قلبك
اربت تنحل	قريباً ستحل
وايت روز	الوردة البيضاء
لانوازيت	البندقة
لوكوان	الزاوية
هاي	مرحباً
باي	إلى اللقاء

وفي العامية المصرية: ما تقلش عاوز أي حاجة ساقعة، قول عاوز كوكاكولا بدلاً من: «لا تقل لي: أريد أي مشروب بارد، قل أريد كوكاكولا أو: «لا تطلب أي مشروب بارد، ولكن اطلب كوكاكولا».

ولو كان ثمة تخطيط لغوي في ضوء سياسة لغوية واضحة وقوانين رادعة لما عمد أصحاب الإعلانات إلى هذا التلوث اللغوي في إعلاناتهم إن في استخدام العامية أو الكلمات الأجنبية أو العربية المحشوة بالأخطاء.

ثالثاً- اللغة العربية والتقانات الحديثة

كانت الطرائق التقليدية التلقينية هي المتبعة في تعليم اللغة العربية وتعلمها، وقلما كان القائمون على تعليم اللغة وتعلمها يستعملون التقانات في تنفيذ دروسهم، إذ إن التقانات الحديثة من عرض الصور والمختبرات اللغوية والحقائب التعليمية والمسجلات والأفلام...الخ كانت تستخدم في تعليم اللغات الأجنبية، حتى إن بعض المسؤولين عن العملية التربوية كانوا يظنون أن اللغة العربية لا تعلم في المختبرات اللغة، وأن تلك المختبرات اللغوية تعلم بها اللغات الأجنبية فقط.

وفي العقود الأخيرة كانت ثمة عناية بالتقنيات التربوية في تعليم اللغة العربية وتعلمها في مختلف المراحل التعليمية، ولاسيما الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، فاستخدمت المجسمات والصور المعبرة والتسجيلات والأفلام، وتعددت الوسائل، فظهرت الحقائب التعليمية أو الرزم التعليمية، وبثت التلفزة البرامج الثقافية والتربوية الموجهة إلى الأطفال، وعرضت بعض الدروس عبر القنوات الفضائية، وصممت الدروس ونفذت بوساطة الحواسيب...الخ.

بيد أن هذه الجهود كافة لم تكن بكافية، فما يزال تعليم اللغة العربية وتعلمها يشكو القصور والفاقة في التنفيذ باستخدام الوسائل المعنية. ومن يقارن بين تعليم اللغات الأجنبية وتعليم اللغة العربية يجد بوناً شاسعاً بين الوسائل المستخدمة في تعليم الأجنبية والفقر في الوسائل المستخدمة في تعليم اللغة العربية، ويعد الغنى هناك عاملاً إيجابياً مساعداً على الإقبال على تعلم اللغة الأجنبية، كما يعد فقر الوسائل في تعليم اللغة العربية عاملاً سلبياً في عدم الإقبال عليها بكل دافعية واهتمام.

ولم تكن الشكوى مقتصرة على فقر الوسائل في العملية التعليمية التعلمية، وإنما ثمة شكوى من ضآلة المحتوى الرقمي العربي على الشابكة «الإنترنت»، فما المقصود بالمحتوى الرقمي؟ وما وضع المحتوى الرقمي باللغة العربية؟

١- المحتوى الرقمي باللغة العربية

طالما يتردد مصطلح المحتوى الرقمي في الحياة التقانية المعاصرة، ويشتمل هذا المصطلح على البيانات وتعد المادة الخام، وعلى المعلومات وهي

نتاج معالجة البيانات، وعلى المعارف وهي الخبرات والتجارب البشرية عبر التاريخ والحضارات والأجيال.

أما وسائط المحتوى فقد تطورت حتى وصلت إلى المحتوى الرقمي على النحو المبين في الشكل التالي:

تطور وسائط المحتوى

وأما رقمنة المحتوى فتتمثل في الآتي:

رقمنة المحتوى

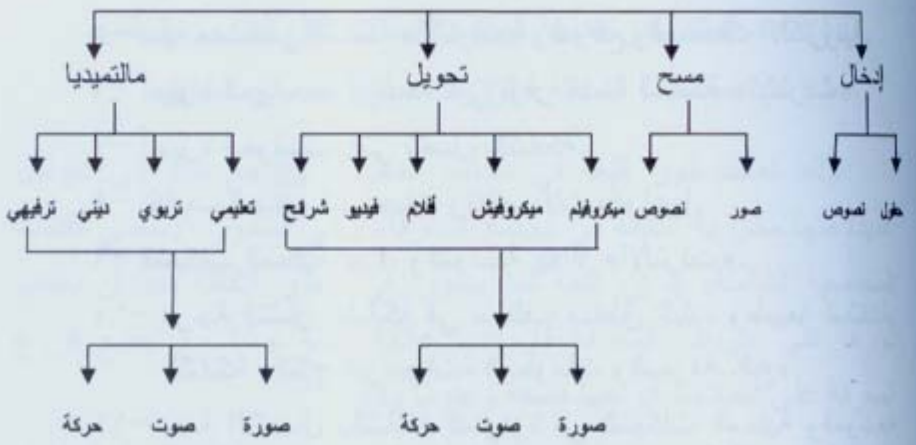

ويتمثل المحتوى الرقمي في الآتي:

المحتوى الرقمي

وكلما يتقدم المجتمع في استعمال التقانة يعد ذلك مؤشراً على دخوله مجتمع المعرفة، وثمة قياسات ومؤشرات محددة يتطلبها تقويم مجتمع المعرفة في بلد ما، ومن هذه المؤشرات:

١- عدد الباحثين والمهندسين والمتخصصين والعلميين المعلوماتيين في المجالات والمؤسسات البحثية والمهنية والتعليمية ونسبتهم إلى عدد السكان.

٢- المنتجات البحثية المعرفية والعلمية وتقانة المعلوماتية بأنواعها المادية والفكرية.

٣- نوعية السلع التقنية الحاسوبية والاتصالية الملموسة من أجهزة وأدوات ووسائل وقنوات ووسائط متنوعة.

٤- الخدمات والنظم والمخططات والآليات والتصميمات المعلوماتية في مراحل الإعداد والتخطيط والتنفيذ والتطبيق والعمليات الإدارية المختلفة.

٥- نسبة مستخدمي الشابكة «الإنترنت» والمواقع والصفحات الالكترونية.

٦- أجهزة الحواسيب الرئيسة التي توفر خدمة الشابكة «الإنترنت».

٧- أجهزة الحواسيب التي تتصل بالشابكة.

٨- تكاليف العتاد والبرمجيات والاتصالات بأنواعها.

٩- الشبكات المحلية Lan، والموسعة Wan «الأنترنت».

١٠- درجة انتشار الشابكة في مختلف مناطق البلد، وطبيعة استخدام الشابكة «إنتاج البرمجيات، المعلومات والمعرفة..الخ».

١١- سعة الاتصال بالشابكة المتوفرة في الشبكات المحلية والموسعة للاتصال بالشابكة.

١٢- قياسات أمية الحاسوب.

١٣- الهواتف والطاقة الكهربائية.

١٤- مؤشرات استخدام اللغة والرموز القومية.

١٥- مؤشرات الترجمة المعلوماتية.[١]

---

(١) الدكتور علي محمد رحومة - مجتمع المعرفة وبلدان المغرب العربي - الطبعة الأولى - الجامعة المغاربية - طرابلس ٢٠٠٧ ص٤٤.

ومن مؤشرات رأس المال المعرفي كما نشره تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣:

١- متوسط سنوات التعلم للفرد مرجحاً بنوعية التحصيل العلمي.

٢- عدد الصحف اليومية لكل ألف من السكان.

٣- عدد أجهزة المذياع لكل ألف من السكان.

٤- عدد العلماء المهندسين لكل مليون من السكان.

٥- عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع لكل مليون من السكان.

٦- عدد الكتب المنشورة لكل مليون من السكان.

٧- عدد خطوط الهاتف الرئيسة لكل ألف من السكان.

٨- عدد المشتركين بخدمة الهاتف المحمول لكل ألف من السكان.

٩- عدد حواسيب الشابكة «الإنترنت» لكل ألف من السكان.[١]

ولقد تعاظم دور اللغة في مجتمع المعرفة، ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة منها محورية الثقافة في مجتمع المعرفة، وهي المحور الأساسي للتنمية المجتمعية الشاملة، إذ إن اللغة تعد محوراً في محور الثقافة بعد أن تعاظم دورها على خريطة المعرفة فازدادت علاقة اللغة توثقاً مع جميع فروع المعرفة على اختلاف أنواعها فلسفة وعلوماً وفنوناً.[٢]

وتؤدي اللغة دوراً رئيساً في اقتصاد المعرفة، ومن المنتظر أن يتعاظم هذا الدور مع اتساع مجالات المعلوماتية في تطبيقاتها التعليمية والثقافية. ومن هنا يعد التخلف اللغوي تنظيراً وتعلماً واستخداماً ومعالجة آلية بوساطة الحاسوب من الأسباب الرئيسة للفجوة الرقمية، وهذا يفسر ما تبديه شعوب العالم حالياً من اهتمام شديد بلغاتها القومية فيما يتعلق بالشابكة «الإنترنت».

---

(١) المرجع السابق ص٧٢

(٢) الدكتور نبيل علي - الإنترنت ونقل المعرفة في الوطن العربي، المؤتمر الوطني الأول لصناعة المحتوى الرقمي العربي بدمشق - حزيران «يونيو» ٢٠٠٩.

وتكمن الفرصة الرئيسة لتطوير المحتوى الرقمي العربي في وحدة اللغة بين البلاد العربية وفي التواصل الثقافي والاجتماعي بين أقطارها، إذ إن وحدة اللغة تتيح فرصاً لإيجاد سوق واسعة تضم في الحاضر ما يزيد على /٣٥٠/ مليون نسخة في مجالات الإعلام والترفيه والأعمال والتجارة. والتفاعل الثقافي والاجتماعي يخلق حافزاً للمقارنة والمنافسة بين البلدان العربية في كل المجالات بما فيها مجالات الخدمة العامة. وتتيح الثورة الرقمية والاقتصاد الرقمي الجديد فرصاً وتحديات للحكومات العربية للنهوض السريع بمجتمعاتها واقتصادياتها على أسس متينة لتثبيت الحداثة والإصلاح.(١)

ومع تزايد التحول نحو المحتوى الرقمي على الشابكة برزت إلى السطح أهمية استخدام اللغات الوطنية للحد من الاعتماد الكامل على اللغة الانجليزية لأسباب تتعلق بالحفاظ على الهوية والتراث.

وعلى الرغم من أن اللغة العربية هي إحدى اللغات الست المستخدمة في الأمم المتحدة لم يحظَ المحتوى الرقمي العربي على الشابكة بالاهتمام في محركات بحث «الويب»، وهذا يرجع إلى ضعف الخصائص الآلية لمحركات البحث في دعمها اللغة العربية، ويعد محرك البحث Google أفضل المحركات في التعامل مع العربية، غير انه لم يستخدم أياً من آليات البحث المتخصصة للتعامل مع اللغة العربية.(٢)

وإن تخلف صناعة المحتوى في وطننا العربي ليس سببه عدم توافر الموارد المادية أو قلة المواهب أو عدم توفر الأسواق، بل يرجع التخلف إلى عدم وجود السياسات والرؤية المستقبلية وضعف صناعة المحتوى، وضعف جهود البحث والتطوير في استخدام اللغة العربية وتطوير أدواتها الحاسوبية، وضعف البيئة التمكينية لمساهمة القطاع الخاص في صناعة المحتوى وضمور العرض وضعف الطلب.

---

(١) أبو السعود إبراهيم – المحتوى الرقمي العربي – المؤتمر الوطني الأول لصناعة المحتوى الرقمي العربي – دمشق – حزيران «يونيو» ٢٠٠٩.

(٢) المرجع السابق.

وعزا بعضهم «أسباب تدني استخدام التقانة إلى التأخر في انتشار الشابكة «الإنترنت» في الوطن العربي وإلى نسبة الأمية المرتفعة وعدم وجود حماية فكرية للنشر الالكتروني وقلة التطبيقات الالكترونية العربية».[1]

ولقد جاء في تقريري الأمم المتحدة للتنمية البشرية لسنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ أن معدل معرفة القراءة والكتابة في ليبيا عام ٢٠٠٤ كان ٨٧،٤٪، وفي تونس ٧٤،٣٪، وفي الجزائر ٦٩،٩٪، وفي المغرب ٥٢،٣٪، وفي موريتانيا ٥١،٢٪، وأن نسبة ٦٧٪ هي لمتوسط نسب الاتحاد المغاربي، وهي نسبة ضعيفة أي أن ٣٣٪ من سكان دول المغرب العربي أميون، أي أن ثلث السكان لا يعرفون القراءة والكتابة معظمهم في المغرب وموريتانيا.

وعلى الرغم من أن اللغة الأم تشكل الأداة الأهم في تداول المعلومات وتوليد المعارف، فإن الخطر الكامن على اللغة العربية يأتي من تهميشها تدريجياً على أنها لغة عمل وتواصل، ومن ضعف الأدوات المعلوماتية الأساسية لمعالجة اللغة العربية وما هو متوافر منها حالياً لا يلبي الحاجات.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن عامة الناس هم الذين يستهدفون في بناء مجتمع المعرفة العربي ويحتاجون إلى استعمال اللغة العربية على الشابكة، ويؤدي استخدام اللغة العربية في مواقع الشركات العالمية التي تتوجه نشاطاتها نحو المنطقة سواء أكانت هذه النشاطات تجارية أو ثقافية إلى توسيع فرص العمل للناطقين باللغة العربية وبصورة خاصة في دول الخليج العربي، حيث ستضطر هذه الشركات إلى الاستعانة بمطوري مواقع ويب العربية، ومحررين ومترجمين عرب لإدارة تلك المواقع، كما يؤدي استعمال اللغة العربية في مواقع التجارة الالكترونية العربية – العربية إلى توسيع قاعدة مستخدمي الشابكة سواء في البيع أو الشراء أو التعاملات المصرفية وتحويلها

---

(١) الدكتور منصور فرح – اللغة العربية على الإنترنت: منظور إقليمي – المؤتمر الوطني الأول لصناعة المحتوى الرقمي العربي بدمشق – حزيران «يونيو» ٢٠٠٩.

(٢) المرجع السابق.

إلى خدمة شعبية لا تقتصر على من يتقن الإنجليزية مما يسرع في انتقال مجتمعاتنا إلى الاقتصاد الرقمي.[1]

وثمة شكوى على نطاق الساحة العربية من ضآلة المحتوى الرقمي العربي على الشابكة «الإنترنت»، إذ إن نصيب اللغة العربية على هذه الشابكة لا يتجاوز الـ١٪، وقد أبانت نتائج دراسة المحتوى الرقمي العربي عام ٢٠٠٣ أن هذا المحتوى العربي ضعيف، وأبانت نتائج الدراسة عام ٢٠٠٨ أن هذا المحتوى ما يزال ضعيفاً.

ومن الشواهد على هذا الضعف أن محتوى الموسوعة العربية الحرة من حيث الحجم لا المضمون يماثل تقريباً ربع محتوى مقابلتها السويدية، علماً بأن متكلمي السويدية لا يزيد على تسعة ملايين في حين أن متكلمي العربية يزيدون على ٣٠٠ مليون. وحتى تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ٢٠٠٨ كان عدد المقالات المنشورة على الموسوعة العربية الحرة ٧٧،٠٠٠ مقال تقريباً، وفي اللغة السويدية نحو ٢٩٠،٠٠٠مقال.[2]

ولقد صارت مساحة المحتوى على الشابكة «الإنترنت» في العالم بحجم هذا العالم وحاجاته، وصارت تشكل كماً مذهلاً من المعلومات في حقول المعرفة المختلفة من العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية والبحتة وشؤون الاقتصاد والمال والطب والسياسة، وهي منظمة في بنوك معلومات ومواقع جامعات وشركات ومراكز بحوث، وأكثرها مصوغ باللغة الإنجليزية مما يحرم أغلب أبناء شعبنا العربي القدرة على الإفادة من كل ما تزخر به الشابكة.

ومن يعد إلى الإحصاءات التي تدل بلغة الأرقام على وضع اللغات المختلفة على الشابكة يدهشه أن يرى أن لغة المحتوى هي الانجليزية أولاً،

---

(١) الدكتور عبد القادر الكاملي – المحتوى الرقمي العربي– النمو والأهمية الاقتصادية – المؤتمر الوطني الأول لصناعة المحتوى الرقمي العربي – دمشق – حزيران «يونيو» ٢٠٠٩.

(٢)الدكتور نور الدين شيخ عبيد – المحتوى الرقمي العربي: صورة لحقيقة – المؤتمر الوطني الأول لصناعة المحتوى الرقمي العربي – دمشق – حزيران «يونيو» ٢٠٠٩.

ونصيبها ٦٧٪. أما اللغة العربية فنصيبها ١،٥٪، وهذا يدل على حجم التقصير الكبير الذي يعزل نحواً من ٨٠٪ من أبناء شعبنا عن دخول هذه المدارات الموّارة بالمعرفة في حدودها الكونية.

وثمة إحصاءات أخرى تشير إلى أن المحتوى الرقمي العربي يبلغ ٠،١٦٪ من المحتوى العالمي، وأن عدد المستخدمين العرب للشابكة «الإنترنت» أقل من ٢٪، مع أن عدد الناطقين بالعربية يصل إلى ٥٪ من سكان العالم.(١)

ويقدر عدد صفحات (الويب) المفهرسة من قبل محركات البحث بنحو ٧٠ مليار صفحة، ويقدر عدد صفحات «ويب العربية» المفهرسة من قبل محركات البحث بنحو ٧٥٠ مليون صفحة، فتكون نسبة عدد صفحات «ويب العربية» إلى إجمالي صفحات «الويب» بنحو ٠،٩٣ في منتصف هذا العام ٢٠٠٩.

أما توزع المحتوى العربي وفق النطاقات فتدل الإحصاءات على أن المحتوى العربي المسجل تحت النطاقات العامة يبلغ ٩٪، وأن المحتوى العربي المسجل تحت النطاقات العليا للبلاد العربية ٧٪، وأن هذا المحتوى للبلدان غير العربية ٣٪.(٢)

٢- مستخدمو الشابكة (الإنترنت) في الوطن العربي

تشير آخر الإحصاءات لعام ٢٠٠٦ إلى أن عدد مستخدمي الشابكة «الإنترنت» من الاستخدام العالمي بلغت نسبته ٠،٧٦ من عدد المستخدمين في العالم للشابكة «الإنترنت»، وكانت أهم نسب الإحصاءات لعام ٢٠٠٦ على النحو التالي:(٣)

---

(١) الدكتور منصور فرح - اللغة العربية على الإنترنت - مرجع سابق.
(٢) الدكتور عبد القادر الكاملي - المحتوى الرقمي العربي - النمو والأهمية الاقتصادية - مرجع سابق.
(٣) الدكتور علي محمد رحومة- مجتمع المعرفة وبلدان المغرب العربي- مرجع سابق ص ٢٣٨.

عدد سكان العالم ٦,٤٩٩,٦٩٧,٠٦٠

عدد سكان العرب ٣٥٠,٨٠٣,٣١٦

نسبة سكان العرب إلى سكان العالم ٤,٨٧٪

عدد سكان المغرب العربي٨٢,٤٧٧,٥٥٣ نسمة

نسبة سكان المغرب العربي إلى سكان العالم ١,٢٧٪

نسبة سكان المغرب العربي إلى السكان العرب ٢٦٪

عدد مستخدمي الشابكة (الإنترنت) العرب ٢٣,٤٣٩,٤٠٠ مستخدم

عدد مستخدمي الشابكة (الإنترنت) في العالم ١,٠٨٦,٢٥٠,٩٠٣مستخدم

عدد مستخدمي الشابكة (الإنترنت) في المغرب العربي ٧,٦٩٢,٠٠٠مستخدم

نسبة مستخدمي الشابكة (الإنترنت) في العالم إلى عدد سكان العالم ١٦,٧٪

نسبة مستخدمي الشابكة (الإنترنت) العرب إلى المستخدمين في العالم ٢,١٦٪

نسبة مستخدمي الشابكة (الإنترنت) العرب إلى عدد السكان ٧,٤٪

نسبة مستخدمي الشابكة (الإنترنت) في المغرب العربي إلى عدد السكان ٩,٣٪

نسبة مستخدمي الشابكة (الإنترنت) في المغرب العربي إلى المستخدمين العرب ٣٢,٨٢٪.

نسبة مستخدمي الشابكة (الإنترنت) في المغرب العربي إلى المستخدمين في العالم ٠,٧١٪.

ويبين الجدول رقم (١) مدى استخدام الشابكة في الدول العربية في الأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ و٢٠٠٦ ونسبة المستخدمين لعدد السكان.[١]

---

(١) المرجع السابق ص٢٣٧

الجدول رقم (١)

استخدام الشابكة (الإنترنت) في الدول العربية للسنوات (٢٠٠٠، ٢٠٠٤، ٢٠٠٦) وأهم نسب الإحصاءات (٢٠٠٦).

البلد	عدد السكان (٢٠٠٦)	عدد المستخدمين في ٢٠٠٠/١٢	عدد المستخدمين ٢٠٠٤/٩/٣٠	عدد المستخدمين ٢٠٠٦/٩/١٨	نسبة المستخدمين لعدد السكان ٪
الإمارات	٣,٨٧٠,٩٣٦	٧٣٥,٠٠٠	١,١١٠,٢٠٠	١,٣٩٧,٢٠٠	٣٦,١
الكويت	٢,٦٣٠,٧٧٥	١٥٠,٠٠٠	٥٦٧,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠	٢٦,٦
البحرين	٧٢٣,٠٣٩	٤٠,٠٠٠	١٩٥,٧٠٠	١٥٢,٧٠٠	٢١,١
قطر	٦٤٩,٦٠٠	٣٠,٠٠٠	١٢٦,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠	٢٠,٧
لبنان	٤,٥٠٩,٦٧٨	٣٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠	١٥,٥
المغرب	٣٠,١٨٢,٠٣٨	١٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	٤,٦٠٠,٠٠٠	١٥,٢
الأردن	٥,٢٨٢,٥٥٨	١٢٧,٣٠٠	٤٥٧,٠٠٠	٦٢٩,٥٠٠	١١,٩
السعودية	٢٣,٥٩٥,٦٣٤	٢٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	٢,٥٤٠,٠٠٠	١٠,٨
عمان	٢,٤٢٤,٤٢٢	٩٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠	٢٤٥,٠٠٠	١٠,١
تونس	١٠,٢٢٨,٦٠٤	١٠٠,٠٠٠	٦٣٠,٠٠٠	٩٥٣,٠٠٠	٩,٣
السودان	٣٥,٨٤٧,٤٠٧	٣٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٢,٨٠٠,٠٠٠	٧,٨
فلسطين	٣,٢٥٩,٣٦٣	٣٥,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠	٢٤٣,٠٠٠	٧,٥
مصر	٧١,٢٣٦,٦٣١	٤٥٠,٠٠٠	٢,٧٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٧
الجزائر	٣٣,٠٣٣,٥٤٦	٥٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١,٩٢٠,٠٠٠	٥,٨
سوريا	١٩,٠٤٦,٥٢٠	٣٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	٤,٢
ليبيا	٦,١٣٥,٥٧٨	١٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	٢٠٥,٠٠٠	٣,٤
جزر	٦٦٦,٠٤٤	١,٥٠٠	٥,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٣
جيبوتي	٧٧٩,٦٨٤	١,٤٠٠	٦,٥٠٠	٩,٠٠٠	١,٢
اليمن	٢٠,٧٦٤,٦٣٠	١٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠	١,١

وإذا نظرنا إلى الجدول رقم (٢) الذي يتضمن نسبة المستخدمين للشابكة (الإنترنت) في دول المغرب العربي لآخر الإحصاءات في ٢٠٠٦/٩/١٨ فإننا نلاحظ أن موريتانيا كانت من أقل دول المغرب العربي استخداماً للشابكة، وأن دولة المغرب كانت من أكثر دول المغرب العربي استخداماً لها إذ بلغت نسبة المستخدمين من إجمالي المستخدمين المغاربيين ٥٩,٨٪ في الوقت الذي بلغت فيه نسبة المستخدمين في موريتانيا ٠,١٨٪.[١] (٦٣)

الجدول رقم (٢)

مستخدمو الشابكة (الإنترنت) في البلدان المغاربية ونسب الاستخدام لآخر الإحصاءات في ٢٠٠٦/٩/١٨.

الدولة	عدد السكان	عدد مستخدمي الشابكة	معدل الاستخدام	نسبة المستخدمين من إجمالي المستخدمين المغاربيين
ليبيا	٦,١٣٥,٥٧٨	٢٠٥,٠٠٠	٣,٣	٢,٦٧
تونس	١٠,٢٢٨,٦٠	٩٥٣,٠٠٠	٩,٣	١٢,٣٩
الجزائر	٣٣,٠٣٣,٥٦٤	١,٩٢٠,٠٠٠	٥,٨	٢٤,٩٦
المغرب	٣٠,١٨٢,٠٣٨	٤,٦٠٠,٠٠٠	١٥,٢	٥٩,٨
موريتانيا	٢,٨٩٧,٧٨٧	١٤,٠٠٠	٠,٥	٠,١٨
المجموع	٨٢,٤٧٧,٥٥٣	٧,٦٩٢,٠٠٠	٩,٣	١٠٠

وإذا كان من مؤشرات رأس المال المعرفي عدد خطوط الهواتف الرئيسة المستخدمة لكل ألف من السكان وعدد المشتركين بخدمة الهاتف المحمول لكل ألف من السكان فإننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (٣) أن دول اتحاد المغرب العربي كانت نسبتها من أقل النسب بين الدول التي تضمنها الجدول.[٢]

---

(١) المرجع السابق ص١٨٦

(٢) المرجع السابق ص١٥٦

الجدول رقم (٣)

خطوط الهواتف الرئيسة المستخدمة والهواتف المحمولة في سنتي ٢٠٠٣-٢٠٠٤

الدولة	خطوط الهواتف الرئيسة المستخدمة لكل ١٠٠٠ مواطن	الهواتف المحمولة لكل ١٠٠٠ مواطن
دول المغرب العربي	٧,٧٤	٢٠,٧
أمريكا	٦٢,٣٨	٩١,١٧
ألمانيا	٦٥,٧٣	٧٨,٥٢
فرنسا	٥٦,٦	٦٩,٥٩
بريطانيا	٥٩,٠٦	٩١,١٧
إسبانيا	٤٢,٩١	٩١,٦١
إيطاليا	٤٨,٤٠	١٠١,٧٦
إسرائيل	٤٥,٨٢	٩٦,٠٧

٣- البحث العلمي وبنوك المصطلحات

يشير الواقع العربي في مجال البحث العلمي إلى أن ثمة ضعفاً في بنيته العلمية في مؤسساته الأكاديمية والبحثية على الرغم من كثرة العقول العربية المتفوقة في المراكز البحثية العالمية.

ويظل عجزنا حتى اليوم عن إقامة مجتمع معرفي متكامل يتم إنتاج العلم فيه هو الذي يحرمنا من الإفادة القصوى من العولمة إيجابياً وتفادي الجوانب السلبية لها، ويضعنا دائماً في موقف المستهلك لإنتاج الآخر بشروطه، والعاجز عن استعادة دوره في مجال السباق العلمي والتقاني بكفاية تنافسية عالية.

ويأتي التمويل في أول قائمة مشكلات البحث والتطوير، إذ إن متوسط المخصصات المالية المرصودة للبحث العلمي والتطوير التقاني (التكنولوجي) في حدود ١٪، في حين أن هذه النسبة في الدول المتقدمة تتراوح ما بين ٢,٥٪ إلى

٣,٢٪ من إجمالي ناتجها المحلي، وقد تصل هذه النسبة إلى ٥٪. وفي السنوات الأخيرة خصصت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ٣٪ من دخلها القومي للبحث والتطوير، وقد وصلت النسبة المخصصة إلى ٥٪، وخصصت دول أوربا نسبة بين ١٪ و٣٪، ووصلت في السويد إلى ٤٪.

وفي الدول العربية بلغ الإنفاق على البحث والتطوير للأغراض المدنية ٠,٢٪ من الناتج الإجمالي المحلي في منتصف التسعينيات، في حين بلغت في إسرائيل ٢,٩٪ في التاريخ نفسه.(١)

وتشير الإحصاءات أيضاً إلى نقص الكفاءات العلمية بالمستويات المطلوبة وخاصة الباحثين المتفرغين للبحث العلمي، إذ قدرت نسبتهم في البلدان العربية عام ١٩٩٦ بمعدل يصل إلى دون ثلث المعدل العالمي (المعدل العربي ٠,٣٥ باحث لكل ألف نسمة، وثلث المعدل العالمي ٠,٣٦ باحث لكل ألف نسمة) في حين تصل هذه النسبة في إسرائيل إلى ٥,٢ باحثين لكل ألف نسمة، وهي من أفضل النسب عالمياً، وخمسة عشر ضعف المعدل العربي العام.(٢)

على أنه في مقابل هذه الإحصاءات المثبطة هناك محددات أخرى تبعث على الاطمئنان تتعلق في جملتها بطبيعة اللغة العربية وكفاءتها العالية المعتمدة على المنطق والاقتصاد والجدية بالمنافسة المستقبلية، من أهمها قدرة اللغة العربية المشهود لها على امتصاص المنجزات العلمية وتداولها والإبداع فيها، وقد برهنت على هذه القدرة في مرحلتين حاسمتين، إحداهما في عصرها الذهبي خلال مرحلة المد العباسي الإمبراطوري، والأخرى في العصر الحديث، حيث وسعت بمرونة فائقة وآليات متجددة في النحت والاشتقاق والتعريب عشرات الآلاف من المصطلحات العلمية والتقنية.(٣)

---

(١) المرجع السابق ص١٢٤

(٢) المرجع السابق ص١٢٦

(٣) الدكتور صلاح فضل - اللغة العربية في ظل تحديات العولمة - اللغة العربية والتعليم - رؤية مستقبلية للتطوير- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية - أبو ظبي ٢٠٠٨ ص٤٦٥.

ولقد تركز اهتمام الباحثين في مجال البحث المصطلحي العربي في العقود الأخيرة على تكييف بنوك المصطلحات مع تقنية الاتصالات الحديثة حيث الحاجة ماسة إلى استعمال المصطلح العلمي بشكل مضبوط، مما دفع الخبراء في هندسة الاتصالات إلى الاشتغال بالمصطلح من الناحية الهندسية، فوظفوا له تقنيات متطورة في مقدمتها استغلال محركات البحث عبر الشابكة «الإنترنت».

إلا أن تقنيات الذكاء الاصطناعي، والواقع الافتراضي، والمحتوى الرقمي، وما يلحق بكل هذا من عتاد الكتروني، ذلك كله يؤدي إلى تيسير الاستفادة من المصطلح العلمي بلغة الضاد من أجل تبادل المعلومات ونشرها على أكثر من صعيد، إذ ليس هناك أكثر تطوراً من تقنيات الاتصال في عالم المعرفة المعولمة، وقد وجد في الوطن العربي باحثون ممتازون يشتغلون على بناء آليات تقنية لنشر المصطلح من خلال أداة الاتصال الحديثة التي يتم من خلالها تقديم خدمات متطورة لجمهور المستهلكين.

ومن الملاحظ على بنوك المصطلحات أنها تبقى أقرب إلى المحلية منها إلى العالمية، وقد يرجع السبب إلى عدم التعامل مع التقانات الحديثة في نشر المصطلح العلمي، وثمة اختلاف كبير في استخدام المصطلح الواحد بمقابلات مختلفة، فبعضهم يترجم المصطلح الأجنبي، في الوقت الذي يلجأ فيه بعضهم إلى التعريب، فينشأ الطفل وكأنه يعيش في عوالم عربية وليس في عالم عربي واحد، فمصطلح «Computer» لم تتفق بنوك المصطلحات على لفظ واحد له حتى هذه الساعة «الحاسوب، الحاسب الآلي، الحاسبات، النظامة...الخ».[1]

ويرجع السبب في هذه الاختلافات إلى أن مهمة وضع المصطلح كانت ومازالت غير منوطة بهيئة من الهيئات، بل هي عمل مشاع متروك لمبادرات يقوم بها الأساتذة الجامعيون ورجال العلم والثقافة والأدب إذا ما دفعتهم إلى ذلك حاجة في التدريس أو التأليف أو الترجمة أو البحث، بل قد يتصدى له

---

(١) الدكتور محمد الحناش- التعريب والترجمة نحو رقمنة اللغة العربية- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية- اللغة العربية والتعليم، أبو ظبي ٢٠٠٨ ص٤٨١.

مترجمون عرب يعملون في المنظمات الدولية أو البلدان الأجنبية، وهم في العادة لا يعرضونها على الجهات المختصة، وقد يضع غيرهم مصطلحات مغايرة، وهذا ما يؤدي إلى الاختلافات.[1]

٤- الترجمة والترجمة الآلية

ثمة شكوى من ضآلة ما يترجم من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، ومن اللغة العربية إلى اللغات الأجنبية، وليست لدينا إحصاءات دقيقة في عامنا الحالي عن حال الترجمة إلى العربية ومنها، وطالما يتردد على نطاق الساحة القومية أن عدد الكتب التي ترجمت من عصر المأمون حتى الآن هو في حدود عشرة آلاف كتاب، وهذا العدد يقل عما تترجمه إسبانيا اليوم في عام واحد، وما تترجمه البرازيل في أربع سنوات.

ويشير دليل المترجمات Index Translation الذي تصدره المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) إلى أن عدد الكتب التي ترجمت من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية بكل أنواعها منذ عام ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٢ بلغ ٧٨٠٦ كتب أي بمعدل (٣٢٥) كتاباً سنوياً، وعدد الكتب التي ترجمت من اللغة العربية إلى اللغات الأجنبية في المدة نفسها بلغ (٨٣٦١) كتاباً أي بمعدل (٣٤٤) كتاباً سنوياً ترجم أكثرها خارج بلدان الوطن العربي.

أما عدد الكتب التي ترجمت إلى اللغة العربية فقد بلغ عددها في مصر (٣٤٩٠) كتاباً وفي سورية (١٣٧٣) كتاباً، وفي السعودية (٢٩٢) كتاباً وفي الأردن (٢٧٩) كتاباً وفي الكويت (٢١٤) كتاباً، وفي الجزائر (١٨٩) كتاباً وفي تونس (٦٨) كتاباً.

وإذا نظر إلى هذه الأعداد في ضوء نسبة عدد السكان تكون سورية هي الأولى في الترتيب، ويرجع السبب إلى أن التعليم في الجامعات والمعاهد الرسمية

---

(١) شحادة الخوري - دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب ج٣- دار الطليعة الجديدة ٢٠٠٧ ص١٦٥.

السورية إنما هو بالعربية، إذ إن التدريس المعرب بحاجة إلى مراجع مترجمة في مختلف العلوم والمعارف، إضافة إلى دور الدولة في نشر الثقافة.[1]

ومن مواضع الخلل في الترجمة على نطاق الساحة القومية ضعف التوازن بين الآداب والعلوم ولاسيما العلوم الأساسية والعلوم المستجدة.

وكانت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد وضعت مشروع الخطة القومية للترجمة مستعينة بالدراسات التي حصلت عليها عن واقع الترجمة في سبعة عشر بلداً عربياً، وعرضت الخطة واقع الترجمة في الوطن العربي في الماضي والحاضر، وبينت ملامح العمل المستقبلي ومنطلقاته وأهدافه وأسسه ووسائله ومراحله وطرائق تنفيذه، ثم حددت الدور الذي ينبغي أن تنهض به كل من الدول العربية والمنظمة أيضاً.

وقد حددت الخطة القومية للترجمة أسس اختيار الكتب المراد ترجمتها على النحو التالي:

١- الكتب التي أحدثت اتجاهاً جديداً أو مدرسة فكرية في الثقافة الإنسانية في العلم والأدب والفن.

٢- أمهات الكتب أي الكتب الموسعة التي تجمع شتات المعرفة في ميدان واحد أو فرع واحد، وتعد مراجع في موضوعاتها.

٣- الكتب التي تعالج شؤون التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنقل تجاربها في العالم.

٤- كتب الثقافة الجماهيرية لخدمة الطفل واليافع والشاب والكهل من الرجال والنساء.

٥- الكتب التي ألفت عن البلدان العربية وبخاصة عن القضية الفلسطينية.

أما بالنسبة لنقل الكتب العربية إلى اللغات الأجنبية فيحسن اختيار الكتب التي تمثل نتاج الفكر العربي الخلاق، قديمه وحديثه.[2]

---

(١) المرجع السابق ص١٤.

(٢) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - الخطة القومية للترجمة - تونس ١٩٩٦.

وأقر المؤتمر الثاني للوزراء العرب المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي المنعقد في تونس عام ١٩٨٣ إنشاء المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر على أنه جهاز متخصص من أجهزة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومقره في دمشق، ويهدف إلى المساعدة على تعريب التعليم العالي والجامعي بفروعه وميادينه كافة في الوطن العربي وإغناء الثقافة العربية بترجمة الرفيع من روائع الفكر العالمي في العلوم والآداب والفنون إلى العربية، والإسهام في ترجمة روائع الفكر العربي في العلوم والآداب والفنون إلى اللغات الأجنبية الواسعة الانتشار.

وأصدر المركز حتى الآن ما يزيد على مئة كتاب مترجم في العلوم الأساسية والتطبيقية «الفيزياء النووية، الألياف البصرية، الجيو فيزياء النووية، الجيو فيزياء التطبيقية، الاستشعار عن بعد، الليزر، ميكانيك الكم» وعدد كبير في المجال التربوي.

ومن المنظمات المعنية بالترجمة المنظمة العربية للترجمة ومقرها بيروت، ومن مهامها إغناء الثقافة العربية بكل وجوهها وبكل وسيلة عن طريق الترجمة من العربية وإليها. وينص نظامها الأساسي على تحقيق قفزة نوعية وكمية في نشاط الترجمة من العربية وإليها وتوفير متطلبات تعليم العلوم بالعربية في التعليم العالي والاهتمام بالترجمة الآلية وتقانة المعلومات.

أما سمات حركة الترجمة في الوطن العربي فتتمثل في الآتي[١]

١- عدم التوافق بين الحاجة والفعل، فقد ترجمت كتب كثيرة ليس فيها نفع يذكر، وأغفلت كتب كثيرة كان ممكناً أن تكون ذات نفع جزيل.

٢- عدم التوازن اللازم بين الموضوعات، إذ إنها عنيت بالآداب والعلوم الاجتماعية أكثر من عنايتها بالعلوم البحتة والتطبيقية والتقنيات.

٣- عدم بلوغها مرحلة النضج من حيث اللغة والأسلوب والمصطلح، وغلبة التسرع والعجلة على كثير من الترجمات.

---

(١) شحادة الخوري - دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب - مرجع سابق ص٦٧.

وفي وقتنا الراهن شقت الترجمة الآلية طريقها إلى ميدان الترجمة، والترجمة الآلية هي إحدى تطبيقات بحوث الذكاء الاصطناعي التي تحاول أن تجعل الآلات تفعل أشياء تتطلب الذكاء، وهي ترجمة لغة طبيعية إلى لغة أخرى يقوم بها آلياً ودون تدخل الإنسان الحاسوب الالكتروني بعد تغذيته بالقواميس والبرامج التي تضم قواعد تحليل النص الأصلي في اللغة المصدر حرفياً ونحوياً ودلالياً، وتضم قواعد أخرى تعيد تركيبه نصاً جديداً في اللغة الهدف.

واتخذت الترجمة الآلية أسلوبين أولهما الترجمة البشرية بمساعدة الآلة، وثانيهما الترجمة الآلية بمساعدة الإنسان، ودور الإنسان في الأسلوبين قائم ومطلوب، وإذا لم يتدخل الإنسان وكانت الترجمة آلية بالكامل، تكون الترجمة قاصرة في أكثر الحقول المعرفية، وأقل من الترجمة البشرية في وقتها ودرجة الثقة بها والتعويل عليها.

وفي نطاق الترجمة الآلية بمساعدة الإنسان تتم عملية الترجمة على ثلاث مراحل متلاحقة هي: مرحلة تحليل النصوص، ومرحلة الترجمة الآلية، ومرحلة المراجعة والمصادقة. ويعمل البرنامج على مستويات خمسة:

١- قاعدة النصوص المترجمة.

٢- مستوى التحليل الصرفي.

٣- مستوى التحليل النحوي.

٤- مستوى التحليل الدلالي.

٥- مستوى التحويل.

ومن الشركات الكبرى المختصة بالحاسوب لتطوير الترجمة الآلية شركة سيموس في فرنسا، وأنشأت برنامج «المترجم الكافي» الذي يستطيع معالجة ٦٠ ألف كلمة في الساعة أي بمعدل ألف كلمة في الدقيقة الواحدة، ويترجم من لغات مختلفة وإليها، ويعمل على نظام وندوز، ويعتمد على فاعلية بيانات نحوية وقاعدة بيانات معرفية ويهتم بترجمة الأعمال المالية والمعلوماتية والفضاء والعلوم والطب.

وفي البلدان العربية بدأ الاهتمام بالترجمة الآلية ترتفع نسبته، وثمة حاجة ماسة لدعم الترجمة الآلية بغية ترجمة النصوص العلمية والتقنية إلى لغتنا ومواكبة التفجر المعرفي في مختلف الميادين بهدف إغناء معرفتنا العلمية وتيسير عملية تعريب التعليم وخاصة العالي منه وتنشيط البحوث العلمية، والسعي لنقل التقانة الحديثة، والترجمة الآلية الوسيلة المفضلة لترجمة العلوم إلى لغتنا، إذ هي تختصر الجهد والوقت والنفقة في آن واحد.(١)

وثمة إمكان لتلافي النواقص التي تحدث في مجال الترجمة الآلية بعد مراجعتها وتدقيقها من مترجمين أكفياء.

٥- من الإنجازات في المحتوى الرقمي العربي

أنجزت أعمال كثيرة في مجال المحتوى الرقمي العربي، ولسنا الآن في مجال الحصر، وإنما سنشير إلى تجربة المعهد العالي للعلوم التطبيقية في سورية، وإلى مبادرة الملك عبد الله للمحتوى العربي في المملكة العربية السعودية، وإلى الإستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي وضعتها وزارة الاتصالات والتقانة في سورية.

أ- تجربة المعهد العالي للعلوم التطبيقية في المحتوى الرقمي:(٢)

قام المعهد العالي للعلوم التطبيقية بوضع نظام الاشتقاق والتصريف وقاعدة معطيات الإعراب وقاعدة معطيات معجمية، وقاعدة معطيات التراكيب، وضبط النصوص بالشكل.

وضع نظام الاشتقاق والتصريف:

يعتمد نظام الاشتقاق على الأعمال المتعلقة بإحصاءات اللغة، وقد أحصيت:

٥٥٨٨ جذور الأفعال الثلاثية وأبوابها.

١٩٣٢ جذور الأفعال الرباعية.

١١٧٩٠ مصدراً سماعياً.

---

(١) المرجع السابق ص٩٥.

(٢) الدكتورة أميمة الدكاك، تجربة المعهد العالي للعلوم التطبيقية في المحتوى الرقمي- المؤتمر الوطني الأول لصناعة المحتوى الرقمي العربي بدمشق - حزيران «يونيو» دمشق ٢٠٠٩.

قاعدة معطيات الإعراب:

تضم القاعدة ١٢٠٠ شاهد من روائع الأدب العربي: القرآن والحديث والشعر والأقوال المأثورة بحيث تعطي أمثلة على كل أبواب النحو في اللغة العربية.

وجرى إعراب الشواهد إعراب مفردات وجمل.

والقاعدة مزودة بواجهة مستثمر تسهل البحث عن مفردة نحوية.

ويمكن تطويرها لتغطي دروس النحو لمستويات مختلفة في دراسة الإعراب باللغة العربية.

قاعدة معطيات معجمية:

- تغطي جميع المعلومات المعجمية في «المعجم الوسيط» في بنية هيكلية موضوعة في قاعدة معطيات **Access**.
- تضم القاعدة المعلومات التصريفية في اللغة العربية والمعلومات المتعلقة بها في ستة عشر جدولاً: الأفعال، الأسماء، المصادر، جموع الأسماء، الأدوات، التراكيب، وأمثلة الاستخدام وغيرها.

واستكمل خبراء لغويون المعلومات الناقصة اللازمة للبنية وغير الموجودة في المعجم الوسيط.

- جرى استكمال معلومات معجمية من معاجم أخرى كالمعجم المدرسي، وتاج العروس، وغيرها، وزاد عدد المفردات على ٢٠٠،٠٠٠ كلمة.

قاعدة معطيات التراكيب:

يشتمل على التركيب والجذر ومعنى التركيب والمجال الدلالي والمجال المضاد وشيوع التراكيب والمرجع الذي استقي منه.

تشكيل النصوص باللغة العربية:

إن النظام الموجود يشكل الكلمات من غير أواخرها، ويعتمد على محللات صرفية وطرائق إحصائية، ويجري تحسينه استناداً إلى قاعدة المعطيات المعجمية والمحلل النحوي.

ب- مبادرة الملك عبد الله للمحتوى العربي:

وتشتمل هذه المبادرة على المسوغات التي دعت إلى وضعها وعلى الأهداف المرسومة لها وآليات العمل والمشروعات.

المسوّغات:

لما كانت نسبة استخدام الشابكة (الإنترنت) في الوطن العربي منخفضة وكان أكثر من نصف مستخدمي الشابكة (الإنترنت) في المملكة العربية السعودية يتعاملون مع الشابكة يومياً، ويقدر أن ٧٠٪ من مستعملي الحاسوب في المملكة يستعملون أنظمة تشغيل بواجهات عربية فقط، كانت الحاجة ماسة إلى وجود إستراتيجية خاصة بالمحتوى العربي نظراً لغياب هذه الإستراتيجية وضعف البنية المحفزة لتطوير المحتوى وصناعته، وضعف الاستفادة من الشابكة «الإنترنت» في تطوير التعليم والاقتصاد في الوطن العربي وعدم استفادة معظم الناطقين باللغة العربية الاستفادة المثلى من هذه الشابكة «الإنترنت» فضلاً عن أن الطبقة المقتدرة لا تستخدم اللغة العربية، وأن الشابكة تفتقر إلى محتوى عربي وإسلامي مناسب، إذ إن المحتوى العربي لا يزيد على ٠،٣٪ من محتوى الشابكة في الوقت الذي يصل فيه عدد سكان العرب إلى ٥٪ من إجمالي سكان العالم، كما أن الشابكة تفتقر إلى الأدوات المساعدة على التصفح: محرك بحث عربي، ترجمة آلية، قواميس..الخ.

أهداف المبادرة:

- دعم الجهود المبذولة لإغناء المحتوى العربي وتحفيزها.
- دعم تطوير الأدوات المعينة في إغناء المحتوى العربي وتحفيزها.
- الإسهام في إتاحة المحتوى العربي وأدواته للمستخدمين.
- وضع المعايير المتعلقة بالمحتوى العربي وأدواته.
- وضع مؤشرات إغناء المحتوى العربي.
- نشر الوعي بأهمية المحتوى العربي وكيفية تطويره.

آليات العمل:

- **التخطيط:** وضع الخطة الاستراتيجية للمبادرة وتصور للبرامج والمشاريع.
- **التحفيز:** تحفيز الاستثمار في المحتوى الرقمي.
- **التوعية:** إقامة الورش والدورات والندوات.
- **الدعم:** دعم المشروعات البحثية المتعلقة بالمبادرة.

مشروعات المبادرة:

- وضع استراتيجية وخطة عمل إغناء المحتوى العربي.
- إنشاء بوابة المبادرة على الشابكة (الإنترنت).
- بناء المدونة العربية.
- تطوير المعجم الحاسوبي التفاعلي.
- ترجمة كتب التقنيات الاستراتيجية.
- تفعيل وسائل إثراء المحتوى المفتوح.
- المكتبة الرقمية.
- إدارة النشر العلمي.
- إقامة ندوة دولية عن صناعة المحتوى العربي.

ج- الإستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات:

وضعت هذه الإستراتيجية وزارة الاتصالات والتقانة في سورية، وقد اشتملت على المبادئ والأهداف والمحتوى الرقمي في الإستراتيجية ومشروعات المنتج الأول فيها.

مبادئ الإستراتيجية:

- التوسع في تحرير الخدمات من أجل خلق سوق عربي تنافسي يندمج في الاقتصاد العالمي.
- الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.
- التكامل في تقديم خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والإعلام من أجل إتاحة أفضل الخدمات للمواطن العربي.

- تعظيم التعاون العربي على أسس اقتصادية من أجل خلق كيانات فاعلة في هذا المجال.
- التفاعل مع المجتمع الدولي وآلياته من أجل نقل وتطوير التكنولوجيا وجذب الاستثمارات، وخلق فرص العمل.
- استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتحسين حياة الإنسان العربي.
- مواصلة الجهود كافة التي بذلت في تعظيم الاستفادة من نظم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- تفعيل الاتصال والتوعية لضمان نجاح الإستراتيجية من حيث التعريف بمكوناتها وغاياتها ومقاصدها، وبالأدوار الملقاة على عاتق الأطراف لإنجاحها وتطويرها.
- استحداث وتفعيل آليات لمتابعة التنفيذ.

أهداف الإستراتيجية:

- خلق سوق تنافسي لمجتمع المعلومات العربي كجزء من مجتمع المعلومات العالمي.
- تحقيق النفاذ الشامل وتحسين جودة الخدمات للمواطن العربي باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- تنمية صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بهدف خلق فرص عمل جديدة وتأهيلها للتصدير في السوق العالمي.

المحتوى الرقمي في الإستراتيجية:

تتمحور خطوط عمل الإستراتيجية في ثلاثة عشر محوراً منها:

المحور الثاني: تنمية صناعة وخدمات المحتوى الرقمي العربي.

المحور الخامس: النفاذ إلى المعلومات.

المحور السادس: بناء وتنمية القدرات باستخدام التعلم والتدريب الالكتروني.

المحور السابع: تنمية خدمات الحكومة الالكترونية.

المحور الحادي عشر: البحث العلمي والابتكار والتطوير في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

ومن مشروعات المنتج الأول في الإستراتيجية:

تعريب أسماء النطاقات: ويهدف المشروع إلى تحديد مجموعة الأحرف العربية التي يمكن أن تستخدم في أسماء النطاقات، وثمة مبادئ توجيهية لطرق استخدام الحرف العربي في أسماء النطاقات، وتحديد طرق وقواعد كتابة أسماء النطاقات بالحرف العربي وزيادة استخدام الشابكة (الإنترنت) بين جميع الفئات في المجتمعات العربية.

توثيق التراث (ذاكرة العالم العربي): تحديد أفضل الممارسات في تكنولوجيا المعلومات لحفظ التراث العربي في العالم العربي وتجميع وتوثيق ورقمنة وتعميم التراث العربي من خلال بوابة الكترونية باللغتين العربية والإنجليزية.

تعريب المصطلحات: ويهدف إلى توحيد مصطلحات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية، وإتاحة القاموس الكترونياً عبر الإنترنت، وعلى **CD** بثلاث لغات (عربي، إنجليزي، فرنسي) ومتابعة تحديث المصطلحات الجديدة، وبعد توحيد المصطلحات يستخدم التوحيد في المدارس والجامعات في المنطقة العربية.

إنشاء محرك بحث باللغة العربية: ويهدف المشروع إلى إنشاء بوابة للوطن العربي، مدعوم بدليل شامل عن المعلومات المنشورة باللغة العربية وفي المنطقة العربية، وكسر حاجز اللغة بهدف دفع غير المتمكن من اللغات الأخرى الوصول إلى المعلومات، ودفع حركة النشر باللغة العربية، وتأمين خدمات أخرى للمستخدم العربي.

تلك هي إشارات إلى جزء يسير جداً مما تزخر به الساحة القومية في مجال الارتقاء بواقع اللغة العربية في ميدان التقانات الحديثة، وثمة مشروعات كبيرة إن نفذت فإن فيها خدمة كبيرة للغتنا العربية، ومن هذه المشروعات الكبيرة الذخيرة اللغوية العربية وهو مشروع اعتمدته جامعة الدول العربية بناء على اقتراح دولة الجزائر، ومشروع المعجم التاريخي للغة العربية، وهو مشروع ينهض به اتحاد المجامع اللغوية العربية، ولا يمكننا أن ننسى مشروعات بذلت

فيها مجهودات كبيرة قامت بها مؤسسات خاصة، ومنها «معجم البابطين للشعراء العرب المعاصرين» ويضم ١٩٥٠ شاعراً معاصراً، ومعجم البابطين لشعراء العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين، وهو معجم يؤرخ لما يزيد على ثمانية آلاف شاعر سيرة ونتاجاً، وقد أنجزت هذين المشروعين مؤسسة جائزة عبد العزيز بن سعود البابطين للإبداع الشعري في الكويت.

وثمة مشروع كبير أنجزته مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم في دولة الإمارات العربية المتحدة وهو «موسوعة الشعر العربي»، وهو أكبر موسوعة للشعر العربي تحتوي على ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف بيت شعر لثلاثة آلاف شاعر...

رابعـــاً- آفاق التطوير

بعد أن تعرفنا الواقع اللغوي في العملية التعليمية التعلمية وفي خارج نطاقها، وتعرفنا هذا الواقع في مجال التقانات الحديثة، بات لزاماً علينا أن نسأل: ما سبل الارتقاء بهذا الواقع في مختلف مجالاته؟ وما التصور المقترح لمعالجة المشكلات التي تكتنف هذا الواقع؟ هذا ما سنتعرفه في القسم الأخير من هذا البحث.

١- في مجال السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي:

إن الارتقاء بالواقع اللغوي يتطلب وضع سياسة لغوية متكاملة على المستوى القومي، أو على مستوى كل قطر على حدة تعمل في ضوء منهج يعلي شأن اللغة بوصفها عنواناً للهوية، ويحافظ عليها باعتبارها أداة ضرورية للتقدم، ويعمل على استثمارها الاستثمار الأمثل كي تحدث فعلها في تقدم الأمة ورقيها.

ومن شأن هذه السياسة اللغوية أن تعيد للغة العربية المكانة في قلوب أبنائها وأفكارهم، وتكون مطلباً أساسياً للالتحاق بالجامعات والوظائف الحكومية والخاصة، واللغة التي يستعملها متخذو القرار في الإدارات المختلفة، واللغة الرسمية للمؤتمرات والندوات التي تعقد في الوطن العربي، ولغة الإعلام الأولى بمختلف وجوهه.

ولن تؤدي السياسة اللغوية مراميها إلا إذا كان ثمة:

أ- احترام لما تنص عليه دساتير الدول العربية من حيث إن اللغة الرسمية المعتمدة في الدول العربية هي اللغة العربية الفصيحة، وهذا يتطلب إرادة سياسية حازمة وصارمة.

ب- التزام رجال السياسة والحكم في كل الدول العربية بالتحدث باللغة العربية الفصيحة، تشجيعاً للرعية على احترام اللغة، وبث الثقة بها والولاء لتراثها. وثمة فئات كثيرة من جماهير أمتنا تتشد إلى الخطاب السياسي الفصيح، وتتفاعل معه أكثر من تفاعلها مع الخطاب المصوغ بلغة دارجة مبتذلة، ويحدث ذلك بصورة جلية عندما تقترن طلاقة اللغة، وفصاحة التعبير، وسلاسته، وجمال البيان في هذا الخطاب بجودة المضمون وصدقيته وحيويته وحسن أدائه.

ج- تخطيط لغوي على المستوى القومي والإقليمي وعلى المستوى الخاص بكل دولة في ضوء التخطيطين الإقليمي والقومي.

ويهدف التخطيط اللغوي بصورة أساسية إلى التطوير الشامل للغة العربية في مختلف مساراتها ومجالات التعبير بها وفي أطرها العامة والخاصة، ويشمل التخطيط كل ما يتعلق بمتن العربية القطاعين الاصطلاحي والمعجمي العام وكل ما يتعلق بأصولها وقواعدها ومهاراتها وأساليب التعبير بها في المجالات العلمية والمستويات التعليمية، ومناهج التعليم والقوانين المتبعة في إعداد المعلمين وتأهيلهم، وقضايا التعريب والترجمة من العربية وإليها.

ويركز التخطيط اللغوي المشترك على:

١- إصدار القوانين التي تحمي اللغة وتحافظ عليها وتتابع تنفيذها.

ويمكن الاستئناس في هذا المجال بخطة العمل الوطنية السورية لتمكين اللغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها، والتي وضعتها لجنة التمكين للغة العربية المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٤ لعام ٢٠٠٧ في ضوء دعوة السيد الرئيس بشار الأسد في خطاب القسم أمام مجلس الشعب إلى أنه

«يجب إيلاء اللغة العربية التي ترتبط بتاريخنا وثقافتنا وهويتنا كل اهتمامنا ورعايتنا كي تعيش معنا في مناهجنا وإعلامنا وتعليمنا كائناً حياً ينمو ويتطور ويزدهر، ويكون في المكانة التي يستحقها جوهراً لانتمائنا القومي، وكي تكون قادرة على الاندماج في سياق التطور العلمي والمعرفي في عصر العولمة والمعلومات، ولتصبح أداة من أدوات التحديث ودرعاً متينة في مواجهة محاولات التغريب والتشويش التي تتعرض لها ثقافتنا. لقد أعطينا في سورية اللغة العربية كل الاهتمام وتبوأت موقعاً رفيعاً في حياتنا الثقافية منذ وقت مبكر، ومطلوب منا اليوم استكمال جهودنا للنهوض بها لاسيما في هذه المرحلة التي يتعرض فيها وجودنا القومي لمحاولات طمس هويته ومكوناته والذي يشكل التمسك باللغة العربية عنواناً للتمسك بهذا الوجود ذاته. ويجب أن نتذكر أن دعمنا لتعلم اللغات الأجنبية للوفاء بمتطلبات التعلم والتواصل الحضاري مع الآخرين ليس بديلاً عن اللغة العربية بل محفز إضافي لتمكينها والارتقاء بها. وعندما تضعف اللغة العربية من السهل أن يضعف أي ارتباط آخر لنا سواء بالنسبة للوطن، وبالنسبة للقومية، أو بالنسبة للدين، وهذه الأمور ترتبط باللغة».(١)

وتقوم لجنة التمكين للغة العربية بمتابعة تنفيذ بنود الخطة، وترفع تقارير نتائج المتابعة إلى السيدة الدكتورة نجاح العطار نائب رئيس الجمهورية للشؤون الثقافية.

وفي جمهورية مصر العربية صدر القرار الجمهوري رقم ١١٢ لسنة ٢٠٠٨ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٢ المتعلق بإصدار قانون إعادة تنظيم مجمع اللغة العربية في القاهرة والذي جاء فيه النص على أن «تلتزم دور التعليم والجهات المشرفة على الخدمات الثقافية والوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات الخاضعة لإشراف الجهات المشار إليها بتنفيذ ما يصدره المجمع من قرارات

---

(١) من كلمة السيد الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب في أثناء أدائه اليمين لولاية دستورية جديدة في السابع عشر من تموز «يوليو» ٢٠٠٧.

لخدمة سلامة اللغة العربية وتيسير تعميمها وانتشارها، وتطوير وسائل تعليمها وتعلمها، وضبط نطقها الصحيح، وتوحيد ما فيها من مصطلحات، وإحلالها محل التسميات الأجنبية الشائعة في المجتمع، ويعتبر هذا الالتزام أحد الواجبات العامة الملقاة على العاملين في حدود اختصاصاتهم، وترتب على مخالفة هذا الالتزام انعقاد المسؤولية التأديبية للمخالف».

وفي العراق صدر عام ١٩٧٧ قانون الحفاظ على اللغة العربية، وشكلت الهيئة العليا للعناية باللغة العربية والمجلس الوطني الأعلى للغة الوطنية، وفي عام ١٩٩١ صدر قانون تعميم استعمال اللغة الوطنية الذي جمده المجلس الأعلى للدولة عام ١٩٩٢، كما صدر قرار بإلغاء الهيئة العليا للعناية باللغة العربية عام ١٩٩٢.

٢- التوعية اللغوية بمختلف الأساليب والأدوات السمعية والبصرية جذباً للآخرين إليها وتشجيعهم على استعمالها، على أن تتجاوز الأساليب والطرائق التقليدية المبنية على الخطابات والحوارات النظرية إلى الطرائق العملية التي تثبت حيوية اللغة وتوثيق ارتباطها بالواقع، وتعزز وجودها في وجدان الناشئ وفكره وخياله، ومن الأساليب العملية:

- التزام القائمين على العملية التعليمية التعلمية باستعمال اللغة العربية في المدارس والجامعات والمعاهد والمدارس الخاصة والجامعات الخاصة في البلاد العربية.
- التزام رجال الأعمال أنفسهم ومقدمي البرامج والمتحدثين عبر القنوات المحلية والفضائية العربية كلها باستعمال العربية الفصيحة.
- عرض المؤلفات العربية المتميزة التي يقترن فيها جمال اللغة بحيوية المضمون وأهميته في الحياة العملية.
- إجراء لقاءات ومقابلات وحوارات مفتوحة مثرية مع نفر من العلماء والمفكرين العرب ممن يتمتعون بطلاقة لغوية مميزة ومع نخبة من الأدباء المبدعين الذين يجمعون بين نضج العقل وخصوبة الفكر

وثراء المعرفة ورفعة الذوق ورقة العبارة وبراعة المنطق في منأى عن المجاملات والمنافع الشخصية والمواقف السياسية..الخ.

٣- إصدار قرارات حاسمة تقضي باستعمال اللغة العربية في قطاعات الدولة ومرافقها وتمنع استعمال اللغة الأجنبية في المؤسسات والشركات الوطنية أو الخاصة وفي البنوك والمصارف وغرف التجارة والصناعة، وفرض الرقابة الصارمة على تطبيق ذلك ومحاسبة المخالفين له.

٤- إصدار قرارات تلزم تعريب البرامج في وسائل الإعلام عبر الكلمة المسموعة والمرئية والمقروءة.

٥- إصدار قرارات رسمية من وزارات العمل تشترط معرفة اللغة العربية واستعمالها في التخاطب اليومي، على ألا يسمح للعاملين المهنيين العمل في دول الخليج مثل السائقين والخدم والطباخين والحاضنات والشغالات إلا إذا خضعوا لدورات تعليم اللغة العربية، وذلك للحد من تأثيراتهم المباشرة السلبية في واقع اللغة داخل الأسر، والحد من خطر هذا التأثير في الناشئة في سنيهم المبكرة.

ويمكن للدولة تنفيذاً لذلك أن تنشئ معاهد خاصة لتعليم العربية للأجانب الوافدين من الجنسين، وإجراء دورات لتعليم مهارات اللغة العربية، مع التركيز في هذه الدورات على مهارات التخاطب والتواصل اليومي ثم تتدرج إلى المهارات الأخرى بحسب الحاجة، على أن يخضع المشاركون في هذه الدورات إلى اختبارات قبل الشروع في ممارسة أعمالهم.

ولابد من توجيه العناية إلى نشر اللغة العربية للناطقين بغيرها من اللغات في داخل الوطن العربي وفي خارجه.

٦- إصدار قرارات حكومية حاسمة يشترط بموجبها على جميع المتعاملين بالتجارة من مؤسسات وأفراد على مختلف المستويات والتخصصات الاتفاق مع المصانع الأجنبية التي يجري التعامل معها على ترجمة أسماء كل السلع والبضائع وما يتعلق بها من كتابات دعائية وتوصيفات أو توضيحات إلى

اللغة العربية قبل توريدها وإدخالها إلى الأسواق العربية، على النحو المستعمل مع بعض الأدوية المستوردة من الخارج، وإخضاع كل السلع والبضائع المستوردة للرقابة الصارمة والفحص الدقيق ليس للتأكد من سلامتها أو جودة مواصفاتها فقط، وإنما للتأكد من صحة ترجمة الأسماء والعناوين والأوصاف المرافقة بها أو الظاهرة عليها إلى اللغة العربية الفصيحة، على أن تشكل لجان لغوية متخصصة لهذه الغاية.

٧- إصدار قرارات حكومية تمنع استعمال العامية والكلمات الأجنبية في الإعلانات التجارية المرئية والمسموعة والمقروءة واللوحات المعلقة على المحال التجارية وفي الأسواق والشوارع وغيرها، ووضع عقوبات رادعة على كل من يخالفها، وكل جهة لا تتقيد بها.

٨- إصدار القوانين الرامية إلى الارتقاء بالترجمة وحماية حقوق المترجمين والعناية بتكوين المترجمين وتدريبهم، ودعم مراكز التعريب والترجمة على الصعيد القومي «المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، ومركز تنسيق التعريب، والمنظمة العربية للترجمة، واتحاد المترجمين العرب، والهيئات العاملة في الترجمة إلى العربية على جميع الصعد»، والتنسيق بينها وبين المؤسسات الاقتصادية والتجارية والصناعية، دفعاً للتكرار في الجهود على أن تعمل هذه المراكز على:

- وضع خطط للترجمة.
- ترجمة الأعمال التي تهيئ لتعريب التعليم في الجامعات والمعاهد العلمية، وما يحتاج إليه المدرسون والطلاب في مختلف المجالات والتخصصات، وترجمة الدوريات الصحية والأكاديمية والتقانية، وترجمة البحوث والرسائل الجامعية تمشياً مع تدريس العلوم والتقانة باللغة العربية.
- ترجمة المزيد من البرامج التلفزية التي تعمل على زيادة ثقافة المجتمع «برامج طبية وصحية وتوجيه أسري وتعاون اجتماعي وأعمال إنسانية وأسرار كونية، وأسرار الصناعة...الخ».

- ترجمة أو دبلجة الأفلام والمسلسلات التلفزية المناسبة.
- ترجمة المزيد من برامج الحاسوب وأنظمته.
- ترجمة الأعمال الأدبية «أعمال الروائيين والقصاصين والمسرحيين العالميين البارزين».
- ترجمة النشرات والكراسات الملحقة بالأجهزة والأدوات والمواد المستوردة.

٩- التعميم على جميع الجهات المعنية بوضع المصطلحات من مجامع لغوية ومؤسسات قومية ووطنية واتحادات مهنية..الخ لعرض ما تضعه من مصطلحات على مكتب تنسيق التعريب بغية اعتماد مصطلحات موحدة بالتنسيق مع اتحاد مجامع اللغة العربية.

١٠- دعم حركات التأليف والنشر باللغة العربية:

- رصد المزيد من المكافآت والجوائز السخية لأعمال البحث والتأليف والتحقيق والترجمة إلى العربية.
- إنشاء المزيد من المجامع والنوادي والنقابات والمجالس العلمية والأدبية التي تحتفي بالمفكرين والأدباء والشعراء، وتنشر آثارهم، وتعرف بهم، وعقد الندوات واللقاءات لهذه الغاية.
- تيسير وصول الكتب المترجمة والمؤلفة إلى أيدي القراء في الوطن العربي بأرخص الأسعار.
- العناية بنشر الموسوعات وأمهات الكتب على الشابكة «الإنترنت»، وإيلاء الكتاب الالكتروني الأهمية.

١١- الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية: ذلك لأن إتقان اللغات الأجنبية إلى جانب إتقان اللغة العربية يسهم أيما إسهام في إغناء اللغة العربية وينسجم ومقتضيات العصر، ويحقق الربط الوثيق بين الأهداف القومية والإنسانية معاً. «ومن الأهمية بمكان تعلم اللغات الحية لتعرف منجزات التقدم الإنساني دون أن يعني هذا إهمال لغتنا القومية، أو يكون مدعاة للشعور بالدونية تجاه الآخرين،

وعلينا أن نكون فخورين بها، ولا يتحقق فخرنا إلا إذا أغنيناها بالإبداع في كل صنوف المعرفة، فهو يعزز من حيويتها ومن عالميتها، ويجعلها فاعلة في مسار الوعي الإنساني، فلا هوية من دون لغة، ولا وطن من دون هوية».[1]

١٢- تنظيم علاقات اللغة العربية مع اللغات الأجنبية، وتحديد أدوار كل منها في الأقطار العربية بما يجنب الثنائية اللغوية المؤثرة سلباً في لغتنا العربية، على أن تحل العربية محلها الطبيعي في المجالات كافة.

١٣- التواصل الوثيق المستمر بين إدارات التعليم والمؤسسات الثقافية واللغوية والإعلامية والجامعات والمعاهد العلمية والمهنية المحلية والإقليمية والقومية والعالمية بهدف تبادل المعلومات والأفكار ووجهات النظر معها فيما يتعلق بقضايا اللغة العربية وموضوعاتها ونشرها وطرائق التعبير بها...الخ.

وإن الدعوة إلى التعريب ليست ضد تعزيز اللغة الأجنبية، فالحاجة إلى إتقان لغة أجنبية عالمية معاصرة هي اليوم ضرورة ثقافية ومطلب حضاري أساسي لكل مثقف عربي أو غير عربي، مهندساً كان أو طبيباً أو خبيراً زراعياً أو صناعياً، ليبقى على اتصال بمنجزات الركب العلمي في مجال اختصاصه، ولوقوف على آخر ما توصل إليه نظراؤه في العالم من حوله. إنما الاعتراض هو على إحلال اللغة الأجنبية محل العربية لغة للتعليم، وبالتالي جعلها خضوعاً لقانون السوق، لغة القطاعات الاقتصادية والحيوية في المجتمع، بدل أن تكون اللغة القومية هي لغة كل هذه القطاعات. ولا صعوبة كتابة اللغة اليابانية أو الصينية أو الفيتنامية، ولا صغر حجم بعض الدول الأوربية، ولا فقر بعض دول آسيا، ولا شح التراثيات في اللغة التركية، ولا موات اللغة العبرية على مدى عشرين قرناً، حالت دون أن تكون اللغة القومية هي لغة تدريس العلوم.[2]

---

(١) من كلمة السيّد الرئيس بشار الأسد في افتتاحية دمشق عاصمة للثقافة العربية بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٤.

(٢) الدكتور أحمد الخطيب - التنمية في مجتمع المعرفة باللغة العربية والمصطلحات - مجمع اللغة العربية في القاهرة - مؤتمر اللغة العربية في التعليم - القاهرة ٢٠٠٩ ص٥.

١٤- تفعيل عمل المجامع اللغوية العربية على أن تعنى باللسانيات الحاسوبية بحثاً وتطبيقاً بما يساعد على استخدام اللغة العربية لدخول مجتمع المعرفة وتحقيق التنمية البشرية والاهتمام بالقضايا النظرية والمنهجية في وضع المصطلحات وتأليف المعاجم العامة والمتخصصة.

١٥- إنشاء جمعيات أهلية تعنى باللغة وتحببها إلى المواطنين والناشئة وتسهر على سيرورتها وانتشارها، وتقف في وجه التيارات الهجومية متحلية بالشجاعة والعلم والاقتناع بأهمية الموقف الصحيح لاستعمال اللغة في التعليم والإدارة وأجهزة الإعلام...الخ.

١٦- التخلص من عقدة النقص التي يعانيها دعاة الفرنسية في المغرب العربي، ودعاة الإنجليزية في دول الخليج تجاه لغتهم العربية، وعقدة الشكوى التي يبثها المتحمسون للغة العربية الذين يكتفون بالشكوى من التآمر على هذه اللغة وتضخيم هذا التآمر، من غير أن يبذلوا جهوداً علمية وناجعة للنهوض بها.

٢- في مجال العملية التعليمية التعلمية:

أ- في المناهج:

١- تبني النظرة الحديثة إلى المنهج على أنه نظام System وهو عبارة عن حصيلة تفاعل عضوي مستمر لمجموعة متشابكة من العوامل تشمل المجتمع بثقافته وفلسفته ومشكلاته، والمتعلم من حيث النظر إلى طبيعته وفهم خصائص نموه وأساليب تعلمه، كما تشمل العصر الذي يحيا فيه باتجاهاته ومناشطه وتحدياته.

وفي عملية بناء المنهج المدرسي لابد من النظر إلى هذه المكونات كلها في إطار علاقاتها المتشابكة على أن تحدد أساسيات المادة تحديداً علمياً، ثم يختار من هذه الأساسيات أكثرها فائدة للمتعلم من حيث مساعدته على الإسهام في حل مشكلات مجتمعه ومواجهة مشكلات حياته الخاصة وإشباع حاجاته وتنمية ميوله، ثم تهيأ الظروف والإمكانات المدرسية المناسبة لتحقيق الأهداف التي وضعت هذه المناهج من أجلها.

وفي ضوء هذا التوجه لابد من التكامل بين أسس بناء منهج تعليم اللغة العربية وتعلمها مادة ومتعلماً ومجتمعاً، والربط الوثيق بين المنهج وحاجات التنمية، ودمج هذه الحاجات دمجاً عضوياً بالمنهج أهدافاً ومحتوى وطرائق وتقويماً..الخ.

إن تطوير مناهج اللغة ينطلق من تحليل الحاجات، وهذه الحاجات ذات مساس بحاجات المجتمع، وإن الحاجات التي تتطلبها عملية تعليم اللغة من خلال عمليات التقويم المستمرة هي التي تمكن من اشتقاق الأهداف، فقد يلاحظ المعلمون حاجة المتعلمين على القدرة على التفكير المنطقي باستخدام الأسلوب العلمي في البحث، ويكون من ضمن الأهداف التي تتحقق بها هذه الحاجة كتابة تقارير أو أوراق علمية، ولابد لتحقيق هذا الهدف من الوصول إلى غاية أدق تتمثل في معرفة المادة التي تعين على ذلك، وطريقة الوصول إلى المصادر التي تعين على ذلك، وطريقة كتابة التقرير من حيث الاستقراء والتنظيم والتبويب والتحليل والاستنتاج، وتوظيف اللغة بمستوياتها المختلفة في علاقة لا تنفصم مع الفكرة التي تنمو من الجزء إلى الكل.(١)

ولقد سبقت الإشارة من قبل إلى أن مناهج اللغة العربية على الصعيد العربي تركز على الماضي أكثر من الحاضر والمستقبل، وأن ثمة ضعفاً في استجابتها لحاجات المجتمع والفرد المستقبلية، وإدراك طبيعة العصر ومستلزماته والإرهاصات بالمستقبل وجدائده وصورته المنشودة، كما أن هذه المناهج تفتقر إلى تنمية شخصية الفرد تنمية متوازنة ومتكاملة ومبدعة وإلى استخراج كامل مواهبه وإمكاناته.(٢)

---

(١) الدكتور إبراهيم السعافين – تطوير مناهج تدريس اللغة العربية – اللغة العربية والتعليم – رؤية مستقبلية للتطوير – مرجع سابق ص٢١١.

(٢) الدكتور محمود أحمد السيّد – معايير المنهج المدرسي – الوثيقة الإقليمية لمناهج تعليم وتعلم اللغة العربية – الجمعية العربية لضمان الجودة في التعليم – القاهرة ٢٠٠٩ ص١٥٧.

٢- تحقيق وحدة اللغة في المنهج ونسخ ما كان سائداً من قبل من حيث النظر إلى اللغة على أنها فروع، إذ إن الاتجاهات الحديثة في تعليم اللغة وتعلمها تركز على أن اللغة وحدة متكاملة، وأن الانفصال في تعلمها لا يخدم ممارسة اللغة في مواقف الحياة، وان فروع اللغة ما هي إلا أجزاء لكل، وليست غايات في حد ذاتها، وإنما هي وسائل لتحقيق وظيفة التواصل اللغوية.

والانطلاق من النصوص يمكن المتعلم من أن يكتسب مهارة النطق حين يتعود القراءة الجهرية، ومهارة الفهم حين يستمع إلى ما يقرأ، ومهارة التذوق حين يقف على مواطن الجمال، ومهارة الكتابة السليمة حين يعلق على النص بأسلوبه الخاص، ومن ثم مهارة التحليل والنقد، فانظر قدر المغانم التي يجنيها طالب اللغة العربية في تخصصه الجامعي حين يكون عليه أن يطالع النص وجهاً لوجه: النص أولاً، والنص ثانياً، والنص في التحليل الأخير.(١)

٣- التركيز على التمهير وإكساب المتعلمين المهارات اللغوية إرسالاً في المحادثة والكتابة واستقبالاً في الاستماع والقراءة، ذلك لأن التمهير يؤدي إلى أن تغدو اللغة عادة لدى المتعلم في استعمالها، والتمهير يحتاج إلى المران والممارسة في مواقف الحياة بصورة طبيعية، كما يحتاج إلى توافر القدوة الحسنة أمام المتعلم وتعزيزه إن كان أداؤه جيداً، وتوجيهه إن كان أداؤه دون المستوى.

٤- المرونة المتسقة مع الهيكل التعليمي وتنوعه ومراحل النمو المختلفة.

٥- التجريب قبل التعميم والتعديل المستمر في ضوء الملاحظات الميدانية.

٦- إغناء البيئة التعليمية التعلمية بمصادر التعلم المختلفة من كتب وصحف ومجلات ووثائق وصور ومجسمات وتسجيلات ورسوم وأشكال وشرائح وخطوط بيانية وحواسيب..الخ.

---

(١) الدكتور محمد فتوح أحمد - تدريس الأدب في الجامعات المصرية - مرجع سابق ص٦.

في محتوى المناهج:

في اختيار المحتوى لابد من:

١- الربط الوثيق بين المحتوى والأهداف المرسومة.

٢- الموضوعية في إيراد المعارف والمعلومات.

٣- العلمية في تنمية أساليب التفكير العلمي.

٤- التنظيم والمنهجية وبيان مستوى السهولة والصعوبة في العرض وتناسب أسلوب العرض والمرحلة .

٥- الشمولية شكلاً ومضموناً وأسلوباً، وخلو الأسلوب من التعقيد، واتسامه بالسهولة والرشاقة، مع الاهتمام بكل ما يرتقي بقدرة المتعلم على تذوق الجوانب الجمالية في النماذج والنصوص والتطبيقات التي يتفاعل معها.

٦- مواكبة روح العصر وآخر المستجدات العلمية والتقانية.

٧- ملاءمته للوقت المخصص في الخطة.

٨- الوضوح والدقة في استخدام المصطلحات.

٩- الجمع بين الأصالة والمعاصرة واختيار النصوص من الحاضر والماضي على نحو يحقق التوازن على أن تكون النصوص المتخيرة من الماضي تلقي أضواء على الحاضر تحقيقاً لاستمرارية الخبرة واستمرارية النمو.

١٠- الوظيفية في اختيار المحتوى، ومن معايير الوظيفية اختيار المناشط اللغوية السائدة في المجتمع والتي يكثر استعمالها في مواقف الحياة، وترتيبها ترتيباً تنازلياً في ضوء الشيوع والتواتر في الاستعمال الواقعي بحثاً عن مواقف التعبير الوظيفية في الحياة، فما استخدم بكثرة عدّ وظيفياً، وما قل استخدامه لا يعد وظيفياً.

وفي ضوء هذا المنحى تختار المفردات الأساسية والنحو الوظيفي والتعبير الوظيفي والقوالب اللغوية..

١١- اشتمال المحتوى على نوعية الأنشطة التي لابد أن تمارس إن في داخل الصف أو خارجه.

١٢- توضيح نوعية الأسئلة والتمرينات التي تساعد على تنمية التفكير النقدي والإبداعي.

١٣- التركيز في المحتوى على السلوكيات الديمقراطية وحقوق المواطن وواجباته نحو أسرته وجيرانه ومجتمعه وأمته والإنسانية، والتركيز على التربية البيئية والسكانية، وواجب المجتمع نحو ترشيد مصادر البيئة وحسن توظيفها لصالحه وصالح الإنسانية، والتركيز أيضاً على القيم الإنسانية في حضارتنا العربية الإسلامية، وعلى التحديات التي تواجهها أمتنا العربية وفي طليعتها التحدي الصهيوني الاستيطاني وما يواجه الواقع العربي من تجزئة وتشرذم، والدعوة إلى التضامن العربي، وإلى كل ما يوحد، واستنهاض الهمم...الخ.

١٤- اقتصار حركة التأليف لكتب القراءة للأطفال في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي على الرصيد اللغوي المشترك بين العامية والفصيحة، واعتماد الرصيد اللغوي للطفل العربي في التأليف، ثم نعتمد الفصحى المعاصرة والفصحى السهلة من التراث، على أن يضبط كل ما يقدم للمتعلمين من نصوص بالشكل وفي جميع المواد ثم يقتصر الضبط على ما يخشى منه اللبس في الحلقة العليا من مرحلة التعليم الأساسي والثانوي.

١٥- اختيار محتوى المناهج ليمتد في نسقين زماني ومكاني، إذ يحرص في النسق المكاني على الامتداد بالمحتوى من الدائرة المحلية إلى الدائرة القومية، ومن ثم إلى الدائرة الإنسانية بحيث يكتسب المنهاج ملامح الواقع المحلي دون أن ينعزل عن الواقع القومي، ثم ينطلق من ذلك كله إلى الأفق الإنساني الواسع ليلتحم بالتجربة الإنسانية في قيمها الجمالية العليا وإنجازاتها الحضارية المشتركة.(١)

١٦- دمج مقررات اللغة العربية «النصوص، القراءة، القواعد، الإملاء» كلها في كتاب واحد يشعر بالترابط والتكامل بين أجزائها، وليس ثمة ما يمنع من إصداره في أجزاء متسلسلة إن كان ثمة خشية من كبر الحجم.

١٧- تعميم تدريس اللغة العربية مطلباً جامعياً في كل الكليات الجامعية وفي الجامعات الرسمية والخاصة إلى جانب تدريس المواد بالعربية ما عدا مقررين يدرسان بالأجنبية.

---

(١) الدكتور نهاد موسى - استعراض تجربتي عمان واليمن في تعليم اللغة العربية - اللغة العربية والتعليم - رؤية مستقبلية للتطوير - مرجع سابق ص٤٠٥.

في طرائق التدريس:

١- الانتقال من التعليم إلى التعلم، والمشاركة الإيجابية الفعالة من المتعلم، وألا يكون العبء ملقى على كاهل المعلم.

٢- التركيز على كيفية التعلم، وتبيان كيف يتعلم المتعلم؟ وإتاحة الفرصة للممارسة والمران والتدريب والمواقف التطبيقية والعملية في الممارسة المبنية على الفهم.

٣- الربط بين النظري والعملي.

٤- مراعاة الفروق الفردية.

٥- استثارة الدافعية وشد الانتباه.

٦- إكساب المتعلم مهارات التعلم الذاتي الذي هو أساس للتعلم المستمر والقراءة الحرة، وضرورة سيرورة مبادئ التعلم الذاتي في مختلف مناحي المنهج، لأن التعلم الذاتي ضرورة في عصر يتسم بالتفجر المعرفي والانتشار الثقافي. ومن الملاحظ أن ناشئتنا عازفون عن القراءة ومواصلة الاطلاع بعد تخرجهم إن في المدارس أو المعاهد والجامعات.

٧- إكساب المتعلم القدرة على التفكير بأنواعه المختلفة «التفكير الابتكاري، التفكير المفهومي، التفكير النقدي، التفكير العلمي، التفكير الاستشراقي، التفكير المبادر، التفكير البدائلي، التفكير الشمولي..الخ».

٨- المرونة في اختيار طرائق التدريس، واعتماد أسلوب الانتقائية بحيث يركز على الإيجابيات في الطرائق وتلافي السلبيات.

٩- استخدام التقنيات والوسائل الحديثة المساعدة على توضيح المفاهيم وتقريبها إلى الأذهان، ومن الوسائل «المجسمات والصور المتحركة واللوحات المصورة والرسوم والأشكال والكتب الإضافية المكملة للكتب، والمصادر والمراجع ودوائر المعارف، والمجلات والصحف والمواد المبرمجة، وبرامج الإذاعة والتلفزة، والتسجيلات الصوتية، والشرائح والشفافيات، والأفلام الثابتة والرسوم المتحركة، والمختبرات اللغوية والحواسيب..الخ.

١٠- التوعية والتهيئة الذهنية لإدراك أهمية تقانة المعلومات في المنهج المدرسي من حيث الانتقال من التلقين إلى المشاركة الإيجابية في الحصول على المعرفة، ومن تحصيل المعرفة إلى توظيفها، ومن الجمود إلى المرونة.

١١- اعتماد إستراتيجية التعلم من أجل الإتقان في إكساب المتعلمين المهارات اللغوية والانتقال من التحفيظ والتسميع إلى التمهير، مع الحرص على ممارسة اللغة الفصيحة من معلمي اللغة والمعلمين كافة ومن المتعلمين أيضاً.

١٢- انتهاج إستراتيجية التربية في العمق أو التربية الإبداعية انسجاماً مع العصر واستجابة لمتطلباته في الكشف عن المواهب وتنميتها.

في الأنشطة:

١- تنويع الأنشطة تلبية لميول المتعلمين «إعداد صحف حائطية ومجلة مدرسية، إذاعة مدرسية، تمثيل مسرحيات هادفة، إلقاء كلمات في المناسبات الوطنية والاجتماعية، مناقشة مضامين مسلسلات وأفلام تلفزية وسينمائية، تلخيص كتب ومناقشتها، إقامة معارض..الخ».

٢- الواقعية وقابلية التنفيذ في ضوء الإمكانات المتاحة.

٣- مراعاة قدرات المتعلمين وميولهم.

٤- توفير الأجواء الملائمة للجان الأنشطة لتقوم بدورها.

٥- وضوح التعليمات الموجهة لممارسة الأنشطة.

٦- اتسام الأنشطة بالتشويق واستثارة دافعية المتعلمين وتلبية حاجاتهم «الحاجة إلى المعرفة، الحاجة إلى البحث، الحاجة إلى النظر، الحاجة إلى العمل...الخ».

٧- دفع المتعلمين إلى العمل الجماعي والتعاوني في تنفيذ المسرحيات وإنجاز المجلات والصحف...الخ.

٨- دفع المتعلمين إلى تحمل المسؤولية والتفكير المبدع في إنجاز العمل.

٩- الكشف من خلال الممارسة لهذه الأنشطة عن الموهوبين.

١٠- اتخاذ المناشط اللغوية أسلوباً من أساليب معالجة بعض المشكلات النفسية التي يعانيها بعض المتعلمين من مثل الخجل والعزلة والانطواء على النفس..الخ.

١١- توظيف وقت الفراغ فيما يفيد.

في التقويم:

١- ارتباطه بالأهداف التعليمية التعلمية المراد قياسها.

٢- اتسامه بالصدق والثبات والموضوعية والشمول.

٣- التمييز بين المتعلمين والكشف عن الموهوبين منهم والارتقاء بمواهبهم.

٤- التنوع في استخدام أساليب التقويم من اختبارات تحصيلية وموضوعية وشفهية وكتابية..الخ.

٥- مدى كفاية الأنشطة المختلفة من صحافة وإذاعة مدرسية وخطابة ومناظرات وسابقات..الخ.

٦- مدى توافر الوسائل المعينة والتقانات الحديثة من الحواسيب وغيرها.

٧- مدى شمول جميع المهارات اللغوية الرئيسة والفرعية.

٨- مدى شمول جميع جوانب الخبرة في نصوص المحتوى فكراً ونزوعاً وأداءً.

٩- مدى الإفادة من التقويم في تشخيص صعوبات التعلم.

١٠- مدى مواءمة المبنى المدرسي لدوره الوظيفي في تنفيذ المنهج وأنشطته المختلفة.

١١- مدى قدرة المنهج على فسح في المجال لممارسة الهوايات.

١٢- مدى توفر الشروط الموضوعية في الاختبارات:

الشمولية للمنهج إذا كانت الاختبارات نهائية.

الاستمرارية في التقويم على مدار العام الدراسي.

قياس المهارات العقلية كافة حفظاً وفهماً وتركيباً وتحليلاً ونقداً وتعليلاً وتطبيقاً وتوظيفاً.

مراعاة الفروق الفردية.

الوضوح في الأسئلة والخلو من كل لبس وغموض.

التدرج في طرح الأسئلة من السهل إلى الصعب.

التنوع وتمثيل المستويات المختلفة.

ملاءمة الاختبارات للوقت المخصص لها.

توفر الاختبار

عدم احتمال التأويل في الإجابات.

١٣- السعي إلى وضع اختبارات موضوعية مقننة في اللغة العربية معترف بها دولياً لقياس المستوى اللغوي للدارسين على غرار اختبار «توفل» بالإنجليزية.

في تقويم الكتاب المدرسي:

١- نوعية المعارف والقيم والاتجاهات والمناشط التي يحتويها الكتاب المدرسي في ضوء الأهداف.

٢- مناسبة محتوى الكتاب للمتعلمين من حيث درجة السهولة والصعوبة وأساليب التقديم للمتعلمين.

٣- مستوى اللغة ومدى ملاءمتها للمتعلمين.

٤- أسلوب الكتاب.

٥- احتواء الكتاب على وسائل تقانة التربية لتزويد المحتوى بالتوضيحات الشكلية لتسهيل العملية التعليمية التعلمية.

٦- إخراج الكتاب من حيث الوضوح والحروف والجاذبية والصور والوسائل والضبط بالشكل.

٧- التدرج في تقديم موضوعات الكتاب بصيغة منطقية ومتسلسلة.

٨- تحويل محتوى الكتاب جزئياً أو كلياً إلى صيغ أخرى غير الصيغة التقليدية المكتوبة كأن تكون مبرمجة أو سمعية على شكل أشرطة سمعية أو الكترونية على الحاسوب أو أفلام أو حقائب تعليمية...الخ.

٩- مدى توفر الآلات والأجهزة والتسهيلات والخدمات المساعدة من أفلام وشرائح وغيرها لتنفيذ المحتوى.

وتجدر الإشارة إلى أن تقويم المنهج بمكوناته كافة يسهم فيها المعلمون والمتعلمون والخبراء والإعلاميون والأهالي، ذلك لأن العملية التربوية عملية مجتمعية وعلى الجميع الإسهام في إبداء الآراء تجاهها ارتقاءً بها وتلافياً لجوانب القصور فيها.

ب- في تأهيل المعلمين وتدريبهم:

لما كان المعلم قطب الرحى في العملية التربوية، وإليه يرجع الفضل في نجاحها غالباً، أو يرجع إليه السبب في إخفاقها في الأعم الأغلب، إذ مهما تكن المناهج مبنية على أسس علمية فإنها لا تحقق أغراضها إلا إذا كان يقوم بتطبيقها معلم كفي، ويمكن أن يرمم إذا كان كفياً ومتمكناً بعض الثغرات في المناهج حتى لو لم تكن مبنية على أسس علمية واضحة.

ولقد تفاوتت الأدوار المرسومة للمعلومة في عالمنا المعاصر، فلم يعد دوره مقتصراً على نقل المعرفة والخبرة إلى طلابه، وإنما أصبح إضافة إلى ذلك موجهاً ومرشداً اجتماعياً ونفسياً ومشجعاً ومعززاً وباحثاً ومغنياً البيئة التعليمية التعلمية بمصادر المعرفة.(١)

١- وفي ضوء هذه الأدوار كان لابد من **إعادة النظر في مناهج إعداد المعلمين وتأهيلهم** بغية تمكين المعلمين من:

- التمكن من المادة.
- التمكن من مهارات التواصل اللغوي.
- التمكن من استثارة الدافعية لدى المتعلمين.
- التمكن من تمثل المنهج بمفهومه المنظومي الشمولي المتكامل.

---

(١) الدكتور محمود أحمد السيّد - في قضايا التربية المعاصرة - دار الندوة للدراسات والنشر - دمشق ١٩٩٢ ص١٦٣.

- المرونة في اختيار الطرائق والأساليب في ضوء الأجواء والمستويات.
- ربط المعارف النظرية بالعملية.
- التركيز على كيفية التعلم وتعلم الطالب كيف يتعلم؟
- التركيز على التعلم التعاوني وفريق العمل في إنجاز المشروعات.
- استعمال أساليب التشجيع والتعزيز في التعامل مع الطلبة.
- القدرة على استعمال تقنيات التعليم الالكترونية والمعلومات والاتصال، وتوظيفها لصالح العملية التعليمية التعلمية «الحاسوب، الشابكة، مخابر تعليم اللغة..الخ».
- القدرة على التمييز بين المعارف الجيدة والفاسدة مما تنشره الشابكة «الإنترنت».
- القدرة على فهم نفسية طلابه وتعرف حاجاتهم وميولهم واهتماماتهم.
- القدرة على إكساب المتعلمين مهارات التعلم الذاتي.
- القدرة على استعمال أساليب تقويم متنوعة ومتعددة تقيس المهارات العقلية العليا لدى المتعلمين.
- القدرة على توظيف نتائج التقويم في تطوير العملية التعليمية التعلمية انطلاقاً من الأسئلة الخمسة: لماذا؟ ماذا؟ لمن؟ كيف؟ ما الأثر؟[1]

٢- إجراء دورات تدريبية للمربيات في رياض الأطفال لتدريبهن على استعمال العربية المبسطة، والسعي التدريجي لأن تكون الرياض جزءاً من السلم التعليمي، وتوفير مستلزمات هذا المسعى من برامج وأنشطة وأدلة وكراسات..الخ.[2]

---

(١) الدكتور محمود أحمد السيّد - المدرس إعداداً وتأهيلاً - مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق - المجلد ٨٣ الجزء الرابع ص٧٧٤.

(٢) خطة العمل الوطنية للتمكين للغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها - مكتب نائب رئيس الجمهورية للشؤون الثقافية - دمشق ٢٠٠٧ ص٢٩.

٣- إجراء دورات تدريبية مستمرة لمعلمي اللغة العربية وللمعلمين كافة لتدريبهم على استخدام أساسيات اللغة بصورة سليمة، وتوظيف دورات التدريب المستمر في جانب منها لهذا المسعى.

٤- إخضاع معلمي اللغة والموجهين في مراحل التعليم المختلفة إلى دورات تدريبية تثقيفية.

٥- المتابعة الحثيثة لأعمال المعلمين والموجهين والتقويم الدوري الدقيق والشامل لأدائهم.

٦- اختيار المشرفين والموجهين من أفضل المستويات.

٧- إعطاء المعلمين الحرية الكافية في التعبير والمشاركة والتصرف فيما يقدمونه للمتعلمين من مواد وموضوعات وما يتخذونه من طرائق وأساليب في ضوء الأهداف التربوية وقيم الأمة.

٨- منح المتعلمين حرية التعبير الحر عن مشاعرهم وأحاسيسهم بكل عفوية من دون توجس أو حذر، على أن يعزز أداؤهم الجيد، ويوجّه أداؤهم المنخفض.

٩- التزام جميع أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والمعاهد استخدام اللغة العربية في العملية التعليمية التعلمية وفي مناقشات رسائل الماجستير والدكتوراه وفي مختلف الأنشطة اللغوية.

١٠- الأخذ بالحسبان أن يكون من بين شروط ترقية أعضاء الهيئة التدريسية إتقانهم أساسيات اللغة.

١١- الاستئناس بالاتجاهات العالمية في تحديد خصائص المعلم الناجح الفعّال، ومنها ما رمى إلى وضع هذه الخصائص في ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: المكتسبات العلمية والتربوية العامة:

- التأهيل التربوي الجيد
- المعرفة بمادة التخصص وإتقانها.
- الخبرة في مجال التعليم.
- الطلاقة اللغوية.

المجموعة الثانية: الصفات الشخصية وعلاقة المعلم بتلاميذه:

- الرعاية والاهتمام بالتلاميذ.
- العدالة والاحترام.
- التفاعل الاجتماعي مع التلاميذ.
- الحماسة والدافعية للتعلم.
- الموقف من مهنة التعليم.
- ممارسة التأمل والمراجعة المستمرة.

المجموعة الثالثة: القدرات العملية في التدريس:

- القدرة العالية على التنظيم.
- الاستجابة الحكيمة لسلوك التلاميذ.
- التركيز على التعلم.
- استثمار معظم الوقت في التعلم.
- التوقع الإيجابي لإنجاز التلاميذ.
- التخطيط والإعداد للتدريس.
- التنويع في استخدام استراتيجيات التعليم.
- الوعي بالفروق الفردية بين مستويات التلاميذ.
- التفوق في التواصل مع التلاميذ وتوصيل المعلومات إليهم.
- فهم الطبيعة المعقدة لعملية التعليم والتعلم.
- الإعداد الجيد للواجبات المنـــزلية.
- التغذية الراجعة الدقيقة والمفيدة.
- التنويع في أدوات التقويم.[1]

---

(١) James H. Stronge- Qualities of elective teachers, 2007,2nd edition ASCD Publication, USA

٣- في مجال التقانة الحديثة والمحتوى الرقمي:

١- من آفاق تطوير تعليم اللغة العربية وتعلمها والارتقاء بواقع تعليمها إن لأبنائها أو لغير الناطقين بها استخدام تقانة المعلومات الحديثة ومنها:

- مسجلات الصوت الصغيرة والقابلة للحمل.
- مسجلات الصوت الرقمية الصغيرة.
- أجهزة تسجيل فيديو للاستخدامات الصفية.
- مواد مسجلة على أقراص DVD للاستخدامات الصفية.
- الرسوم والمخططات الجرافيكية المنفذة بالحاسوب.
- قنوات تلفزية فضائية.
- الهواتف المحمولة واستخدامها لغرض إرسال الرسائل النصية والصور والتسجيلات.
- مختبرات اللغة التي يمكن استخدامها للعمل بصورة فردية وللعمل الجماعي.
- مختبرات اللغة الرقمية المجهزة بإمكان التنـــزيل المباشر من مواد مذاعة للعمل بشكل فردي وللعمل الجماعي.

٢- الانتقال من التلقين والحفظ إلى البحث عن المعلومة وإلى التعلم وإعادة التعلم بوساطة أجهزة التقانة الحديثة التي تيسر للمتعلم التعلم المستمر مدى الحياة والتعلم عن بعد بكل أشكاله في الجامعات المفتوحة والتعلم المفتوح...الخ.

٣- القيام بحملة توعية لأهمية المحتوى الرقمي العربي وصناعته.

وتجدر الإشارة إلى أن صناعة المحتوى تعتمد على ثلاثة مقومات:

أ- المحتوى (مواد التصنيع)

ب- شبكات الاتصالات (قنوات التوزيع)

ج- معالجة المعلومات (أدوات الإنتاج)

وتمثل صناعة المحتوى العربي الركيزة الأساسية لبناء مجتمع المعلومات «فالمحتوى هو الملك»، والواقع أن مصير الأمة العربية بات معلقاً بنجاحها في إقامة صناعة محتوى كشرط لا بديل عنه لدخول الأقطار العربية عصر المعلومات، ورأب الفجوة الرقمية التي تزداد اتساعاً بين الوطن العربي والعالم الغربي، كما أن المحتوى أهم مدخل للتوحيد العربي، وهو أمضى أسلحة التصدي لسعي الجانب الأمريكي وحليفه الجانب الإسرائيلي لشرنمة المنطقة العربية معلوماتياً. وترمي أمريكا في مخططها إلى استبعاد العالمين العربي والإسلامي من دخول حلبة مجتمع المعلومات مستغلة ثقلها الاستراتيجي في صناعة المحتوى وميزتها التنافسية العالمية التي منحتها إياها اللغة الإنجليزية.(١)

ولمواجهة هذا التحدي تسعى بعض الدول إلى إقامة تكتلات استراتيجيه تتمحور هي الأخرى حول صناعة المحتوى، فهناك الإقليم الناطق بالألمانية (ألمانيا، النمسا، سويسرا) والإقليم الناطق بالفرنسية (مجموعة الفرانكفونية، إقليم كوبيك بكندا) كما تحاول فرنسا من خلال اليونسكو إلى إقامة تحالف متعدد اللغات مع دول العالم غير الناطقة بالإنجليزية.

٤- إزالة الأوهام من أمام الأجانب الراغبين في تعلم اللغة العربية، ومن أمام أبنائنا أيضاً، ومن هذه الأوهام أن اللغة العربية صعبة بصورة استثنائية، وأنه لا يمكن للأجانب أن يلفظوا اللغة العربية بصورة صحيحة، وأن العربية المكتوبة صعبة لأن للحرف العربي عدة أشكال «في أول الكلمة وفي وسطها وفي آخرها إن كان متصلاً بغيره أو منفصلاً عنه»، وأن عدد المفردات العربية كبير وضخم من حيث حجمه ودلالاته...الخ.

٥- تهيئة بيئة تشريعية وقانونية ومالية مؤاتية لإقامة صناعة المحتوى، إذ يتطلب تعزيز المحتوى الرقمي العربي استصدار القوانين التشريعية

---

(١) أبو السعود إبراهيم- المحتوى الرقمي العربي- المؤتمر الوطني الأول لصناعة المحتوى الرقمي العربي- مرجع سابق.

والتنظيمية التي تساعد على نمو هذا المحتوى، كما يتطلب الأمر تطوير المعايير والتقانات اللازمة للتعامل مع هذا المحتوى توليداً ومعالجة ونقلاً واستخداماً، ويمكن استخدام اللغة العربية في أسماء النطاقات وتنظيم العمليات المرتبطة بذلك إقليمياً ودولياً.

٦- تأمين النفاذ الشامل إلى الشابكة ووسائل الاتصالات.

٧- تهيئة البيئة البرمجية المساعدة على تطوير المحتوى الرقمي العربي.

٨- إجراء دراسات وبحوث خاصة باللغة العربية والمصطلح العربي.

٩- تأهيل الأطر البشرية لتطوير المحتوى الرقمي العربي.

١٠- إحداث مرصد للمحتوى الرقمي العربي.

١١- تشجيع بناء محركات البحث للغة العربية.

١٢- إيجاد شبكات تعاون للغويات والمصطلحات والبحوث الأكاديمية.

١٣- نشر التطبيقات العربية على نطاق واسع.

١٤- تكييف البرمجيات الحرة ذات المصدر المفتوح وتطويعها للعربية.

١٥- تنسيق الجهود الأكاديمية المبعثرة.

١٦- الاعتماد على المشاركة المفتوحة لتطوير العربية ونشرها، وتحديثها وتطويرها باستمرار.

١٧- إزالة الأوهام المتعلقة بأن طبيعة اللغة العربية تشكل عائقاً يؤخر صناعة المحتوى العربي من حيث شكل الحروف والحركات وغيرها، ولكن للغات الأخرى إشكالات أكبر، ولكنها تجاوزت ما يعوق، وعززت محتواها على الشابكة، وطورت برمجيات لغوية خاصة بها.

١٨- حماية اللغة العربية الفصيحة من اللهجات المحلية على الشابكة ومن الكتابة بالأحرف اللاتينية أو بحروف أخرى غير العربية، وتنقية ما يكتب بالعربية من الأخطاء اللغوية.

١٩- التعاون مع وزارات التربية لوضع منتجات اللغة العربية بين أيدي معلمي اللغة العربية في المدارس لتحفيز تعليم اللغة العربية حاسوبياً نحواً ودلالة ولفظاً.

٢٠- الاستمرار في وضع منتجات تعزز وجود اللغة العربية على الشابكة (الإنترنت) ولاسيما البرمجيات التفاعلية.

٢١- تعزيز الترجمة الآلية بالتعاون مع الجهات العربية العاملة في هذا المجال، وضم الجهود المبذولة في الأقطار العربية لهذه الغاية ولاسيما أن مشاريع أوربية وعالمية تدعم هذا التوجه.

٢٢- العمل على توحيد مصطلحات المعلوماتية والاتصالات على مستوى الوطن العربي، وتعزيز هذا التوجه مع الجهات المعنية.

٢٣- إسهام الجهات المعنية على نطاق الساحة القومية من مراكز في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «مركز تنسيق التعريب، المركز الدولي لتعليم اللغة العربية، المركز العربي للتعريب والتأليف والترجمة والنشر، إدارة التربية، إدارة العلوم»، ومن جامعات ومراكز بحوث وجمعيات واتحادات ونقابات..الخ في إنجاز مشروع «النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة» الذي تقدمت به الجمهورية العربية السورية إلى مؤتمر القمة العربي الذي عقد في دمشق في آذار (مارس) عام ٢٠٠٨ ووافق عليه المؤتمر وقدّم الشكر للجمهورية العربية السورية على مبادرتها لإطلاق هذا المشروع، ومن ثم وضعت آليات تنفيذه ووافق عليها مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الدوحة في آذار (مارس) عام ٢٠٠٩.

ولقد تضمن المشروع بنوداً تنص على تطوير استعمالات اللغة العربية في الإعلام والإعلان بكل أشكاله وفي المواقع العربية على الشابكة (الإنترنت) وزيادة المحتوى العربي، وتشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني لإقامة مدن للصناعات اللغوية مثل صناعة المحتوى وصناعة البرمجية اللغوية العربية وتعرف الحروف وتعرف الكلام، وصناعات الجيل

لقادم للحواسيب والاتصالات القائمة على الدلالة، والتشجيع على القيام بالتعليم والبحث والتطوير والابتكار في هذه المجالات.[1]

وأخيراً إن ثمة هوة بين وطننا العربي ومجتمع المعرفة، وإن ثمة من يدعو إلى استعمال اللغة الإنجليزية أو الفرنسية في العملية التعليمية التعلمية وقد أسبغوا على هذه اللغات سمة اللغات الكونية، وأن على الأمة العربية الإسلامية إذا أرادت اللحاق بركب العصر والدخول إلى مجتمع المعرفة أن تستعمل هذه اللغات الكونية في حياتها المعاصرة.

وفي ظلال هذه الدعوة كثرت المدارس الخاصة والجامعات الخاصة التي تعلم باللغات الأجنبية على الأرض العربية، وتخرجت أجيال في هذه المدارس والجامعات مستهترة بالهوية القومية، كارهة للثقافة العربية الإسلامية، تلهث وراء الأجنبي على أنه الأنموذج والقدوة، مضحية في سبيل ذلك بأثمن ما لديها من ركائز شخصيتها القومية متمثلاً في لغتها القومية، فعملت على تقليد الأجانب والانسياق وراء ثقافتهم دون انتقاء، فحل التغريب محل التحديث على عكس ما يحدث لدى بعض الأمم الناهضة كاليابان التي لخص أحد الباحثين تجربتها اليابانية بأنها «أنموذج أثبت بالأفعال أن التقدم والازدهار لا يتحققان لمجرد الثناء، والتعلق بهذه النظرية أو تلك، أو بهذا المبدأ أو ذاك، أو بقلة الموارد الطبيعية أو وفرتها، ولكنهما يتحققان في المقام الأول بالتمسك بالأصالة، والمبادئ النابعة من تراث الأمة وصلابة إرادتها، بالعمل الجاد الدؤوب، بوضوح الأهداف والتخطيط السليم، وحسن اختيار وتطبيق السياسات والأساليب التي تحقق تلك الأهداف، وبالمقدرة على استيعاب المفيد من التقنية والتراث، وصهرهما في بوتقة التراث الوطني، وبالعلم والمعرفة من المهد إلى اللحد، وبنقش وتأصيل الخصال الحسنة في عقول الأجيال الصغيرة ونفوسها، وبالتعاون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً، وبعلو الهمم والتطلعات العالمية، وبالتضحية المتبادلة والتنافس الشديد في سبيل تحقيق الأهداف المرسومة،

---

(1) مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة – لجنة التمكين للغة العربية – مكتب نائب رئيس الجمهورية العربية السورية للشؤون الثقافية – دمشق ٢٠٠٨.

وبالقدرة على التكيف في مواجهة الأزمات، وبالحرص على التشاور والحوار قبل البت في اتخاذ القرارات..إنه الأنموذج الياباني في التنمية والتقدم».[1]

وإذا كانت اللغة الإنجليزية تجتاح العالم وتحتل المرتبة الأولى بين اللغات التي تدرس لغة ثانية في مختلف بلاد العالم، ولكننا لا نعرف بلداً واحداً في غير العالم العربي أقدم أو حتى فكر أو عمل على تدريس مواد العلوم والرياضيات بغير لغته القومية من فرنسا إلى الصين واليابان والبرازيل وكوريا وفيتنام وألبانيا وإسرائيل.[2]

وإذا كنا ندعو إلى التمسك باللغة العربية الفصيحة على أنها محور ثقافتنا وعنوان هويتنا وانتمائنا باعتبارها اللغة الأم الموحدة والموحدة على الصعيد العربي فإن دعوتنا بدهية مادامت الأم الحية تمسكت وتتمسك بلغتها الأم في نهوضها وارتقائها، إذ لم يعرف العالم نهضة أمة من الأمم بغير لغتها القومية، وما أجمل مقولة «فيختة» في دعوته إلى اعتماد لغته القومية، اللغة الألمانية في نهضة أمته إذ يقول: «إن التربية التي ننشدها ينبغي لها أن تكون وطنية بكل معنى الكلمة، ينبغي أن تكون باللغة الألمانية، والمعلمون ينبغي لهم أن يعلموا بالألمانية، والكتب الدراسية تكون بالألمانية، ذلك لأنني لا أتصور كيف يكون الأمر غير ذلك، إنني لا أتصور أن يعلم المعلمون، وتؤلف الكتب الدراسية بلغة أخرى غير اللغة الألمانية أياً كانت هذه اللغة، والدولة التي تفرض على الشعب التجنيد الإجباري لرد الغزو المادي مع احترام حقوق الفرد وحريته في الظروف العادية لا يحق لها فقط، بل يجب عليها أن تفرض عليه أيضاً التربية الصحيحة لتحصينه من الغزو الروحي، وتضمن له الاستمرار والخلود، وكل تربية صحيحة سليمة لا يمكن أن تقوم إلا على أساس اللغة القومية الأصلية التي هي القوة الطبيعية الأدنى للأمة![3]

---

(١) الدكتور أحمد الضبيب – أزمة اللغة العربية في التعليم – مرجع سابق ص٢٥.

(٢) أبو السعود إبراهيم – المحتوى الرقمي العربي – مرجع سابق.

(٣) الدكتور محمود أحمد السيّد– التراث العربي بين الماضي الحي والغد المنشود- المؤتمر السنوي لمجمع اللغة العربية بدمشق «نحو رؤية معاصرة للتراث»– دمشق- تشرين الثاني «نوفمبر» ٢٠٠٩ ص٤٤.

وإذا كان هذا هو الموقف الذي لا مندوحة عنه لنهضة أمتنا فإن ثمة موقفاً آخر لابد من تحديده تجاه العامية ولغة الفئات الخاصة على الساحة العربية، إذ إن ثمة فئات خاصة تعيش على الساحة العربية لكل منها لغته الأم كالأرمنية والشركسية والكردية والأمازيغية، وكما كانت أمتنا العربية الإسلامية في ماضيها قد احترمت لغات الأقوام الأخرى، وقدرت أصحابها، واقتبست منها، ثم أسبغت على ما اقتبسته الطابع العربي فإنها في حاضرها تنهج النهج نفسه، فهي تحترم لغات الفئات الخاصة، وتمنح الحرية لأصحابها أن يعبروا بلغتهم الأم، وأن ينقلوها لأبنائهم وأحفادهم. وهنا لابد لنا أن نفرّق بين لغة الأم واللغة الأم، فلغة الأم قد تكون العامية وقد تكون الكردية أو الأمازيغية أو الشركسية أو الأرمنية، ولكن اللغة الأم هي العربية الفصيحة التي تجمع هؤلاء مع أشقائهم العرب على الأرض العربية، وهي اللغة الرسمية التي لابد أن يتعلّموها في المدارس والمعاهد والجامعات مادامت هي اللغة الموحّدة والموحّدة، وإن تكن اللغة الكردية قد اعتمدت في العراق، والأمازيغية قد اعتمدت في الجزائر إلى جانب العربية التي نص عليها دستور البلاد.

الفصل الثالث

اللغة العربية بين الواقع والمرتجى

اللغة العربية بين الواقع والمرتجى(*)

نحاول في هذا البحث الموجز أن نتعرف لغتنا العربية أهمية ومكانة وسمات وواقعاً، ثم نبين الرؤية المستقبلية للنهوض بهذا الواقع والارتقاء به.

أولاً - اللغة أهمية ومكانة

يقول «رسول حمزاتوف» في كتابه «داغستان بلدي»: «لولا الكلمة في العالم لما كان كما هو الآن»، «إن الكلمة هي التي خلقت العالم لنا نحن - بني البشر - الخطاة، فكيف أصبحت هذه الكلمة أمراً أو دعاءً أو قسماً»، «العالم مثخن بالجراح، العالم مُنهك بقسوة، فهاتوا كلمة: قسماً أو دعاءً أو لعنة، لا فرق، على أن تنقذ العالم».

ولقد جاء في كتابة على مهد «الصغير هنا يبكي ويضحك، ولا يستطيع أن ينطق بكلمة واحدة، ولكن سيأتي يوم يقول فيه للناس جميعاً من هو؟ ولماذا أتى إلى هذا العالم؟»(١).

وقديماً قال سقراط لجليسه: «تكلم حتى أراك».

وقال المتنبي في تراثنا العربي:

أصادق نفسَ المرءِ من قبل جسمه وأعرفها في فعله والتكلّم

وفي عصرنا الحالي، عصر العلم والتقانة «التكنولوجيا»، عصر الشابكة «الإنترنيت»، أضحى الشعار «تكلّم حتى يراك الآخرون عن بعد

(*) بحث ألقي في المؤتمر الخامس للمجلس العالمي للغة العربية بدمشق في شهر حزيران ٢٠٠٨.

(١) رسول حمزاتوف - داغستان بلدي - دار الجماهير الشعبية - دمشق - ١٩٨٢ - ص٥٥.

وترى نفسك»، إذ إن اللغة أضحت مركزاً للدراسات الإنسانية كافة، وهي مؤسسة اجتماعية إنسانية، وبها يندمج الفرد بالمجتمع، وحيثما توجد اللغة يوجد عالم، ولما كان التاريخ لا يصير ممكناً إلا في عالم اقتضى ذلك أنه حيثما توجد اللغة يوجد التاريخ.

وطالما عُني الفلاسفة والمفكرون باللغة، وأبانوا دورها في حياة الأفراد والمجتمعات ونشوء الأمم، فها هو ذا «هيدجر» الفيلسوف الألماني يقول: «إن لغتي هي مسكني، هي موطني ومستقري، هي حدود عالمي الحميم، وهي معالمه وتضاريسه، ومن نوافذها، ومن خلال عيونها انظر إلى بقية أرجاء الكون الفسيح».

ويرى «هردر» الألماني أن «لغة الآباء والأجداد مخزن لكل ما للشعب من ذخائر الفكر والتقاليد والتاريخ والفلسفة والدين، ولكن قلب الشعب ينبُضُ في لغته، وروحه يكمن في لغة الآباء والأجداد».

كما يقرر «فيختة»: «أن الأمة الألمانية هم جميع الذين يتكلمون اللغة الألمانية، ذلك لأن الذين يتكلمون بلغة واحدة يكونون كلاً موحداً ربطته الطبيعة بروابط متينة وإن كانت غير مرئية».

ثانياً - اللغة العربية هوية وانتماء

إذا كانت اللغة وسيلة المرء للتعبير عن مشاعره وعواطفه وأفكاره، ووسيلته للتفاهم مع بني جنسه والتواصل معهم، فإن لغتنا العربية بالإضافة إلى ذلك كله هي رمز لكياننا القومي، والقلعة الحصينة للذود عن هويتنا وذاتيتنا الثقافية ووحدتنا المجتمعية، وهي ذاكرة أمتنا ومستودع تراثها، وهي ذات أبعاد متعددة، إذ إن لها بعداً قومياً، وبعداً دينياً، وبعداً مجتمعياً، وبعداً تربوياً، وبعد أمن ثقافي وإبداع وابتكار[1].

---

(١) الدكتور محمد أحمد السيّد - اللغة العربية وتحديات العصر في التعريب - مؤتمر مجمع اللغة العربية في القاهرة - الدورة الرابعة والسبعون لعام ٢٠٠٨ - ص٩.

ففي البعد القومي، نلاحظ أن الأمم التي وحدت كلمتها أو بنت قوميتها، وأظهرت كيانها وشخصيتها لجأت إلى اللغة وسيلة لذلك التوحيد، وهذا البناء، وها هي ذي الوحدة الألمانية ومن بعدها الوحدة الإيطالية، قامتا على أساس وحدة اللغة، وعلى أساسها قامت القومية البولونية والبلغارية واليونانية... الخ.

ولقد أدرك هؤلاء جميعاً أن للغة الأهمية الكبرى في نشوء الأمم، فهي أداة التفاعل بين أفراد المجتمع، والرابطة التي تصهر أبناءه في بوتقة اللقاء والتفاهم، وهي مستودع تراث الأمة وذاكرتها وحصنها.

يقول الرُصافي:

وتجمعنـــا جوامـــعُ كبريـــاتٌ وأولهـــن ســـيّدةُ اللغـــاتِ

كما يقول أمير الشعراء أحمد شوقي:

ويجمعنـــا إذا اختلفـــت بـــلادٌ بيـــانٌ غيـــرُ مختلـــفٍ ونطـــقُ

ومن هنا ندرك لِمَ اتخذ المستعمرون من بين أساليب محاربة الأمة العربية الإسلامية إبعادَ اللغة العربية الفصيحة عن واقع الحياة، لأنها الرابطة التي توحد بين أبناء الأمة. ولما أخفقوا في فرض لغاتهم في أثناء احتلالهم للوطن العربي راحوا يصمون لغتنا العربية بالتخلف وعدم مواكبة روح العصر، وأنه إذا أراد أبناء العربية اللحاق بركب العصر فما عليهم إلا أن يهجروا اللغة الفصيحة، ويعتمدوا العامية ويكتبوا بالأحرف اللاتينية، ذلك لأن العامية عامل تفريق بين أبناء الأمة، في حين أن الفصيحة عامل توحيد.

وفي ظلال العولمة حالياً ما تزال الحملة على الفصيحة مستمرة ومستعرة طمساً للهوية العربية، وقطعاً للعلاقة الأفقية بين العرب، وقطعاً للعلاقة العمودية مع تراث الأمة، التراث الذي خلّفه لنا الآباء والأجداد.

وفي البعد الديني، تعد لغتنا العربية هوية لأبناء أمتنا العربية الإسلامية، فهي اللغة الأم التي وحدت بين العرب في مواضي الحقب بطريق القرآن الكريم الذي نزل به الروح الأمين على قلب الرسول العربي الكريم (ص) آيةً لنبوته، وتأييداً لدعوته، ودستوراً لأمته.

ونزل القرآن الكريم بلهجة قريش لأن قريشاً كانت أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة كما يقول أحمد بن فارس في كتابه «الصاحبي في فقه اللغة»، وتأثرت اللغة العربية بالقرآن الكريم فاتسعت مادتها، وتشعبت أغراضها ومعانيها، وتهذبت ألفاظها، ورقت أساليبها، وأكسب القرآن الكريم اللغة العربية عذوبة في اللفظ، ورقة في التراكيب، ودقة في الأداء، وقوة في المنطق، وثروة في المعاني.

ويعد القرآن الكريم سياجاً للغتنا حفظها من الضياع، وصانها من الاضمحلال والزوال على الرغم من الكوارث التي اجتاحت الأمة، ومن الهجمات التي ابتليت بها عبر العصور، وما الفضل في صمود اللغة العربية أمام الهجمات الشرسة التي تعرضت لها الأمة والتحديات العنيفة التي واجهتها إلا للقرآن الكريم.

وكان ممن تخوفوا من صمود اللغة العربية لارتباطها بالقرآن الكريم «غلادستون» رئيس وزراء بريطانيا الذي قال منذ أكثر من قرن: «ما دام هذا القرآن بيد العرب فلن تتمكنوا منهم»، كما أشار إلى ذلك المستشرق الألماني «بيكر» عندما قال: «لا سبيل إلى الوصول إلى الشرق ما دام هذا القرآن موجوداً».

وفي البعد التربوي، أكدت البحوث والدراسات العلمية أن من يدرس بلغته الأم يتمكن من الفهم والاستيعاب أكثر ممن يدرس بلغةٍ غير لغته، ذلك لأن ثمة رابطة لا تنفصم بين الفكر واللغة.

ومن هنا كانت الدعوة إلى استخدام اللغة الأم في التعليم الجامعي أمراً يتفق وطبيعة الحياة، ولقد أبدى مدير منظمة الصحة العالمية استغرابه من تدريس الطب في الجامعات العربية باللغات الأجنبية، وليس باللغة الأم، وهو يرى أن التعليم بغير العربية في جامعات الوطن العربي ظاهرة تخلف ليس لها أي مبرر، وتتنافى مع قرارات منظمة الصحة العالمية الداعية إلى تعليم الطب باللغة الأم.

وفي بعد الأمن الثقافي، تعد الثقافة الحصن الأخير للأمة، فإذا سقط هذا الحصن سقطت الأمة لا محالة، واللغة هي أمارة على شخصية الأمة وذاتيتها الثقافية، ولا تتجلى الذاتية الثقافية لأي أمة إلا عبر لغتها القومية، لأن الذاتية الثقافية تتمثل في التراث الفكري وفي الرؤى الحضارية للمجتمع. وثمة ضرورة من زاوية الأمن الثقافي لإيقاف الغزو الفكري والتبعية الأجنبية. ويبقى الفكر العربي ناقصاً وغريباً إذا لم يقرأ أو يكتب أو يفكر فيه بالعربية ليقف على أرض صلبة في مواجهة الاستلاب والهيمنة والتبعية الأجنبية.

إلا أن التمسك باللغة الأم والحفاظ عليها، والعمل على سيرورتها وانتشارها، لا يعني ذلك كله الانغلاق، ونحن في عصر التفاعل العالمي على مختلف المستويات، ذلك لأن الدعوة إلى الانغلاق منافيةٌ لجوهر أمتنا وحضارتنا العربية الإسلامية، ولا بدّ من إتقان اللغات الأجنبية إلى جانب إتقان العربية خدمة لقضايا الأمة وأمنها الثقافي.

ثالثاً - الواقع اللغوي

إذا ألقينا نظرة على واقع لغتنا العربية على نطاق الساحة القومية فإننا نلاحظ أن دساتير الدول العربية تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، إلا أن الممارسات تدل على أن ثمة هوة بين ما تنص عليه الدساتير وما يطبق على أرض الواقع، فلقد حددت مؤتمرات التعريب وندواته التي عقدت في وطننا العربي في النصف الثاني من القرن الماضي أن تكون سنة ٢٠٠٠ سنة التعليم باللغة العربية في جميع الجامعات والمعاهد العربية، وأكد هذا التوجه مؤتمر وزراء الصحة العرب ومؤتمر وزراء التعليم العالي العرب في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، وها نحن أولاء في سنة ٢٠٠٨ ما نزال نرى أن معظم الكليات العلمية في الجامعات الرسمية والخاصة تدرس باللغة الأجنبية، وانتقل ذلك إلى كليات العلوم الإنسانية، وما نزال نسمع صيحاتٍ تنطلق في بعض المؤتمرات التي عقدت في مطلع هذا العام في بعض عواصم الأمة تسأل: هل العربية قادرةٌ على استيعاب معطيات العصر؟

وهل يتمكن الطالب الذي يدرس بلغته الأم، العربية الفصيحة، من مواكبة التفجر المعرفي والتقدم العلمي؟ وما نزال نرى أن ثمة جنوحاً في مؤسساتنا التعليمية نحو استخدام اللغات الأجنبية على حساب لغتنا الأم.

وفي دراسة تحليلية قامت بها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الألكسو» في النصف الثاني من التسعينيات شملت خمسة عشر قطراً عربياً للوقوف على استخدام لغة التعليم في العملية التعليمية التعلمية تبين ما يلي:

١- مرحلة التعليم الأساسي وتشمل المرحلتين الابتدائية والإعدادية: تدرس المواد العلمية والاجتماعية باللغة الأجنبية في مدارسَ خاصة وتجريبية في دولتين.

٢- مرحلة التعليم الثانوي: ثمة مدارسُ رسمية وخاصة تعلم فيها المواد بلغة أجنبية في ثلاث دول عربية.

٣- مرحلة التعليم الجامعي: تدرس العلومُ الأساسية بلغة أجنبية كلياً في ست دول عربية، وجزئياً في خمس دول، والعلومُ الطبيعية تدرس كلياً بلغة أجنبية في سبع دول عربية وجزئياً في ثلاث دول، والعلومُ الهندسية تدرس كلياً بلغة أجنبية في عشر دول عربية، وجزئياً في ثلاث دول، والعلومُ الاجتماعية والإنسانية تدرس بلغة أجنبية جزئياً في سبع دول[١].

ومن ناحية أخرى نرى أن اللغة العربية الفصيحة لا تحاصر في المؤسسات التعليمية فقط، وإنما تحاصر أيضاً في مواقف الحياة الأخرى، فنرى نفراً من أبناء الأمة يعتقد أن في استخدام اللغة الأجنبية أمارةً على التقدم والعلم والأناقة في الوقت الذي يرى فيه أن في استخدام اللسان العربي دلالةً على التخلف.

---

(١) شحادة الخوري - واقع اللغة العربية عربياً ودولياً - مجلة التعريب - السنة الحادية عشرة - العدد الحادي والعشرون - ٢٠٠١ - ص٣١.

وها هي ذي الأم في الطبقات الحريرية تخاطب أبناءها باللسان الأجنبي، وها هو ذا الموظف يخاطب زبونه باللسان الأجنبي ليظهر نفوذه، وها هو ذا المثقف يطعم كلامه بالكلمات الأجنبية دلالة على ثقافته العصرية، وها هي ذي الشركاتُ على الأرض العربية تعلن عن حاجتها إلى موظفين يتقنون اللغة الأجنبية، وها هي ذي المراسلاتُ بين المصارف تستخدم الأجنبية، وها هي ذي الإعلاناتُ في الطرقات وفي الساحات العامة وعلى واجهات المحال التجارية تستخدم الكلماتِ الأجنبيةَ ويمانع أصحابُها ويحتجون إذا ما طلب إليهم استبدالُ العربية بالأجنبية.

ونلاحظ في الوقت نفسه أن العاملين والعاملات من الجنسيات الأجنبية على الأرض العربية ليسوا في حاجة إلى أن يتعلموا العربية لأنهم يَقْضون حاجاتهم وينفذون متطلباتهم باستخدام الأجنبية مع أبناء العربية الذين تنازلوا عن لغتهم القومية ليتحدثوا مع هؤلاء بلسانهم أو بلسانٍ أجنبي آخر.

كما نلاحظ أن المؤتمراتِ العلميةَ التي تعقد في منطقتنا العربية يتم استخدامُ اللغةِ الأجنبية في بعضها على الرغم من أنها تعالج موضوعاتٍ عربيةً والذين يحضرون من الجنسية العربية، ولِمَ نذهب بعيداً فها هم أولاء ممثلونا في المحافل الدولية يستخدمون الأجنبية في مداخلاتهم ومناقشاتهم وإلقاء كلماتهم على الرغم من أن لغتنا العربية معتمدة بين اللغات العالمية الحية في الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها «الإنجليزية، الفرنسية، الإسبانية، العربية، الروسية، الصينية»، ونسأل: كيف نطلب من الآخرين أن يحترمونا ونحن لم نحترم أنفسنا وهويتنا ولغتنا المعبرة عن ذاتيتنا الثقافية وطابع أمتنا؟

ولم يكن هذا الانحسار للعربية لصالح الأجنبية مقتصراً على استخدام هذه الأخيرةِ فقط، وإنما كان ثمة انحسارٌ آخرُ لها في أجهزة الإعلام التي تستخدم العامية في الأعم الأغلب في برامجها، وفي المسرحيات التي تنفذ بالعامية، وفي المسلسلات التلفزية التي تعرض بالعامية، وفي شرح الدروس في العملية التعليمية التعلمية بالعامية في أغلب الأحيان.

وهذه الممارسات كلها تحدث في جو من الإهمال، وترك الأمور تتطور كما كتب لها، فليس هناك قرارٌ تعريبٍ جدي ولا قرارٌ مضاد، وهذا الإهمال يعني في الحقيقة استمرار التخلف والتبعية والأمية، ذلك لأن كل قرار يستهدف التقدمَ والتطورَ يتساوى منطقياً مع قرار التعريب، فمضمون القرارين واحد يتمثل في سياسة قومية تخطط لمستقبل عربي، ولن يَتِمَّ أيُّ إصلاح في حال غياب سُلْطةٍ لها نفوذ على الصعيد القومي «ولن تجرؤ السلطات الخاضعةُ لمنطق الإقليمية على تبني الإصلاح لأنها تعتمد الازدواجية السياسية، فهي تحافظ في دساتيرها على اعتماد العربية الفصيحة لتكسب قدراً من الشرعية أمام جماهيرها، وتفسحَ في المجال لنشر لسان أجنبي لتحقيق قدر من التحديث أمام الآخرين، وتتركَ الحرية للهجات العامية لتضمنَ قدراً من الاستقلال الداخلي على حدّ تعبير الباحث المغربي عبد الله العروي»[1].

ومن الملاحظ على الصعيد العالمي أن أمماً متعددة اعتمدت لغتها الأم في شؤون حياتها ولم تكن للغاتها عراقةُ لغتنا العربية في مسيرة الحضارة البشرية فها هي ذي كوريا والفيتنام ورومانيا وبلغاريا وفنلندا واليونان... الخ تدرس بلغاتها الوطنية، وها هو ذا الكيان الصهيوني يعيد لغة ميتة منذ ألفي سنة إلى الحياة، وتبقى العربيةُ ذاتُ البعد الحضاري ولغةُ القرآن الكريم مستبعدةً ومعزولةً عن الاستخدام في أغلب جامعات وطننا العربي ومؤسساته العلمية، وهذا ما يدعونا إلى السؤال: لِمَ هذا التردد والإمهال والتسويف؟ أما آن لهذا الموضوع أن يحسم؟ وأين تكمن المشكلة؟ وما أبعادُها؟

وإذا حاولنا رصد بعضَ أبعاد هذا الواقع ألفينا أن من هذه الأبعاد:

١- **التلكؤ في إصدار القرار السياسي:** إن التسويف لا يحسمُهُ إلا قرار سياسي، ولنتخذ من التجربة السورية مثالاً فقد ربطت سورية بين الإيمان بمكانة لغتها الأم وقدرتها على مواكبة روح العصر واستيعاب معطياته

---

(١) عبد الله العروي - ثقافتنا في ضوء التاريخ - المركز الثقافي العربي - بيروت - ١٩٨٨ - ص٢٨.

وقاناته، وبين تنفيذ هذا الإيمان ممارسة وسلوكاً وأداءً في الكليات الجامعية منذ أن افتتحت الجامعة السورية في عام ١٩١٩، وقد أشاد السيّد «بونور» مدير المعارف العام في المفوضية العليا إبان الانتداب الفرنسي بهذا المنحى، فها هو ذا يقول مخاطباً أساتذةَ الجامعة السورية في احتفال أُعد بالجامعة: «لستم مخطئين في اختياركم اللغةَ العربية للتدريس، بل كونوا واثقين أنكم أصبتم صنعاً باختيارها، فإن من يزعمون أن اللغة العربية غيرُ صالحة للتعبير عن مصطلحات العلم الحاضر هم على خطأ مبين، فالتاريخ يثبت أن لغة الضاد كسائر اللغات الأخرى غنيةٌ باشتقاقها، وكافيةٌ بكثرة تراكيبها للتعبير عن الأفكار الجديدة والارتباطات الحديثة التي تربط تلك الأفكار، وأن فلاسفة العرب حينما نقلوا في القرن التاسع إلى لغتهم رسائلَ أرسطو طاليس تمكنوا من نقل العلوم إلى لغتهم كما في عهد ابن سينا والغزالي وابن رشد، فما يُنكر أحد والحال هذه أن اللغة العربية صالحة لمماشاة اللغات الأخرى وللتعبير عن الأفكار العلمية الحديثة، واعلموا أن اندفاعكم إلى إيجاد مؤسسة علمية كبيرة عربيةِ اللسان هو على ما أرى أكبرُ دليل على حذاقتكم فظلوا محافظين على هذه الأداةِ البديعةِ التي نحن مدينون لها بكثير من الأعمال الباهرة وبعدد من الأشكال الجميلة التي تجلى بها الفكر البشري».

ويتابع قائلاً: «أتمنى ألا تضيعوا هذا الاحترامَ المقدر للغتكم، لأن من يدافع عن لغته يدافع عن أصله وعن حقه وعن كيانه وعن لحمه ودمه وإنكم تفهمتم هذا الأمر جيداً»[١].

ولو غدا التعريب قضيةً سياسية في الدول العربية الأخرى يعتمدها أصحاب القرار السياسي انسجاماً مع تطلعات الجماهير الشعبية كما فعلت سورية لما بقي التعريبُ متعثراً، على أن يتحول اتخاذ القرار إلى واقع ملموس لا دعوة نظرية وحماسة في الخطب السياسية، وإنها لمفارقة عجيبة أن تبدأ سورية بالتعريب منذ ما يقرب من قرن، وشقت مسيرة التعريب فيها

---

(١) مجلة المعهد الطبي العربي - السنة الثامنة - ١٩٣٠ - ص٤٥.

طريقها بكل نجاح واقتدار، في الوقت الذي نسمع فيه حاليا أصواتاً في بعض جامعات وطننا العربي تشكك في قدرة لغتنا على استيعاب علوم العصر وتقاناته، وتدعو إلى استخدام اللغات الأجنبية مكان العربية في ميادين الهندسة والطب والعلوم البحتة والتطبيقية متجاهلة أن الأمم صغيرَها وكبيرَها لا تتخلى عن هويتها وعنوان شخصيتها ورمز كيانها متمثلاً في لغتها القومية.

٢- **غياب التخطيط اللغوي:** ومع غياب السياسة اللغوية يغيب التخطيط اللغوي الذي يوضع في ضوء تلك السياسات والاستراتيجيات، ولكم كنا نتمنى على منظمتنا العربية للتربية والثقافة والعلوم لو وضعت خطة لغوية على غرار الخطة الشاملة للثقافة العربية، وعلى غرار إستراتيجية تطوير التربية العربية، وإستراتيجية تعليم الكبار ومحو الأمية، وإستراتيجية العلوم والتقانة، أو أن يقوم بوضعها اتحاد المجامع اللغوية العربية.

وكما كانت سورية سباقة في موضوع التعريب، فقد كانت سبّاقة أيضاً في وضع خطة عمل وطنية للتمكين للغة العربية بناء على القرار الجمهوري رقم /٤/ تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٦، وكان لي شرفُ رئاسةِ اللجنة التي قامت بوضع خطة العمل الوطنية للتمكين.

٣- **التأخر في وضع المصطلحات:** ثمة تدفقٌ كبير في مصطلحات عالم التقانة والمعلوماتية، وتفجر معرفي متسارع لم تتمكن منظماتُنا ومجامعنا اللغوية واتحاداتنا المتخصصة من مواكبته، الأمرُ الذي أدى إلى شيوع المصطلح الأجنبي حتى إذا ما وضع البديل العربي، كان ثمة عزوف عنه واستمرار في استخدام المصطلح الأجنبي، وهذا يُلقي بالمسؤولية على عاتق الوزارات المعنية في الدول العربية وعلى الشركات والجهات المستوردة التي تسمح بدخول السلع والأجهزة والبرمجيات ونحوها قبل عرض الكلمات الأجنبية على مجامع اللغة على نحو ما تقوم به بعض الدول التي تحترم لغاتها وتحافظ على نقائها كفرنسا، كما يُلقي بالمسؤولية أيضاً على عاتق جامعاتنا ومجامعنا اللغوية التي تتأخر في وضع المصطلحات العربية البديلة، ولا بدّ

من الإشارة إلى أن العبرة ليست في وضع المصطلحات وتوليدها ووضعها في معاجمَ متخصصة، وإنما العبرة في الاستخدام في مناحي الحياة ومراحل التعليم ومراكز البحوث ليستخدمه الناس ويغدوَ مألوفاً في الاستخدام.

٤- **تشتت الجهود وعدم التنسيق بين العاملين في الميدان اللغوي:** من يلقِ نظرة على واقع الخريطة اللغوية في الوطن العربي يجد أن هناك جهوداً بذلت، بعضها فردي، وبعضها جماعي، بعضها قامت به مؤسسات خاصة، وبعضها الآخر قامت به مؤسسات قومية، منها ما قامت به مجامعُ لغوية، ومنها ما قامت به الجامعات. ومن هذه الجهود ما تم في الوطن العربي، وجهود قامت بها هيئات أجنبية. وإن تنوع هذه الجهودِ يرسم أمام المرء خريطة زاخرة للخطوط، ولكنها خطوط متداخلة ومتشابكة، تمثل تكامل الجهود وتقاطعَها وتواصلَها وانقطاعَها، إقليميتَها وقوميتَها، مشكلاتِها الجزئيةَ ومشكلاتِها الكلية، اتساعَها وضيقها، حذرَها وتلكؤها واندفاعَها حتى ليتعذرَ أن تهتدي إلى الوحدة بينها[1].

تلك هي صورة لخريطة التعريب كما رسمها أستاذنا المرحوم الدكتور شكري فيصل في الثمانينيات من القرن الماضي، وهي الصورة نفسها ونحن في العقد الأول من الألفية الثالثة، لا بل زادت الصورة قتامةً: جهودٌ مشتتة، وغيابٌ في التنسيق، ولقد قاد هذا التشتت إلى نوع من الجهالة حتى غدا طبيعياً أن يجهلَ بلد ما كان يجري في البلد الآخر، وألا تعرف جامعة ما يكون قد نفذ أو ترجم في جامعات أخرى.

٥- **عدم الجدية في متابعة التنفيذ:** ما أكثر الندوات والمؤتمرات التي عقدت لمعالجة القضايا اللغوية! وما أكثر التوصياتِ التي خلصتْ إليها! وما أكثر التوصيات التي تكررت بين مؤتمر وآخر وندوة وأخرى! وما أقل ما نفذ من تلك التوصيات! وليس ثمة من يتابع التنفيذ على أرض الواقع، فلا لجانَ

---

(١) الدكتور شكري فيصل – المؤتمر والندوات التي عقدتها المنظمات والهيئات العربية حول تعريب التعليم الجامعي في مجالات المصطلح العلمي والترجمة والتأليف – عرض ودراسة – ١٩٨٢ – ص٥٠.

للمتابعة، ولا مسؤولَ يتابع، ولا إلزامية للجهات المعنية، فتوصيات المجامع اللغوية وقراراتها غير ملزمة ويا للأسف!

٦- **فتور الانتماء:** إن الإحساس العالي بالانتماء القومي في ظلال العولمة يجيء في مقدمة منظومة القيم، وإذا فتَرَ هذا الانتماء وضَعُف يتحلل الإنسان من قيمه ويتخلى عن كثير من دعائم إنسانيته إلى جانب تخليه عن قوميته، والتحلل من الانتماء سلسلة متى بدأت تلاحقت تأثيراتها ومضاعفاتها، والنتيجة واحدة هي أن يخسَرَ الإنسان نفسه، وتخسَرَ الأمة هويتها.

إن عمق الانتماء إلى الأمة يذلل الصعاب، ذلك أن التريث في حسم موضوع كياني لأمتنا يتعلق بهويتها وانتمائها وحضارتها وعقيدتها أمر يستلزم الإيمان والإحساس العالي بالمسؤولية والإقدام، ورحم الله محمد عبد الكريم الخطابي الذي قال له بعض رفاقه عندما أعلن ثورته: «فلننتظر حتى تكون لدينا أسلحة» فأجابهم: «تحولوا إلى مجاهدين تأتكم الأسلحة، والسلاح الأول هو أن تؤمنوا بالواجب وضرورة القيام به».

ولو رحنا نتعرف على واقع الأداء اللغوي إن في العملية التعليمية التعلمية أو في خارجها لوجدنا أن ثمة شكوى من الضعف في الأداء اللغوي من جهة، ومحاصرة العامية والأجنبية للعربية الفصيحة من جهة أخرى، ومن مظاهر هذه الشكوى:

١- إعراض سواد الناس عن استعمال العربية السليمة إن في العملية التعليمية التعلمية أو في خارجها، والجنوح إلى استخدام العامية والألفاظ الأجنبية في مختلف مجالات الحياة، وتفاقمت ظاهرة إطلاق التسميات الأجنبية والعامية على المحال التجارية وفي العلامات التجارية على المنتجات الوطنية وعلى المصانع والمعامل والمطاعم والفنادق والمقاهي والشركات والنوادي وفي الإعلانات التي توضع في الشوارع والمحال العامة أو التي تبث عبر وسائل الإعلام، وفي المطويات والنشرات والإعلانات واللافتات... الخ، إذ إن العامية الهجينة تسري كالنار في الهشيم على لسان بعض المذيعين ومقدمي البرامج في المسلسلات التلفزيونية والمسرحيات... الخ.

٢- كثرة الأخطاء اللغوية التي يرتكبها المتعلمون والمعلمون في داخل المدارس والمعاهد والجامعات، والتي يرتكبها الخريجون والعاملون في مختلف مرافق المجتمع في مناشطهم اللغوية قراءة ومحادثة وكتابة.

وقد ورد في مقدمة كتاب جامعي يدرس على الطلبة الإهداء الآتي:

«وأهدي هذا العمل المتواضع إلى «اللذين» يعرفون معنى العطاء والتضحية والدي ووالدتي ومن تشبه «بهم»

وإلى اللذين «يعرفوا» الحق و«يناصروه»، وللقراء المعذرة لأنهم كانوا «ينتظروا» أكثر مما قدم».

٣- القصور في عملية التعبير اللغوي، ويتبدى هذا القصور لدى المتخرجين في مدارس التعليم العام والجامعي، وذلك في إلقاء الكلمات في المناسبات المختلفة، وفي إعداد محاضر الجلسات وأصول تقديم الطلبات وملء الاستبانات... الخ.

٤- القصور في تمثل المقروء وإدراك ما وراء السطور والغايات البعيدة التي يرمي إليها المؤلفون في عصر اختلت فيه المعايير، واختلط الزيف بالحقيقة، ودس فيه السم بالعسل.

٥- العزوف عن القراءة الحرة لدى متعلمينا وعدم الإقبال عليها في الأعم الأغلب، وقد انتقل هذا الداء إلى المعلمين وفي مجال تخصصهم، ونحن في عصر تتفجر فيه المعارف خلال عدة أشهر.

٦- الفقر في الرصيد الحفظي من الشواهد الشعرية والنثرية، وقد يعجب أحدنا عندما يفاجأ بأن ثمة من يحمل الإجازة في العربية، ولا يحفظ شواهد شعرية من العصور الأدبية على الرغم من أهمية حفظ الشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر القديم في إغناء التعبير، وتقويم القلم واللسان من الاعوجاج والزلل.

٧- عدم تمكن بعض المتخرجين من البحث في المعاجم عن كثير من الكلمات مما يدل على نقص في كفاياتهم.

٨- القصور في إكساب المتعلمين مهارات التعلم الذاتي، على أن التعلم الذاتي هو أساس للتعلم المستمر.

ومن العوامل التي رأى الباحثون أنها مؤثرة في هذا الوضع اللغوي ومؤدية إليه:

أ - في العملية التعليمية التعلمية:

١- قلة الاهتمام بالطفولة المبكرة على أنها المرحلة الذهبية لاكتساب اللغة بصورة عفوية إذا توافرت البيئة المشجعة والسليمة.

٢- ضبابية أهداف تعليم اللغة في أذهان القائمين على تعليمها.

٣- الخلل في محتوى المناهج والبعد بينه وبين لغة الحياة النابضة الزاخرة.

٤- القصور في ضبط الكتب كافة بالشكل في مرحلة التعليم الأساسي، وما يخشى منه اللبس في المراحل التالية.

٥- جفاف القواعد النحوية وكثرة التأويلات منها والفصل بين النحو والمعاني غالباً.

٦- قلة توافر القدوة الحسنة من المعلمين كافة في التحدث بالفصيحة.

٧- قلة تشذيب إجابات المتعلمين بالعامية وعدم إسباغ ثوب الفصيحة عليها.

٨- قلة المناشط اللغوية التي يمارسها المتعلمون بالفصيحة.

٩- القصور في طرائق تعليم اللغة وتعلمها وغلبة الطرائق التلقينية الإلقائية.

١٠- القصور في استخدام التقنيات التربوية في العملية التعليمية التعلمية.

١١- القصور في أساليب التقويم الموضوعية لقياس المهارات العقلية العليا من فهم وتمثل واستيعاب ونقد وتقويم وتفاعل...

١٢- ضعف إعداد المدرسين.

١٣- ندرة كتب المطالعة الحرة.

١٤- سوء اختيار الكتب المدرسية.

١٥- العزلة بين فروع اللغة والمواد الأدبية والعلمية الأخرى.

١٦- جمود اللغة من قبل اللغويين المتشددين، الأمر الذي نفرّ بعضهم من اللغة لكثرة ما يقال لهم هذا خطأ.

ب - في البيئة الخارجية:

١- عدم توافر القدوة الحسنة في البيت في استخدام العربية والاهتمام بها من الأهل بسبب وجود نسبة من الأميين من جهة وقلة الوعي اللغوي لدى الأغلبية من جهة أخرى.

٢- الإحساس بعقدة التصاغر تجاه الثقافة الأجنبية لدى شريحة من الأهلين والتباهي لديها بدراسة أبنائها اللغة الأجنبية في المدارس الخاصة على حساب العربية.

٣- سيرورةُ العامية في البيت والشارع والباحة وانتشارُها في مختلف المناشط الحياتية.

٤- الكتابة الزاخرة بالأغلاط اللغوية وبالعامية في الإعلانات واللافتات وعلى واجهات المحال...

٥- تسمر ناشئتنا أمام المسلسلات التلفزية ساعات، وهي تبث بالعامية، وأمام العروض المسرحية وقد أخرجت ومثلت بالعامية أيضاً.

٦- قلة البرامج التلفزية الموجهة إلى الأطفال بالعربية المبسطة.

٧- قلة الصناعات الثقافية الموجهة إلى الأطفال، وتحمل الطابع العربي.

٨- وجود الأخطاء اللغوية في بعض القرارات والبلاغات الصادرة عن بعض الجهات الرسمية، وفي المراسلات بين دوائر الدولة ومؤسساتها.

المرتجى

بعد أن تعرفنا الواقع اللغوي والتحديات التي تواجهها لغتنا العربية، كان علينا أن نضع بعض الصوى على المسير، ومنها:

١- **غرس الاعتزاز بلغتنا الأم في نفوس أبناء الأمة انتماءً وتمثلاً ومحبة وحماية** لأسباب دينية وقومية ووطنية وحضارية، وجميل جداً ما ورد في «فقه اللغة وسر العربية» للثعالبي: «من أحب الله أحب رسوله المصطفى (ص)، ومن أحب النبيَّ العربي أحب العرب، ومن أحب العرب أحب اللغة العربية، ومن أحب العربية عني بها، وثابر عليها، وصرف همته إليها».

وجميل أيضاً قول شاعرنا العربي:

إني أحبك كي أبقى على صلة ... بالله، بالأرض، بالتاريخ، بالزمن

أنت البلاد التي تعطي هويتها ... من لا يحبك يبقى دونما وطن

ولكم هي سامية دعوة السيّد الرئيس بشار الأسد في خطاب القسم عندما يقول: «عندما تضعف اللغة العربية، من السهل أن يضعف أي ارتباط آخر لنا سواء بالنسبة للوطن، بالنسبة للقومية، أو بالنسبة للدين، فهذه الأمور ترتبط باللغة، ويجب إيلاء اللغة العربية التي ترتبط بتاريخنا وثقافتنا وهويتنا كل اهتمامنا ورعايتنا كي تعيش معنا في مناهجنا وإعلامنا وتعليمنا، كائناً حياً ينمو ويتطورُ ويزدهر، ويكونُ في المكانة التي يستحقها جوهراً لانتمائنا القومي، ولكي تكون قادرة على الاندماج في سياق التطور العلمي والمعرفي في عصر العولمة والمعلومات، ولتصبح أداة من أدوات التحديث ودرعاً متينة في مواجهة محاولات التغريب والتشويش التي تتعرض لها ثقافتنا».

ويتابع قائلاً: «لقد أعطينا في سورية اللغة العربية كل الاهتمام، وتبوأت موقعاً رفيعاً في حياتنا الثقافية منذ وقت مبكر. ومطلوب منا اليوم استكمال جهودنا للنهوض بها، ولاسيما في هذه المرحلة التي يتعرض فيها وجودنا القومي لمحاولات طمس هويته ومكانته، والذي يشكل التمسك باللغة العربية عنواناً للتمسك بهذا الوجود ذاته».

«ويجب أن نتذكر أن دعمنا لتعلم اللغات الأجنبية للوفاء بمتطلبات التعلم والتواصل الحضاري مع الآخرين ليس بديلاً عن اللغة العربية، بل محفز إضافي لتمكينها والارتقاء بها».

٢- **وضع سياسة لغوية واضحة على الصعيد القومي، وإصدارُ القرار السياسي اللازم لتطبيق هذه السياسة** ما دامت دساتير الدول العربية تنص على أن اللغة العربية هي اللغةُ الرسمية المعتمدة في هذه الدول، وبذلك يكون أي تساهل في هذا المجال إنما هو اعتداء على حقوق الشعب العربي في سيرورة لغته الأم على جميع الصعد. وإن التسويف في تطبيق التعريب في جامعاتنا ومعاهدنا لا يحسِمه إلا قرار سياسي، ولنتخذ من تجارب الأمم الأخرى معلماً نستهدي به في مسيرتنا، فها هي ذي جامعة الفيتناميين كانت تستعمل اللغة الفيتنامية في تدريس العلوم كلها، وعندما أصدر «هوشي مينة» أمره بالفتنمة الشاملة على الرغم من أن الفرنسةَ للمجتمع الفتنامي دامت أكثر من ثمانين سنة، طلب أساتذة كلية الطب في هانوي مقابلته ليخبروه بأن فتنمة الدراسات الطبية عملية مستحيلة بسبب جهل أساتذة كلية الطب وطلبتها للغة الفيتنامية، وطلبوا إليه العدول عن قراره أو إمهالَ تطبيقِ الفتنمة على كلية الطب، واستمع القائد الفيتنامي لهم ساعاتٍ، ثم حسم الموقف في نهاية المقابلة قائلاً لهم: يسمح لكم بالتدريس باللغة الفرنسية بصورة استثنائية هذه السنة فقط، مع ضرورةِ تعلمكمِ وطلبتكم اللغةَ الفيتناميةَ الوطنيةَ في خلال أشهر الدراسة التسعة على أن تجريَ الامتحاناتُ وفي سائر المستويات في نهاية السنة باللغة الفيتنامية، ثم تستأنفُ الدراسةُ في السنة المقبلة باللغة الفيتنامية[١].

٣- **وضع خطة لغوية على الصعيد القومي** ينهض بها اتحاد المجامع اللغوية العربية بالتنسيق والتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على أنها إحدى الجهات المختصة في جامعة الدول العربية، على أن تستأنس بها الدول العربية في وضع خططها الوطنية، ويمكن الاستئناس في هذا المجال بخطة العمل الوطنية للتمكين للغة العربية التي وضعتها لجنة التمكين للغة العربية في

---

(١) الدكتور محمود السيّد - في قضايا التعريب - مطبعة العجلوني - دمشق - ٢٠٠٢ - ص٣٩.

سورية، والتي تم فيها توزيع الأدوار على جميع الجهات المسؤولة في المجتمع بغية العمل على أن تقوم كل جهة بتنفيذ ما طلب إليها في هذه الخطة تنقية للبيئة اللغوية من التلوث، وحفاظاً على السلامة اللغوية.

٤- **وضع خريطة بحثية على المستوى القومي لمعالجة مشكلات تعليم اللغة العربية** وتعلمها بالأساليب العلمية والتجارب الميدانية، وكفانا الاعتماد على الاجتهادات الشخصية والانطباعات الذاتية في معالجة مشكلاتنا اللغوية، على أن يَتمّ التنفيذ بإشراف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الألكسو»، وبالتنسيق مع اتحاد المجامع اللغوية العربية واتحاد الجامعات العربية.

٥- **تفعيل الجمعيات الخاصة والأهلية التي شكلت في بعض دولنا العربية** لحماية اللغة العربية ودعمُها ببعض ما تحتاج إليه لتأدية رسالتها في التوعية اللغوية من جهة، وفي تنقية البيئة من التلوث اللغوي من جهة ثانية.

٦- **العمل الحثيث على زيادة المحتوى الرقمي العربي على الشابكة «الإنترنيت»** نظراً لتزايد أهمية اللغة في مجتمع المعرفة وفي الاقتصاد القائم على المعرفة على أن تقوم وزارات التعليم العالي والبحث العلمي بالتنسيق مع وزارات الثقافة والاتصالات والجمعيات المعنية في تنفيذ هذا المسعى.

٧- **تعزيز دور مجامع اللغة العربية في وطننا العربي في تعريب العلوم والتقانة** ونشرِ إنجازاتها وتعميمها على جميع قطاعات التنمية، على أن تكون قرارات المجامع ملزمة لجميع الجهات المعنية، ولن يَتمّ هذا التوجه إلا بإعادة النظر في قوانين هذه المجامع لتغدو مساعدة على التنفيذ بموجب نصوص موادها.

٨- **إيلاء الأهمية لاستعمال اللغة العربية السليمة في الإعلام العربي وفي الإعلان** نظراً لأهمية ذلك في التوعية والمحاكاة. ومن يلقِ نظرة عابرة على واقع إعلامنا العربي يجد أنه واقع مر ويا للأسف!

إذ إن ما تبثه القنوات الفضائية العربية وما أكثر هذه القنوات! وما تحفل به الإعلانات وما أتفه ما تضمنته هذه الإعلانات في الأعم الأغلب! إنما ينأى ذلك كله عن استعمال اللغة العربية السليمة في معظمه من جهة، وتهيمن عليه

اللهجات العامية من جهة أخرى، ويزخر بالقيم المنافية لأصالة الأمة، إذ إنه يعمل على تسطيح الثقافة وهشاشتها من جهة ثالثة عندما يعزز قيمَ الاستهلاك والتفكيرَ الخرافي، ويستثير الغرائز والشهوات، ويمجد العنف، وينظر إلى الدنيا على أنها مسألة حظوظ.

٩- **تفعيل الترجمة إلى اللغة العربية ومنها إلى اللغات الأخرى** لأن نسبة ما يترجم في هذا المجال ضئيلةٌ جداً، وهذا ما يدعو إلى زيادة هذه النسبة عبر دعم مراكز الترجمة ومنظماتها على نطاق الساحة العربية، ووضعِ الإمكانات اللازمة من أمور مادية وتهيئة أطر بشرية قادرة وكفية للقيام بهذه المهمة خدمةً لعملية التعريب، وحبذا لو يَتمُّ دعم المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر التابعِ للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على أنه الجهة المعنية على الصعيد القومي.

١٠- **تعزيز تحقيق التراث العلمي العربي وكشف النقاب عن المخطوطات العلمية العربية**، إن في داخل الوطن العربي وإن في خارجه كالمتحف البريطاني في لندن، والمكتبة الأهلية بباريس، والأسكوريال في إسبانيا، والمكتبة السليمانية في استانبول... الخ. وتكليف الباحثين في الدراسات العليا في معهد التراث العلمي العربي في جامعة حلب بسورية القيام بدور فعال في هذا المجال.

١١- **وجوب التكامل والتنسيق بين الجهات العاملة في ميدان التعريب** على نطاق الوطن العربي حرصاً على الجهود المبذولة، وتوحيداً للرؤية الفكرية، وتجنباً لتكرار التوصيات من غير تنفيذ لها.

١٢- **ثمة أمنية طالما دعونا إلى تحقيقها**، وما نزال ندعو، **وهي أن تتكون عادات القراءة** لدى مواطنينا، بحيث يغدو الكتاب الصديق الصدوق الذي لا يمل المرء مصاحبته، ويغدو مرافقاً لكل منا في حلّه وترحاله، لأن في القراءة غذاءً للعقول وطباً للنفوس، ولقد قال شاعرنا العربي:

كتابي فيه بستاني وروحي ... ومنه سميرُ نفسي والنديمُ
يجالسني وكل الناس حربٌ ... ويسليني إذا عرت الهمومُ
ويُحيي لي تصفحُ صفحتيه ... كرامَ الناس إن فقد الكريمُ
إذا اعوجَّت عليَّ طريق قومي ... فلي فيه طريق مستقيمُ

والقراءة المطلوبة هنا ليست قراءة ما بين السطور وإنما هي قراءة ما وراء السطور وإدراك الغايات البعيدة، إنها قراءة التفكير والنقد والتقويم والاصطفاء، قراءة تميز بين الزيف والحقيقة لأننا في عصر اختلط فيه الزيف بالحقيقة والسم بالعسل:

حتى تراءى لنا ذلُّ النفوس تقـىً والجبنُ عقلاً، وسوءُ الخلقِ كالشيم

ويتحمل المعلمون كما يتحمل الأهل مسؤولية كبيرةً في غرس الشغف بالقراءة في نفوس الأبناء.

١٣- **ضرورة العناية باكتساب اللغات الأجنبية وإتقانها**، على ألا يكون هذا الاكتساب على حساب لغتنا الأم، ولكن جميل جداً أن يتقن ناشئتنا لغتهم الأم، ولن يتقنوا لغة أجنبية أو أكثر تمشياً مع روح العصر. وفي تراثنا دعوة إلى هذا المنحى:

بقدر لغـاتِ المـرء يكثـر نفعُـهُ وتلك لـه عنـد الـشدائد أعـوانُ

فبادرْ إلى حفظ اللغـات مـسارعاً فكـلُّ لـسان بالحقيقـةِ إنـسانُ

١٤- **تذليل صعوبات الأداء اللغوي في عمليتي الإرسال والاستقبال**، ومن صعوبات الاستقبال عدم معرفة المستمع أو القارئ بالمعنى الذي يتحدث عنه الكاتب أو المتكلم لجهله بالموضوع أو لانخفاض رصيده المعرفي، وعدم معرفتهما بالرموز والمصطلحات المستخدمة وقلة تدريبهما على إدراك وظائف الكلمات في الجمل، وعدم حماستهما لبذل الجهد في القراءة أو الاستماع وعدم الدقة في الاستنتاج.

ومن صعوبات الإرسال عدم وضوح المعنى في ذهن المتكلم أو الكاتب وعدم اختيار الرموز الدالة على المعاني، والإيجاز المخل في عرض الفكر والتعقيد الذي يحدث في تركيب الجمل من حيث التقديم والتأخير، والفصل بين الأمور المتلازمة، والمغالاة في الرمزية.

١٥- **تنويع طرائق الأداء اللغوي**، وعدم الاقتصار على الطرائق المباشرة، إذ إن للطريقة غير المباشرة تأثيراً في النفس أكثر بكثير من الطرائق المباشرة.

الفصل الرابع

التجربة السورية في التعليم باللغة الأم

التجربة السورية في التعليم باللغة الأم(*)

نحاول في هذا البحث الموجز أن نتعرف حال اللغة العربية في مطلع القرن الماضي قبل تحرر سورية من الاحتلال العثماني لبلاد الشام، ومن الانتداب الفرنسي لسورية مدة خمس وعشرين سنة قبل الاستقلال، ومن ثم حالها بعد الاستقلال، واعتمادها لغة للتعليم في جميع مراحله، ونوضح الإجراءات المتخذة لدعم هذا التعليم، ونقف أخيراً على الخطة الوطنية للتمكين للغة العربية، وموقف السلطات العليا من هذا التمكين.

أولاً- حال اللغة العربية قبل الاستقلال

لقد كانت اللغة العربية مهمشة ومستبعدة أيام الحكم العثماني لبلاد الشام في مطلع القرن الماضي، إذ كانت اللغة التركية هي لغة التدريس، وكانت العربية نفسها تدرس بالتركية، وكتب نحوها وصرفها تؤلف باللغة التركية، وكانت دعوة بعض الكتاب الأتراك ترمي إلى إبعاد العرب عن لغتهم، فها هو ذا أحمد شريف محرر جريدة «طنين» التركية يقول فيها: «ما يزال العرب يلهجون بلغتهم، فمن واجبات الحكومة في هذه الحال أن تنسيهم لغتهم، وتجبرهم على تعلم لغة الأمة التي تحكمهم، فإذا أهملت الحكومة هذا الواجب كانت كمن تسعى إلى حتفها بظلفها، لأن العرب إن لم ينسوا لغتهم وتاريخهم وعاداتهم فإنهم سيعملون آجلاً أو عاجلاً على استرجاع مجدهم الضائع، وتشييد دولة عربية جديدة على أنقاض دولة الأتراك»(١).

(*) بحث ألقي في مؤتمر اللغة العربية والتعليم - رؤية مستقبلية للتطوير- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية- أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. كانون الثاني «يناير» ٢٠٠٨.

(١) الدكتور ناصر الدين الأسد، مستقبل اللغة العربية في عالم متغير، بحوث مجمع اللغة العربية بالقاهرة في عيده الماسي - مارس (آذار) - ٢٠٠٧ - ص٧.

ويمكننا أن نقف على حال اللغة العربية آنئذ في الرسالة التي بعث بها الشاعر سليمان التاجي الفاروقي إلى السلطان العثماني محمد رشاد[1]، والتي يشكو له فيها سوء واقع اللغة العربية قائلاً:

العرب لا شقيت في عهدك العرب	سيوف ملكك والأقلام والكتب
وكل خير أتى فالعرب مصدره	بل أي فضل أتى لم تحوه العرب؟
لسانهم أخلق الإهمال جدته	فبات ينعى على الكتاب ما كتبوا
تفشت اللهجة العجماء فيه	إلى أن أنكرته بنوه الخلّصُ النجبُ
بضع وعشرون مليوناً لهم لغة	تموت ما بينهم؟ يا شدَّ ما غلبوا
هذي المدارس محظور تعلمها فيها	فمن أين نبغي؟ كيف تكتسب؟

وما أن تحررت بلاد الشام من الحكم العثماني وسياسة التتريك الرامية إلى فرض التركية وتهميش العربية واستبعادها، حتى عادت للعربية مكانتها، فأسس في دمشق المعهد الطبي العربي عام ١٩١٩ في عهد حكومة الأمير فيصل بن الحسين، وكان التدريس في هذا المعهد الذي أصبح فيما بعد كلية الطب في الجامعة السورية باللغة العربية، وكانت كليتا الحقوق والطب نواة الجامعة السورية، ثم أخذت الكليات الأخرى تفتتح، واعتمدت اللغة العربية في التدريس وفي جميع مناحي الحياة.

ولم تفلح محاولات الانتداب الفرنسي الذي ابتليت به سورية بعد الاحتلال التركي مدة خمس وعشرين سنة في تحويل التدريس من العربية إلى الفرنسية على الرغم من كل محاولاته في التضييق والتشديد على المعلمين، وفي فرض المناهج الفرنسية، إذ باءت محاولاته كلها بالإخفاق، إلا أن الأمانة التاريخية تدفعنا إلى ذكر أن ثمة من كان منصفاً من العلماء الفرنسيين في تهنئة أساتذة الجامعة السورية على اعتمادهم اللغة العربية في التدريس، فها هو ذا السيّد «بونور» مدير المعارف العام في المفوضية العليا إبان الانتداب الفرنسي يخاطب

---

(١) أ. سعيد الأفغاني – حاضر اللغة العربية في الشام – معهد الدراسات العربية العالية – جامعة الدول العربية ١٩٦٢ – ص٦٤-٦٥.

أساتذة الجامعة السورية في احتفال أعد فيها قائلاً: «لستم مخطئين في اختياركم اللغة العربية في التدريس، بل كونوا واثقين أنكم أحسنتم صنعاً بانتقائها، فإن من يزعمون أن اللغة العربية غير صالحة للتعبير عن مصطلحات العلم الحاضر هم على خطأ مبين، فالتاريخ يثبت أن لغة الضاد كسائر اللغات الأخرى، غنية باشتقاقها، وكافية بكثرة تراكيبها، للتعبير عن الأفكار الجديدة والارتباطات الحديثة التي تربط تلك الأفكار، وأن فلاسفة العرب حينما نقلوا في القرن التاسع إلى لغتهم رسائل أرسطو طاليس تمكنوا من نقل العلوم إلى لغتهم كما في عهد ابن سينا والغزالي وابن رشد، فما ينكر أحد والحال هذه أن اللغة العربية صالحة لمساشاة اللغات الأخرى وللتعبير عن الأفكار العلمية الحديثة، واعلموا أن تدافعكم إلى إيجاد مؤسسة علمية كبيرة عربية اللسان هو على ما أرى أكبر دليل على حذاقتكم، فظلوا محافظين على هذه الأداة البديعة التي نحن مدينون لها بكثير من الأعمال الباهرة، وبعدد من الأشكال الجميلة التي تجلى بها الفكر البشري».

ويتابع قائلاً: «إنني أهنئ العرب وأتمنى ألا يضيعوا هذا الاحترام المقدر للغتهم، لأن من يدافع عن لغته، يدافع عن أصله وعن حقه وعن كيانه وعن لحمه ودمه، و إنكم تفهمتم هذا الأمر جيداً»[1].

والسؤال الذي يمثل أمامنا هو: كيف تمكن أساتذة كلية الطب من التدريس باللغة العربية ووضع المصطلحات بالعربية في أجواء لم تكن مساعدة على ذلك، إذ إن نفراً منهم درس في المدارس التركية دون معرفة كافية بالعربية؟

والواقع لقد تسلّح هؤلاء بالإرادة القوية والانتماء القوي لأمتهم ولغة قرآنها الكريم، فدفعهم ذلك إلى البحث في المعاجم القديمة عن المصطلحات وإلى الاستئناس بالمصطلحات التي وضعها أساتذة الطب في القصر العيني في القاهرة حيث كانت العربية لغة التدريس في القصر العيني قرابة سبعين سنة منذ أيام محمد علي باشا، وقبل الاحتلال الإنجليزي لمصر الذي حوّل لغة تعليم الطب من العربية إلى الإنجليزية. كما استأنس الأساتذة السوريون في

---

(١) الدكتور محمود السيّد – اللغة العربية وتحديات العصر – بحوث العيد الماسي لمجمع اللغة العربية في القاهرة – مارس (آذار) ٢٠٠٧ – ص١٤.

كلية الطب بالكتب التي ألفها في أواخر القرن التاسع عشر ثلاثة أساتذة أجانب من أساتذة الكلية الإنجيلية السورية في بيروت حيث كانوا يدرسون الطب بالعربية في هذه الكلية التي أصبحت فيما بعد الجامعة الأمريكية، وغيرت لغة التدريس فيها من العربية إلى الإنجليزية أيضاً.

ثانياً- حال اللغة العربية بعد الاستقلال

اتجهت المصطلحات في سورية في نطاق من تعاون الجامعيين والمجمعيين، إلى سدّ حاجات الكليات العلمية جميعاً، وتكاتف أولئك وهؤلاء في ميدان تأليف الكتاب العلمي أو تعريبه، فتابعت الفروع الجديدة في الجامعة السورية «جامعة دمشق فيما بعد» بعد تطويرها واستكمال كلياتها ما كانت بدأته كلية الطب في تقديم الكتاب العربي لكل فروع المعرفة حتى شمل ذلك مقررات الجامعة في كل كلياتها وأقسامها ومقررات المعاهد المتوسطة، مما أعطى التجربة السورية طابعها العملي، فليس هناك الآن علم من العلوم التي تدرس في الجامعة إلا وله كتاب عربي بحت، في خاتمته مسارد بالمصطلحات التي استخدمت فيه، وهي مسارد تؤلف في جملتها مادة المعاجم العلمية.

ولم يقتصر الأمر على الكتاب الجامعي، وإنما تعداه إلى المراجع العلمية الكبرى والمعاجم والكتب الحديثة والموسوعات التي تولت أمرها وزارة التعليم العالي في النطاق العلمي، ووزارة الثقافة في نطاق الدراسات الإنسانية[1].

وتجدر الإشارة إلى أنه كانت ثمة اختلافات في المصطلحات والمترادفات، فكانت أولى المحاولات في سبيل توحيد المصطلحات تكليف «لجنة المصطلحات العلمية في كلية الطب بالجامعة السورية» ترجمة معجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات للدكتور «كليرفيل» إلى العربية، وكان عدد كلماته حوالي خمسة عشر ألف كلمة، و قامت الجامعة السورية بطبعه في مطبعة الجامعة السورية سنة ١٩٥٦، واعتمد أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الطب المصطلحات الواردة في تدريسهم.

---

(١) الدكتور شكري فيصل - حركة المصطلح وتعريب التعليم في سورية - ندوة الرباط - ١٩٨٥ - ص١٤٤.

وفي عام ١٩٦٦ ألف اتحاد الأطباء العرب لجنة لتوحيد المصطلحات الطبية على نطاق الساحة القومية، فوضعت هذه اللجنة المعجم الطبي الموحد للمصطلحات الطبية، ولما كان موحداً، وانطلاقاً من إيمان السوريين بكل ما يوحد بين العرب، اعتمدوا المصطلحات الواردة في هذا المعجم، وتخلوا عن الكثير من المصطلحات التي كانوا يستخدمونها في تدريسهم، واستندوا إليه أيضاً في ترجمة بعض أمهات الكتب الطبية ككتاب «هاريسون» في الطب الباطني[١].

أما المنهجية التي اتبعت في كلية العلوم بخصوص توحيد المصطلحات والتنسيق بينها فقد ألفت لجان للتوحيد على مستوى القسم، ثم على مستوى الكلية في الجامعة الواحدة، ولجان أخرى على مستوى الأقسام المماثلة، ثم الكليات المتماثلة في الجامعات السورية كافة، وطلب إلى مجمع اللغة العربية في دمشق أن يكون الحكم في توحيد المصطلح العلمي كله ولاسيما مصطلحات الكيمياء وعلم الحيوان والنبات...

وعادت إلى العربية مكانتها تأليفاً وترجمةً وتدريساً ومصطلحاً، بفضل جهود رجالات التعريب من أساتذة الجامعات وجهود مجامع اللغة العربية عامة ومجمع اللغة العربية بدمشق خاصة، «وعاد إلى التأليف باللغة العربية كثير مما افتقدته في عصور الانحدار من عمق في المعاني، ووضوح في الأفكار، وسلامة في اللغة، ونصاعة في البيان. وظهرت في اللغة العربية إلى جانب كتب اللغة والأدب، كتب علمية جيدة، استطاع مؤلفوها أن يجمعوا بين الغرض العلمي وسلامة اللغة وجودة العرض وحسن الأداء، وكان لطائفة من أساتذة كلية الطب بجامعة دمشق القدح المعلى في هذا المضمار»[٢].

ومن يطلع على الجدول رقم (١) الذي يوضح مدى حداثة الكتب الجامعية في الجامعات السورية الرسمية يجد أن نسبتها كانت ٠,٨٦ في المدة الواقعة بين ١٩٦١ و١٩٧٩، ثم ارتفعت إلى ٣,٧٦% في المدة الواقعة بين ١٩٨٠ و١٩٨٤،

---

(١) الدكتور هيثم الخياط – في سبيل العربية – مكتبة وهبي – القاهرة – الطبعة الرابعة – ٢٠٠٤ – ص٢٢.

(٢) الدكتور مازن المبارك – اللغة العربية في التعليم العالي والبحث العلمي – دار النفائس – الطبعة الرابعة – ١٩٩٨ – ص١٢.

و ارتفعت إلى ٤,٤٧ في المدة بين ١٩٨٥ و١٩٨٩ وإلى ٩,٤٦% في المدة بين ١٩٩٠ و١٩٩٤، وبلغت أعلاها في المدة الواقعة بين ١٩٩٥ و١٩٩٩ إذ وصلت إلى ٢١,٣١%، وكانت نسبة المقررات التي لا تاريخ لها ٣٧,٢٥%.

الجدول رقم (١) يوضح مدى حداثة الكتب الجامعية

الجامعة	١٩٦١ ١٩٧٩	١٩٨٠ ١٩٨٤	١٩٨٥ ١٩٨٩	١٩٩٠ ١٩٩٤	١٩٩٥ ١٩٩٩	٢٠٠٠ ٢٠٠٤	٢٠٠٥ ٢٠٠٧	مقرر بلا تاريخ	المجموع
دمشق	٣٩	٩٢	١١٠	١٤٤	١٨٧	٢٥٩	١٤٤	٨٥٥	١٨٢٤
%	٢,١٤	٥,٠٤	٦,٠٣	٧,٨٩	١٠,٢٥	١٣,٨٧	٧,٨٩	٤٦,٨٨	١٠٠
حلب	٣	٢٢	٣٠	٨٧	٩٩	١٤٥	٦٤	٩٥١	١٤٠١
%	٠,٢١	١,٦٠	٢,١٤	٦,٢١	٧,٠٧	١٠,٣٥	٤,٥٧	٦٧,٨٨	١٠٠
تشرين	٣	٧٧	٩٣	١٩٩	٣٠٢	٤٨٢	١٩٩	١٢٧	١٤٨٢
%	٠,٢٠	٥,٢٠	٦,٢٨	١٣,٤٣	٢٠,٣٨	٣٢,٥٢	١٣,٤٣	٨,٥٧	١٠٠
البعث	–	٦	١	٦٥	٦٤	٢٣٥	١٣٨	١٦	٥٢٥
%	–	١,١٤	٠,١٩	١٢,٣٨	١٢,١٩	٤٤,٧٦	٢٦,٢٩	٣,٠٥	١٠٠
المجموع	٤٥	١٩٧	٢٣٤	٤٩٥	٦٥٢	١١١٥	٥٤٥	١٩٤٩	٥٢٣٢
%	٠٨٦	٣,٧٦	٤,٤٧	٩,٤٦	١٢,٤٧	٢١,٣١	١٠,١٢	٣٧,٢٥	١٠٠

المصدر: وزارة التعليم العالي.

ولقد عدَّ العام الدراسي ١٩٨٢/١٩٨١ عاماً للكتاب الجامعي، إذ تم التركيز على تأليف الكتب الجامعية التي تسد حاجات الكليات وفي مختلف الاختصاصات. ولو نظرنا إلى الجدول رقم (٢) الذي يوضح عدد الكتب المؤلفة في جامعة دمشق في العام المذكور موزعة على الكليات ونسبها المئوية لوجدنا أن ثمة وفرة في الكتب، وأن نسبتها في كلية العلوم بلغت ١٨,١% وقد فاقت نسبة الكتب المنجزة في كلية الآداب حيث كانت نسبتها ١٥,٥%، ولو أخذنا النسبة المئوية للكتب المنجزة في الكليات الطبية «كلية الطب، كلية طب الأسنان، كلية الصيدلة» لوجدنا أن النسبة بلغت ١٥,٨٧% وفي كليات الهندسة «كلية الهندسة المدنية وكلية الهندسة المعمارية وكلية الهندسة الكهربائية والميكانيكية» بلغت النسبة ٢٠,٧%.

الجدول رقم (٢)

عدد الكتب المنجزة بالعربية في جامعة دمشق

في العام الدراسي ١٩٨٢/١٩٨١ موزعة على الكليات

اسم الكلية	عدد الكتب المنجزة	النسبة المئوية من المجموع الكلي
كلية الآداب	١١٨	١٥,٥
كلية الاقتصاد	٤٦	٦,٥
كلية التربية	٥٠	٦,٩
كلية الحقوق	٣٣	٤,٣
كلية الزراعة	٦٠	٧,٩
كلية الشريعة	٢١	٢,٧
كلية الصيدلة	٣١	٤,٠٧
كلية الطب البشري	٥٨	٧,٦
كلية طب الأسنان	٣٢	٤,٢
كلية العلوم	١٣٨	١٨,١
كلية الفنون الجميلة	١٣	١,٦
كليتا الهندسة المدنية والمعمارية	٧٥	٩,٦
كلية الهندسة الكهربائية والميكانيكية	٨٥	١١,١

المصدر: وزارة التعليم العالي – جامعة دمشق – مديرية الكتب والمطبوعات.

واستمر تأليف الكتب الجديدة عاماً بعد آخر في جميع الجامعات السورية وفي مختلف الكليات، ولو وقفنا على موضوع تأليف الكتب الجديدة في جامعة دمشق مثلاً فإننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (٣) الذي يبين عدد الكتب الجديدة في المدة الواقعة بين العامين الدراسيين ٢٠٠٦/٢٠٠٥ و٢٠٠٧/٢٠٠٦ أن أعلى نسبة لهذه الكتب كانت في كلية الآداب إذ بلغت ١٧,٥٧% وتليها كلية العلوم إذ بلغت النسبة المئوية فيها ١٦,٠٨ ومن ثم الهندسة إذ بلغت ١٤,١٧% فالطب «الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة» ١٠,٥٦%.

الجدول رقم (٣)

الكتب الجديدة بجامعة دمشق

في العامين الدراسيين ٢٠٠٥/٢٠٠٦ و٢٠٠٦/٢٠٠٧

اسم الكلية	عدد الكتب المنجزة	النسبة المئوية من المجموع الكلي
كلية الآداب	٢٩	١٧,٥٧
كلية العلوم	٢٦	١٦,٠٨
كلية الهندسة	٢٤	١٤,١٧
كلية التربية	٢١	١٢,٩٥
كلية الاقتصاد	١٦	٩,٠٤
كلية الزراعة	١٢	٧,٤٥
كلية الحقوق	١١	٦,٠٥
كلية الطب البشري	٠٨	٤,٩٤
كلية طب الأسنان	٠٦	٣,٧٧
كلية العلوم السياسية	٠٤	٢,٤٩
كلية الصيدلة	٠٣	١,٨٥
كلية الشريعة	٠٢	١,٢٥

المصدر: وزارة التعليم العالي - جامعة دمشق - مديرية الكتب والمطبوعات.

ويتبين أيضاً أن الكتب الجديدة في العامين الأخيرين قد شملت الكليات العلمية كما شملت كليات العلوم الإنسانية، بالإضافة إلى الطب والهندسة.

ولم يقتصر الأمر على تأليف الكتب بالعربية والتي تغطي حاجة الكليات الجامعية، وإنما جاوز ذلك إلى تأليف الكتب المرجعية، والتي تعد مراجع علمية وتاريخية وأدبية، إذ صدر عن كلية الآداب الكتب المرجعية التالية:

- المرجع في الوثائق التاريخية عن بلاد الشام.
- المرجع في التوسع الحضري.

- المرجع في أوضاع المغرب العربي في ظل العهد العثماني.
- المرجع في هيدرولوجيا البحر المتوسط.
- المرجع في النثر الأدبي في العصر العباسي.

وصدر عن كلية التربية:

- المرجع في التربية البيئية والسكانية.

وعن كلية الهندسة المدنية:

- المرجع في الجدران الاستنادية وخزانات السوائل.

وعن طب الأسنان:

- المرجع في أمراض النسج حول السنية.
- المرجع في تدبير المشاكل الطبية في عيادة الأسنان.

وعن كلية الزراعة:

- المرجع في علم الفطريات.

ومما ساعد أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات السورية على التأليف والترجمة والتعريب وجود معاجم عامة متخصصة كان قد وضعها بعض النابهين في فروع علمية متعددة. ومن هذه المعاجم معجم «كازمرسكي» أو معجم «دوزي» بالفرنسية والعربية، ومعجم «لين» ومعجم «بادجر» بالإنجليزية والعربية، ثم معجم «بيلو» و«المنهل» لواضعيه سهيل إدريس وجبور عبد النور، و«المورد» لواضعه منير البعلبكي، وغيرها كثير.

ومن المعاجم المتخصصة في ميدان الطب والعلوم معجم «العلوم الطبية والطبيعية» للدكتور محمد شرف، ومعجم المصطلحات الطبية كثيرة اللغة «كليرفيل» نقله إلى العربية الدكاترة مرشد خاطر وأحمد حمدي الخياط ومحمد صلاح الدين الكواكبي عام ١٩٥٦، وقاموس «حتي» الطبي عام ١٩٦٧، ومعجم «مصطلحات تعويض الأسنان» لميشيل خوري عام ١٩٧٠، والمعجم الطبي الصيدلي الحديث للدكتور علي محمود عويضة عام ١٩٧٠، والمعجم

الفلكي لأمين معلوف، ومعجم أسماء النبات لأحمد عيسى ١٩٤٩، ومعجم الألفاظ الزراعية للأمير مصطفى الشهابي عام ١٩٤٣ ومعجم المصطلحات الحراجية للشهابي عام ١٩٦٢، والمعجم الكهربائي الإلكتروني أصدرته وزارة الدفاع السورية عام ١٩٧٨، ومعجم المصطلحات البترولية والصناعة النفطية لأحمد شفيق الخطيب، ومعجم «الألفاظ والمصطلحات» للدكتور حسني سبح، ومعجم «مصطلحات علمية» للدكتور محمد صلاح الدين الكواكبي.

وفي ميدان العلوم الإنسانية صدر «المعجم الفلسفي» للأستاذ يوسف كرم، و«المعجم الفلسفي» للدكتور جميل صليبا، ومعجم «المصطلحات الدبلوماسية» للدكتور مأمون الحموي، ومعجم «المصطلحات الجغرافية» وقد أصدره المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية عام ١٩٦٥، ومعجم «المصطلحات الأثرية» للأمير يحيى الشهابي عام ١٩٦٧، وقاموس علم النفس للدكتور فاخر عاقل.

وتجدر الإشارة إلى أن وجود المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق وهو أحد المراكز التابعة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الألكسو» في جامعة الدول العربية، قد أسهم أيما إسهام في العقد الأخير من القرن الماضي وفي العقد الحالي في إصدار أكثر من مئة كتاب علمي مرجعي مترجم في الاختصاصات الأساسية والطبية والهندسية والزراعية والبيئية والتربوية وغيرها.

وكان للأساتذة الجامعيين السوريين فضل كبير في الإسهام في عملية الترجمة، كما كان للمركز فضل في مدّ الجامعات العربية بإصداراته من هذه الكتب المترجمة في مختلف الاختصاصات.

ومن الكتب العلمية التي تم إصدارها في مجالات الهندسة والفيزياء والكيمياء وعلوم الحياة والبيئة: هندسة الفيزياء النووية، هندسة المفاعلات النووية، الإشعاع النووي والوقاية من الإشعاع والتلوث، معالجة الصور الرقمية، الاتصالات بالألياف البصرية، الأسس الفيزيائية لليزرات التقانية، الأسس

الهندسية لإنشاء الليزرات التقانية، طرائق المعالجة السطحية بالليزر، معالجة المواد غير المعدنية بالليزر، الجيوفيزياء التطبيقية، أسس التصميم، أنظمة الاتصالات الإلكترونية المتقدمة، كهربة الريف، الاستشعار عن بعد وتفسير المرئيات، الآلات الكهربائية والميكروية، التجاوب المغناطيسي النووي، المعادلات التفاضلية، الكيمياء التحليلية، الكيمياء الفيزيائية، الكيمياء الحيوية المصورة، علم البيولوجيا، الفيزياء المتقدمة، بحوث العلميات، كيمياء تحليل الأغنية، الكيماويات الزراعية والبيئية، الكيمياء المتقدمة، توليد الطاقة الكهربائية بالديناميك الهيدروطيسي، الكيمياء العضوية، الكيمياء العامة، الطاقة وسلامة البيئة، مواد البناء واختباراتها، أساسيات ضبط الجودة، الأتمتة الصناعة والمؤتمتات القابلة للبرمجة، الوجيز في الصرف الصحي في المدن، منشآت تجميع مياه الأمطار، الهندسة، جيوتقنية مكبات النفايات ومطامرها، التنمية الزراعية المستدامة، تنظيم الحاسوب وبنياته، أسس الاتصالات اللاسلكية، اقتصاديات البيئة والزراعة والغذاء، مبادئ تحلية المياه المالحة، التقانات العالمية والمجتمعات ذات الدخل المنخفض، الاقتصاد الهندسي، التقانات الحيوية، تكنولوجيا تنفيذ وتنظيم الأعمال الترابية في المشاريع الهندسية، الوجيز في الفيضانات، التصميم الرقمي... الخ.

ومن الكتب التي صدرت في المجالات الطبية: طب الأمراض المعدية والتغذوية، المعالجات الراهنة في الممارسة السنية، معالجة الاضطرابات الفكية والإطباق، التطبيقات العملية في معالجة اللثة، المدخل إلى الإحصاء الطبي، الأشكال الصيدلانية الجرعية ونظم إيتاء الدواء، التركين – دليل تدبير المريض، الشبكات العصبونية بين النظرية والتطبيق، الأمراض حيوانية المصدر، التطبيب والرعاية الصحية عن بعد، طب العيون العام، علم العقاقير، محاضرات في الطب الجزيئي، نظم الطاقات المتجددة، طب الأسنان الوقائي الأولي، علم الجنين الطبي، علم الأدوية السريري، طب النساء، طب التوليد، المعلومات الطبية من الانترنيت... الخ.

وفي المجال التربوي صدرت الكتب المترجمة التالية: أن تغدو مدرساً في التعلم العالي، الأساليب المتغيرة لدراسة تعليم الكبار، تكوين معلمين مهنيين، تدخلات الصحة النفسية في أطفال ما قبل المدرسة، إعداد التلاميذ للقرن الحادي والعشرين، تطوير نظم الجودة في التربية، صعوبات القراءة، من أجل نظرية في البيداغوجيا، تكوين المعلمين المستمر وجدواه، المتعلم الكبير، نحو فهم لقيادة المناهج الديمقراطية، التعليم التحولي، تكييف مناهج الطفولة المبكرة في بيئات شاملة، تعليم الموهوبين والمتفوقين، تعليم العلوم لجميع الأطفال، التربية الأساسية، إدارة نظم التعليم عن بعد، تشكيل المستقبليات (التعليم من أجل الكفاية والمواطنة)، سيكولوجيا التربية والتكوين، تنمية التفكير المنطقي عند الأطفال، التقويم الصفي والتعلم، المرجع في جهود محو الأمية، التصميم المنظم، الدافعية والنجاح المدرسي، التعليم التحولي، تكييف مناهج الطفولة المبكرة في بيئات شاملة... الخ.

ثالثاً - مسوّغات اعتماد سورية اللغة العربية في التعليم

إن اعتماد اللغة الأم «العربية الفصيحة» في التعليم هو الأمر الطبيعي، ذلك لأن لغتنا العربية هي هويتنا، وقد وحّدت بين العرب في مواضي الحقب بطريق القرآن الكريم، وما تزال هي الرابطة الموحّدة، والموحّدة، شأنها في ذلك شأن الأم التي توحد بين أبنائها، وتحنو عليهم، وتشملهم برعايتها وعنايتها حباً وعطفاً واهتماماً، كما أن لغتنا العربية هي رمز لكياننا القومي والقلعة الحصينة للذود عن هويتنا وذاتيتنا الثقافية، وهي ذاكرة أمتنا ومستودع تراثها وطابع انتمائها. وقد أسهمت أيما إسهام في مسيرة الحضارة الإنسانية عندما نقلت علوم الثقافات الأخرى من هندية وفارسية ويونانية... الخ وأسبغت عليها طابعها العربي، ومن ثم أبدعت وابتكرت في مختلف ميادين الحياة، وقدّمت خلاصة تجربتها لأوروبا بطريق الأندلس، فهي لغة عالمية وحضارية.

ومن هنا كان اعتمادها في التعليم ذا أبعاد متعددة، ومن هذه الأبعاد: بعد الانتماء، والبعد التربوي، والبعد السياسي القومي، وبعد الإبداع.

١- **بعد الانتماء:** لقد أدركت سورية وانطلاقاً من جبلتها القومية وانتمائها العربي الإسلامي أن ارتباط المرء بلغته لا يمكن أن يعدله ارتباطه بأي لغة أخرى، لأن بين المرء ولغته الأم صلة وثيقة مشحونة بصلته بقومه وتاريخه وعقيدته وحضارة أمته، ولقد قال الثعالبي في «فقه اللغة وسرّ العربية»: «من أحبَّ الله أحبَّ رسوله المصطفى (ص)، ومن أحب النبيّ العربي أحبَّ العرب، ومن أحبَّ العرب أحبَّ اللغة العربية، ومن أحبَّ العربية عُني بها، وثابر عليها، وصرف همته إليها».

ولما كانت لغتنا العربية هي اللغة الأم كان الانقطاع عن اللغة الأم انقطاعاً عن الجذور التاريخية وهروباً من الهوية الوطنية، لأن التنكر للغة الأم يؤدي إلى اجتثاث شخصيتنا من مسارها التاريخي ومن ثقافة مجتمعنا فنصبح دون هوية، ذلك لأن لغة شعب ما ما هي إلا روحه، كما أن روح الشعب هي لغته على حدّ تعبير «همبولت»[١]. وها هو ذا «هردر» الألماني يرى أن «لغة الآباء والأجداد مخزن لكل ما للشعب من ذخائر الفكر والتقاليد والتاريخ والفلسفة والدين، وقلب الشعب ينبض في لغته، وروحه يكمن في لغة الآباء والأجداد»، كما أن الفيلسوف الألماني «هيدجر» يقول: «إن لغتي هي مسكني، هي موطني ومستقري، هي حدود عالمي الحميم ومعالمه وتضاريسه، ومن نوافذها ومن خلال عيونها أنظر إلى بقية أرجاء الكون الفسيح»[٢].

لقد انطلقت سورية في اعتمادها العربية لغة التعليم في جميع المراحل من إيمانها أن اللغة ليست مجرد وسيلة للتفاهم، وإنما هي جزء من شخصية الأمة وركيزة من ركائز قوميتها، ولم نسمع أحداً عند غيرنا ينادي بالتخلي عن لغته، ولم نسمع مخلوقاً ينادي بالتخلي عن جلده ليكون له لون آخر، ولا عن لسانه ليكون له ترجمان غيره، ولا عن فكره ليكون له أسلوب آخر في التفكير، ولا عن روحه التي بها مسكة الحياة وقوام الأمر، ليكون له من ذلك كله خلق آخر[٣].

---

(١) الدكتور مازن المبارك – المرجع السابق.

(٢) الدكتور محمود السيّد – التمكين للغة العربية «آفاق وحلول» – المؤتمر المركزي لنقابة المعلمين في الجمهورية العربية السورية – ٢٠٠٧ – ص٣.

(٣) الدكتور مازن المبارك – اللغة العربية في التعليم العالي والبحث العلمي – مرجع سابق ص٢٤.

٢- **البعد التربوي:** أثبتت البحوث والدراسات أن الطالب الذي يتعلم بلغته الأم يستوعب المعلومات والحقائق بصورة أفضل مما لو تعلمها بلغة أخرى، ذلك لأن ثمة رابطة لا تنفصم بين الفكر واللغة، وما دام الناشئ العربي يحيا في بيئة عربية فإنه يفكر آلياً بهذه اللغة، وإنه لمن الصعب أن يفكر بلغته ويتحدث بغيرها، إذ إنه يضيع قسماً كبيراً من جهده في النقل والترجمة بين فكره ولسانه عندما يفكر بلغته ثم يترجم فكره إلى لغة أخرى يريد التحدث بها، فلا يجيء تعبيره سليماً عما فكر به، وأراد التعبير عنه.

٣- **البعد السياسي والقومي:** إن التعليم حق لكل مواطن، وهو حق أقره الدستور، وإن الدستور السوري ينص على أن اللغة الرسمية للدولة إنما هي العربية، وما دامت اللغة الرسمية هي العربية كان اعتمادها في التعليم بجميع مراحله يحقق ديمقراطية التعليم، لأن ديمقراطية التعليم ما لم يكن التعليم باللغة الأم، العربية الفصيحة، شعار لا مضمون له، وصورة لا واقع لها، فديموقراطية التعليم وكونه باللغة الأم طرفان متلازمان لا بد أن يؤدي أحدهما بالحتمية إلى الآخر، والتعليم باللغة الأم وحدة للشعور والفكر والثقافة والاتجاه، وليست لأي وحدة سياسية قيمة أو رسوخ ما لم تكن قائمة على أساس من وحدة الشعور والفكر والثقافة.

إن اللغة العربية هي الوطن الروحي لأبناء الأمة الواحدة، وإذا كانت الأرض التي تجمع بين أبناء الأمة فوق ترابها تسمى وطناً، فإن اللغة التي جمعت بينهم في اللسان والفكر هي وطن روحي آخر، وما أصدق قول «Vossler» عندما أكد أن من حرم وطنه على الأرض فله في لغته القومية وطن روحي يؤويه. ومن هنا كانت اللغة القومية قوة حقيقية تمكن الشريد المحروم من أن يجد له على الأرض وطناً آخر[١].

٤- **بعد الإبداع:** إن من بين شروط الإبداع الفكري أن يوائم المبدع بين فكره ولسانه، وأن يكون اللسان ترجماناً آلياً للفكر، لا أن يصرف

---

(١) المرجع السابق - ص٣٨.

المفكر قسماً كبيراً من جهده في ترجمة فكره بلغة لسانه، وإذا كان اللسان غير لسانه فإنه يصرف طاقة ضائعة كان بإمكانه أن يصرفها في التأمل والإبداع العلمي عندما يستعمل لغته الأم عوضاً عن أن يصرفها في الترجمة والمواءمة بين الفكر واللسان. وإن استخدام اللغة العربية في التعليم العالي شرط لتحقيق الإبداع العلمي وربط للجامعة بالمجتمع، ورفع للمستوى العلمي والثقافي للأمة.

وعندما تستخدم الجامعات العربية اللغة الأجنبية في التعليم يؤدي ذلك إلى عزل اللغة العربية عن العلم وعن التطور والتجديد والإبداع، فينظر إليها أبناؤها على أنها لغة جامدة ومتخلفة، ويتهمونها بالقصور والعقم، ويزداد استبعادهم لها عن مجال العلم والتعليم، وهذا أقصى ما يتمناه أعداء الأمة.

رابعاً- تميز التجربة السورية

لقد مضى على تطبيق التجربة السورية في اعتماد اللغة العربية الفصيحة في التعليم بمختلف مراحله قرن تقريباً، وكانت هذه التجربة متميزة على الصعيد القومي، وغدت مضرب المثل إذ إن المتخرجين في الجامعات السورية وفي مختلف التخصصات ولاسيما الطبية يبذون أقرانهم الذين درسوا باللغة الأجنبية، وهاهم أولاء يتقلدون أرفع المناصب العلمية والأكاديمية في المشافي الأمريكية والأوروبية، ولم يحل تلقيهم العلم في الدرجة الجامعية الأولى بلغتهم الأم من التفوق والتميز في دراساتهم العليا وعملهم المهني، وإنما كان دافعاً لهم لحيازة ذلك التفوق، فلقد تلقى هؤلاء المتخرجون علومهم باللغة العربية الفصيحة، واستعمل أساتذتهم اللغة العربية الفصيحة في تعليمهم مستخدمين في المجال الطبي المصطلحات التي تضمنها المعجم الطبي الموحد.

ولنستمع إلى ما يقوله الباحث المصري الأستاذ الدكتور عبد الصبور شاهين عن التجربة السورية في تعليم الطب بالعربية في العدد الرابع والثلاثين من «ديوجين مصباح الفكر» الصادر عن اليونسكو: «تبرز مأساة

اللغة العربية بوضوح إذا ما رأينا أن العلوم التي تقوم عليها الحضارة الحديثة كالهندسة والطب والصيدلة والطبيعة والرياضيات كلها تدرس باللغة الإنجليزية في جامعاتنا، لا لأن اللغة العربية عاجزة عن تمثل حقائقها ومصطلحاتها تمثلاً ما، بل لأن هيئات التدريس في هذه المجالات هي العاجزة عن استعمال اللغة العربية أداة لنقل المعارف الحديثة ومتابعة ما ينشر في الخارج بفكر ولسان عربيين».

ولقد حضرت أخيراً مناقشة لرسالة في عالم الطفيليات - يقول الدكتور شاهين - لنيل درجة الدكتوراه كانت أنموذجاً للمأساة التي نعيشها نحن في الوطن العربي، ومعبرة عن التمزق العميق في أعلى مستويات البحث العلمي الحضاري. الرسالة محررة بالإنجليزية، وقدّمت الباحثة ملخصاً عنها بالإنجليزية أيضاً، وبدأت المناقشة، فتحدث المشرف بالعربية، وناقش أحد الأعضاء الطالبة بالإنجليزية، وناقش العضو الآخر الطالبة بالعربية، وكانت الطالبة ترد وتناقش بالإنجليزية وبالعربية في لغة مختلطة كاختلاط الرقع في الثوب المهلهل، وذلك في كلية الطب بإحدى الجامعات المصرية العريقة، ولو أن هذا الموضوع كان مطروحاً بجامعة دمشق لكتب بالعربية، ولنوقش بالعربية دون أدنى صعوبة في الأداء أو في المصطلحات.

لنقلها بصراحة ودون مواربة - يقول الدكتور شاهين - إن اللغة العربية غير عاجزة، وإنما العاجز بعض بنيها سواء أكان العجز من النوع الثقافي المتمثل في ضعف إلمام أساتذة القاهرة باللغة العربية ومصطلحاتها، أو كان من النوع النفسي إذا افترضنا فيهم القدرة على استعمال اللغة الأم، ولكنهم يحجمون عن خوض التجربة لفقر في الإحساس بالكرامة القومية، ذلك الإحساس الذي يدفع الجندي الأمين إلى اقتحام الأهوال، وقد كان خليقاً أن يدفع هؤلاء الأساتذة إلى صنع المحال[1].

---

(١) الدكتور عبد الصبور شاهين - ديوجين مصباح الفكر - العدد الرابع والثلاثين - السنة العاشرة - ١٩٧٦ - ص١٠.

هذا ما ورد في مقال الدكتور عبد الصبور شاهين في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، وكان مجلس وزراء الصحة العرب والتعليم العالي قد أوصى في اجتماعه في مطلع الثمانينيات في دمشق أن يكون عام ٢٠٠٠ هو الانتهاء من تعريب الطب في الجامعات العربية، وها نحن أولاء نجد ونحن في مطلع عام ٢٠٠٨ أن الصورة ما تزال أكثر قتامة ويا للأسف، في الوقت الذي استطاع فيه أساتذة الجامعات السورية أن يثبتوا قدرة اللغة العربية على استيعاب العلوم، فوضعوا عدداً من الكتب العلمية تناولت شتى الموضوعات، وقدّمت لنا أمثلة لقدرة اللغة العربية على التعبير عن دقائق العلوم، فوضعت المصطلحات العربية، وعرّبت المصطلحات الأجنبية، وظهرت أمهات الكتب العلمية في الجراثيم الطفيلية والكيمياء الحيوية والفسيولوجيا النباتية وعلم النبات وعلم النسج والتشريح المقارن والأغذية وتحليلها وتربية الحيوان والدواجن، وعلم تشخيص العقاقير، والكيمياء العامة الزراعية، فسدّت الكتب العلمية التي ألفت حاجات كلية الطب وطب الأسنان والصيدلة والعلوم في أقسام الفيزياء والرياضيات والكيمياء والحيوان والنبات... الخ.

وأسهم الأساتذة في معركة التعريب التي خاضتها الجزائر بعد استقلالها، كما أسهموا في عملية التعريب في السودان، فدرّسوا وقدّموا المراجع العلمية وأمهات الكتب تأليفاً وترجمة في مختلف الميادين العلمية، وكان ثمة إسهام لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات السورية، في الجامعات الليبية واليمنية والأردنية وفي أغلب الجامعات العربية منطلقين من إيمانهم بأن استعمال اللغة العربية في العملية التعليمية التعلمية ليس مهنة أو قضية تعليمية، وإنما هو قبل ذلك قضية وطنية ورسالة قومية في الوقت الذي ابتلينا فيه على نطاق الساحة القومية بإهمالنا للعربية بغرورنا أن سواها أعف وأبهى وأفتى وأقرب إلى مقومات الحضارة الحديثة كما يقول الدكتور كمال يوسف الحاج إذ يتابع قائلاً: «أسمعنا هذه المعزوفات فابتلينا بعقدة التكابر حيال لساننا، وبعقدة التصاغر حيال لسانهم، وكانت النتيجة أننا صغرنا في

أنفسنا دون أن نكبر في أنفس الحاكمين حتى صرنا لا ننتخي لبيان عربي ولا لبلاغة عربية. ولا أبالغ إذا قلت إن معظم مشكلاتنا الاجتماعية سببه التنازل عن واحدنا الأحد، عن تاريخنا الواحد، عن لساننا الواحد، عن أرضنا الواحدة، عن تراثنا الواحد، عن إرادتنا الواحدة، وليس في العالم شعب يريد إدخال عفاف على عفافه. إن كل أمة عزيزة الجانب، أبية الخلق، ثابتة الإرادة، تقدم لغتها على لغة سواها، ولا تتناول أشياء الآخرين إلا من بعد أشيائها القومية، أي من وراء حدودها الوطنية»[1].

إلا أن التجربة السورية في التعليم باللغة الأم لم تكن بحائل دون إتقان اللغات الأجنبية، فقد عنيت سورية بتعليم اللغات الأجنبية، فقررت وزارة التربية بدءاً من عام ٢٠٠١ تدريس لغتين أجنبيتين في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي بعد أن كانت سابقاً تدرس لغة واحدة، على أن يبدأ تدريس اللغة الإنجليزية بدءاً من الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي، وتدريس اللغة الفرنسية بدءاً من الصف السابع بحيث يتخرج الطالب في نهاية المرحلة الثانوية وهو يعرف اللغتين الإنجليزية والفرنسية، ولم يكن الاهتمام باللغة الأجنبية في مراحل التعليم العام فقط، وإنما كان ثمة اهتمام بها في المرحلة الجامعية وفي الدراسات العليا، بحيث لا يتمكن الطالب من تسجيل رسالته لنيل درجة الماجستير إلا بعد التحاقه بدورات في معهد اللغات الذي أنشأته الجامعة لتعليم اللغات الأجنبية، وذلك في ضوء مستوى الدارس وإثبات نجاحه فيها. ولا يتمكن من تسجيل رسالة الدكتوراه إلا بعد نجاحه في امتحان اللغة الأجنبية، وينطبق ذلك على المعيدين الموفدين في بعثات خارجية.

إن سعي التجربة السورية إلى بناء نظام تربوي ثنائي اللغة ينسجم ومقتضيات العصر من جهة، ويحقق الربط الوثيق بين الأهداف القومية والإنسانية معاً.

---

(١) الدكتور كمال يوسف الحاج - في فلسفة اللغة - دار النهار - بيروت - ١٩٦٧ - ص٣١١.

خامساً- الخطة الوطنية للتمكين للغة العربية

انطلاقاً من أهمية لغتنا العربية في الحفاظ على هويتنا وذاتيتنا الثقافية، ومن دورها القومي في بناء أمتنا وتماسكها الاجتماعي، حرصت سورية على الحفاظ على لغتنا الفصيحة وعلى وسيرورتها وانتشارها في جميع مناحي الحياة. ولقد تجلى هذا الحرص في باقة من المراسيم والبلاغات والقرارات الرامية إلى تمكين اللغة العربية، ومنها:

١- المرسوم التشريعي ذو الرقم /١٣٩/ تاريخ ١٩٥٢/١١/٦ يتضمن تعزيز استعمال اللغة العربية في البيئة، وذلك بمنع إطلاق الأسماء الأعجمية على المحال العامة والخاصة.

٢- بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٩٥/ب/١٧٠٩/٥ تاريخ ١٩٧٠/٥/٧ الرامي إلى الحدّ من طغيان الأسماء الأجنبية على المحال العامة والخاصة.

٣- تعميم من رئاسة مجلس الوزراء إلى الجهات المعنية كافة رقم ٢٧٢١/١ تاريخ ١٩٨٠/٥/٢٨ يتضمن اعتماد توصية اللجنة الثقافية حول تعريب أسماء المحلات القائمة في البلاد.

٤- قرار وزير السياحة رقم /٣٩٧/ لعام ١٩٨٠ ينص على أن تختار المكاتب والمنشآت السياحية على اختلاف درجاتها وفئاتها في التصنيف أو التأهيل أسماء عربية فقط، ويحظر عليها استخدام أسماء أجنبية، واستثنى القرار المنشآت السياحية الأجنبية ذات المستوى والتصنيف الدوليين.

٥- المرسوم الجمهوري ذو الرقم /٧٥٩/ تاريخ ١٩٨٣/٦/١٠ ينص على تدريس اللغة العربية في المرحلة الجامعية الأولى في جميع سنوات الدراسة في الكليات والمعاهد العليا في سورية ما عدا قسم اللغة العربية والسنوات الأخيرة في كلية الطب البشري، ويدرّس هذا المقرر على مدار السنة في النظامين الدراسيين الفصلي والخاص، وألفت الكتب الخاصة بتعليم اللغة العربية لغير المختصين، ونفذت التجربة منذ ثمانينيات القرن الماضي.

٦- توصية اللجنة الثقافية في مجلس الوزراء لعام ١٩٨٤ بضرورة العناية باللغة العربية في جميع الكليات واختيار المعيدين وأعضاء الهيئة التدريسية من الذين يحسنون اللغة العربية في التدريس، واعتماد شرط إتقان اللغة العربية في ترقية أعضاء الهيئة التدريسية وذلك في مؤلفاتهم وبحوثهم وتدريسهم.

٧- القرار الجمهوري رقم /٤/ تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٦ المتضمن تشكيل لجنة للتمكين للغة العربية والمحافظة عليها، والاهتمام بإتقانها، والارتقاء بها، ومهمة اللجنة وضع خطة عمل وطنية للتمكين للغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها، والارتقاء بها، ومتابعة تنفيذها.

ولقد قامت اللجنة المشكلة، والتي كان لي شرف رئاستها، بوضع خطة العمل الوطنية للتمكين، وتتابع حالياً تنفيذها مع الجهات المعنية، وقد اشتملت الخطة على مسوّغات وضعها، فأبانت أهمية اللغة عامة، والأهمية القومية للغتنا الأم، وحرص الجمهورية العربية السورية على سلامة اللغة الأم، ثم وقفت الخطة على الواقع اللغوي والعوامل المؤثرة فيه في العملية التعليمية التعلمية وفي خارج نطاق العملية التعليمية التعلمية في البيئة الخارجية، كما وقفت على سبل المواجهة، وأبانت ما الذي ينبغي للجهات المعنية القيام به «وزارة التربية، وزارة التعليم العالي، وزارة الإعلام، وزارة الثقافة، وزارتا الاقتصاد والسياحة، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الأوقاف، اتحاد الكتاب العرب، مجمع اللغة العربية، الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية». وثمة إجراءات عاجلة لا بدّ من تنفيذها بصورة سريعة وعاجلة ذكرتها الخطة، وتقوم الجهات المعنية بتنفيذها.

وتتابع اللجنة عملية التنفيذ محاولة تذليل العقبات المعترضة، وتجتمع اللجنة شهرياً لمناقشة عملية المتابعة، وترفع تقاريرها إلى السيّدة الدكتورة نجاح العطار نائب السيّد رئيس الجمهورية للشؤون الثقافية.

ولما كنا في صدد عرض التجربة السورية في التعليم باللغة الأم كان حرياً بنا تعرف الأدوار المنوطة بوزارتي التربية والتعليم العالي والتي عليهما

تنفيذها، ذلك لأن للمعلمين دوراً كبيراً في الحفاظ على اللغة والارتقاء بها وإكساب الناشئة مهاراتها.

وزارة التربية: وتعمل على تنفيذ ما يأتي:

أ- إجراء دورات تدريبية لمربيات الأطفال على استخدام العربية المبسطة في رياض الأطفال، والسعي التدريجي لأن تكون الرياض جزءاً من السلم التعليمي وتوفير مستلزمات هذا المسعى من برامج وأنشطة وأدلة وكراسات... الخ.

ب- إجراء دورات تدريبية للمعلمين كافة لتدريبهم على استخدام أساسيات لغتهم بصورة سليمة وتوظيف دورات التدريب المستمر في جانب منها لهذا المسعى.

ج- التزام جميع المعلمين وفي مراحل التعليم كافة باستخدام اللغة العربية في العملية التعليمية التعلمية، وألا يخضعوا للترقية في وظائفهم إلا إذا أثبتوا إتقانهم أساسيات لغتهم.

د- تنويع طرائق التدريس والمرونة في استخدامها بحسب الأجواء بما يفسح المجال فيها لاستثارة المهارات العقلية العليا من فهم وتطبيق وتركيب وتحليل ونقد وتقويم... الخ.

هـ- تدريب معلمي اللغة على أساليب تعليم اللغة العربية وطرائق تدريسها، والعناية بالتعلم الذاتي والمطالعة الحرة.

و- تشجيع المتعلمين كافة على استخدام العربية السليمة في مناشطهم اللغوية، والتشدد في عدم قبول إجاباتهم بالعامية.

ز- تخصيص جوائز للناشئة المتميزين في استخدام لغتهم الأم في مناشطهم اللغوية.

ح- إعادة النظر في مضمون المناهج ولغتها لتكون لغة للحياة النابضة الزاخرة.

ط- التركيز على النحو الوظيفي وعلى التعبير الوظيفي في المناهج اللغوية.

ي- التركيز على القوالب والبنى اللغوية في عملية تعليم اللغة في المراحل الأولى قبل الدخول في المصطلحات النحوية، وتجنب استعمال المصطلحات النحوية في المراحل المبكرة من التعليم.

ك- الإكثار من حفظ النصوص من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والأشعار والخطب البليغة في مراحل التعليم كافة وخاصة المراحل الأولى، وعلى قدر حفظ النصوص في المراحل الأولى يستقيم اللسان وينعكس على صحة القلم في التعبير الكتابي وعلى اللسان في التعبير الشفهي.

ل- ضبط الكتب المؤلفة بالشكل في جميع الكتب في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، وضبط ما يخشى منه اللبس في المراحل التالية.

م- التدريب المستمر على الكشف في المعاجم.

ن- إنتاج كتب إلكترونية مبسطة بالعربية.

س- تصميم دروس العربية بالحاسوب والشابكة «الانترنيت».

ع- تطوير أساليب الامتحانات في جميع المراحل التعليمية وعدم الاقتصار في التقويم على الامتحانات الكتابية، مع ضرورة بناء أدوات موضوعية لتقويم الأداء اللغوي، على أن تتضمن في بعض جوانبها الضبط بالشكل.

ف- إجراء بحوث علمية لمعالجة المشكلات اللغوية في العملية التعليمية التعلمية.

ص- العناية بالمكتبات المدرسية وتزويدها بدوائر المعارف والمعاجم وأمهات الكتب والكتب الإلكترونية والسلاسل المتنوعة على أن تكون اللغة المستخدمة فيها سليمة لغوياً، وعلى أن تكلف أطر متخصصة بالمكتبات العناية بها.

ق- إغناء البيئة التعليمية التعلمية بمصادر التعلم المختلفة من كتب وصحف ومجلات ووثائق وصور ومجسمات وتسجيلات ورسوم وأشكال وشرائح وخطوط بيانية وحواسيب... الخ.

ر- تفعيل المناشط اللغوية اللاصفية من صحافة مدرسية ومجلات وإذاعة مدرسية وكتابة إعلانات ولافتات، وإجراء مناظرات ومسابقات لاختيار الأداءات المتميزة وتخصيص جوائز لها.

ش- تفعيل المسرح المدرسي والإكثار من عرض المسرحيات الناطقة بالعربية الفصيحة المبسطة وإشراك الناشئة في تمثيل أدوارها.

ت- زيادة الاهتمام بذوي الحاجات الخاصة وتأمين البرامج اللغوية والوسائل التعليمية الملائمة لهم تحقيقاً لدمجهم في المجتمع بصورة فعالة.

ث- الإشراف الفعال على المدارس الخاصة والارتقاء بواقع اللغة العربية فيها.

خ- التركيز على وضع مناهج خاصة لتعليم المغتربين وأبنائهم وغير الناطقين باللغة العربية اللغة العربية بغية اكتسابهم مهاراتها.

ذ- التركيز على اللغة العربية السليمة والشائقة في البرامج التعليمية التلفزية.

ض- التنسيق مع وزارة الإعلام لإنتاج برنامج تلفزيوني متقن لتعليم العربية لأبنائها وللمغتربين ولغير الناطقين بها في ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة.

وزارة التعليم العالي: وتعنى بتنفيذ ما يلي:

أ- اختيار الطلبة الراغبين في الانتساب إلى الكليات الجامعية كافة على أساس إتقان أساسيات اللغة العربية.

ب- التزام جميع أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والمعاهد استخدام اللغة العربية في العملية التعليمية التعلمية.

ج- إعادة النظر في مناهج تدريس اللغة العربية في كلية الآداب لتكون وظيفية.

د- إعادة النظر في مناهج تعليم اللغة العربية لغير المختصين في ضوء اختصاص الطالب في كليته استثارة للدافعية وتأميناً للمنحى الوظيفي.

هـ- إعادة النظر في برامج إعداد معلمي اللغة اختياراً وتأهيلاً وتدريباً.

و- تعميم تدريس اللغة العربية مطلباً جامعياً في كل الكليات الجامعية وفي الجامعات الرسمية والخاصة.

ز- وضع خريطة بحثية بالتنسيق مع وزارة التربية لمشكلات تعليم اللغة العربية وتعلمها بغية معالجة هذه المشكلات بالأساليب العلمية.

ح- الأخذ بالحسبان أن يكون من بين شروط ترقية أعضاء الهيئة التدريسية إتقانهم أساسيات اللغة.

ط- اعتماد المصطلحات التي أقرها مجمع اللغة العربية بدمشق في التدريس وفي الترجمة.

ي- تفعيل حلقات البحث لتؤدي الأهداف المرسومة لها من حيث تعويد الطالب على البحث والتلخيص والعرض والمناقشة باللغة العربية السليمة في كليات الآداب والعلوم الإنسانية.

ك- التركيز على اللسانيات التطبيقية، في كليات الآداب والعلوم الإنسانية وتوظيفها في خدمة اللغة العربية الفصيحة.

ل- إعادة الامتحانات الشفهية إلى أساليب تقويم الدارسين وعدم الاكتفاء بالامتحانات التحريرية في الصفوف الأخيرة من الدراسة الجامعية.

م- الإكثار من ضروب النشاط اللغوي بالعربية الفصيحة في المناشط اللاصفية في الإذاعة والصحافة الجامعية والمجلات والمسرحيات والمناظرات والمساجلات... الخ.

ن- تخصيص جوائز للمتفوقين من الطلاب في أدائهم اللغوي وفي جميع المجالات اللغوية.

س- تطوير قسم الصحافة في جامعة دمشق ليغدو كلية للإعلام بأقسامها المختلفة من صحافة وإذاعة مسموعة ومرئية غايتها إعداد الأطر الإعلامية.

ع- تفعيل الترجمة الآلية وإعداد الأطر المتخصصة في ميدانها.

سادساً - عوامل مساعدة

من العوامل المساعدة على تنفيذ خطة العمل الوطنية للتمكين للغة العربية أن وضع هذه الخطة إنما جاء بقرار سياسي من أعلى سلطة في البلاد، إذ إن القرار الجمهوري رقم /٤/ لعام ٢٠٠٧ ينص على وضع خطة عمل وطنية للتمكين للغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها، ومتابعة تنفيذ هذه الخطة، كما أن السيّد رئيس الجمهورية العربية السورية الدكتور بشار الأسد قد أشار في خطاب القسم للولاية الدستورية الثانية إلى ضرورة الاهتمام باللغة العربية قائلاً: «يجب إيلاء اللغة العربية، وهذا الموضوع هام جداً، بدأت به في خطاب القسم لأن هناك تراجعاً بالنسبة للغة العربية المرتبطة بالهوية العربية، يجب إيلاء اللغة العربية التي ترتبط بتاريخنا وثقافتنا وهويتنا كل اهتمامنا ورعايتنا كي تعيش معنا في مناهجنا وإعلامنا وتعليمنا، كائناً حياً ينمو ويتطور ويزدهر، ويكون في المكانة التي يستحقها جوهراً لانتمائنا القومي، ولكي تكون قادرة على الاندماج في سياق التطور العلمي والمعرفي في عصر العولمة والمعلومات، ولتصبح أداة من أدوات التحديث ودرعاً متينة في مواجهة محاولات التغريب والتشويش التي تتعرض لها ثقافتنا.

لقد أعطينا في سورية اللغة العربية كل الاهتمام، وتبوأت موقعاً رفيعاً في حياتنا الثقافية منذ وقت مبكر. ومطلوب منا اليوم استكمال جهودنا للنهوض بها لاسيما في هذه المرحلة التي يتعرض فيها وجودنا القومي لمحاولات طمس هويته ومكانته، والذي يشكل التمسك باللغة العربية عنواناً للتمسك بهذا الوجود ذاته».

ويتابع السيّد رئيس الجمهورية كلامه قائلاً: «ويجب أن نتذكر أن دعمنا لتعلم اللغات الأجنبية للوفاء بمتطلبات التعلم والتواصل الحضاري مع الآخرين ليس بديلاً عن اللغة العربية، بل محفز إضافي لتمكينها والارتقاء بها. وهنا يحصل الخلط، أي أنا مهتم جداً بتطوير نفسي في اللغات الأجنبية، وأتحدث بعض اللغات بطلاقة، ولا يوجد لديَّ مشكلة، ومتحمس لهذا الموضوع، ولكن في الوقت نفسه أنا حريص على اللغة العربية».

ولكم هي جميلة تلك الصراحة والشفافية في قول السيّد رئيس الجمهورية في خطاب القسم عندما يقول: «أول سؤال أسأله بعد أي خطاب: ما عدد الأخطاء اللغوية التي قمت بها قبل أن أسأل عن مضمون الخطاب. علينا أن نركز بشكل مستمر على هذا الموضوع. في كل خطاب قد أنسى الكثير من الأفكار، ولكن لا أحزن، ولكن إذا عرفت بعدد من الأخطاء اللغوية، وهي دائماً موجودة، فمع كل خطأ أشعر بالخجل».

ويضيف قائلاً: «عندما تضعف اللغة العربية، من السهل أن يضعف أي ارتباط آخر لنا سواء بالنسبة للوطن، بالنسبة للقومية، أو بالنسبة للدين، هذه الأمور ترتبط باللغة».

وفي كلمة ألقاها بمناسبة احتفالية دمشق عاصمة للثقافة العربية لعام ٢٠٠٨ «السبت في ٢٠٠٨/١/١٩» يقول فيها: «لن يستقيم الحديث عن ثقافتنا العربية دون أن تكون لغتنا العربية الأساس المتين لهذا البيت، لذلك علينا أن نعلي من شأنها، فهي لغة القرآن الكريم الذي تتوجه نحوه مئات الملايين، لغة كتب بها نصف تاريخ العالم وتاريخ علمه وأدبه. لغتنا لغة الشعر العظيم والفكر والفلسفة والعلم. ومن الأهمية بمكان أن نتعلم اللغات الحية لنتعرف منجزات التقدم الإنساني دون أن يعني هذا إهمال لغتنا القومية أو يكون مدعاة للشعور بالدونية تجاه الآخرين، علينا أن نكون فخورين بها، ولا يتحقق فخرنا إلا إذا أغنيناها بالإبداع في كل صنوف المعرفة، فهو يعزز من حيويتها ومن عالميتها، ويجعلها فاعلة في مسار الوعي الإنساني، فلا هوية من دون لغة، ولا وطن من دون هوية».

إن هذا الدعم من أعلى سلطة في البلاد للارتقاء باللغة العربية والاهتمام بها، يساعد أيما مساعدة على تحقيق الأهداف المرجوة من خطة التمكين للغة العربية، ولكم نتمنى على جميع أقطارنا العربية أن تنحو هذا المنحى في وضع خططها الوطنية والتعليم في جميع المراحل التعليمية باللغة الأم حفاظاً على لغتنا العربية، عنوان هويتنا ووجودنا، وذاكرة أمتنا، وجامعة شملنا، ورمز كياننا القومي، ولغة قرآننا الكريم الذي نزل به الروح الأمين على قلب الرسول العربي الكريم (ص) آية لنبوته، وتأييداً لدعوته، ودستوراً لأمته.

الفصل الخامس

خطة عمل للتمكين للغة العربية
خطة العمل الوطنية السورية للتمكين أنموذجاً

خطة عمل للتمكين للغة العربية(*)

خطة العمل الوطنية السورية للتمكين أنموذجاً

نحاول في هذا البحث الموجز أن نتعرف مرامي السياسة اللغوية وضرورة التخطيط اللغوي في ضوئها، ومن ثم الوقوف على خطة العمل الوطنية السورية على أنها أنموذج في هذا المجال على الصعيد الوطني.

أولاً- مرامي السياسة اللغوية

لما كانت العولمة في جانبها المظلم تروم امحاء الذاتيات الثقافية للشعوب، وتعمل على خلخلة انتمائها، واستبعاد خصوصيات هذه المجتمعات، واستلاب عقول أبنائها، بات من الضرورة بمكان وضع سياسة لغوية للحفاظ على تلك الذاتية الثقافية، وتعد اللغة القومية محور الثقافة، والمقوّم الأساسي للأمة، وعنوان شخصيتها، ومستودع تراثها وذاكرتها وحصنها القوي في التصدي لمحاولات النيل منها.

وإذا كان كل من الأمم الحية قد وضع سياسته اللغوية لمواجهة الآثار السلبية للعولمة ذات القطبية الثقافية الواحدة ولغتها الإنجليزية إن في اليابان أو

(*) بحث ألقي في ندوة تنسيق التجارب العربية في مجال التعريب وقضايا التنمية في عصر العولمة - المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في القاهرة - كانون الأول «ديسمبر» ٢٠٠٩.

الصين أو فرنسا أو ألمانيا أو إسبانيا حفاظاً على لغتها القومية فإننا نلاحظ غياب هذه السياسة اللغوية على الصعيد العربي، وطالما شكا الباحثون في شؤون لغتنا العربية من هذا الغياب على الصعيدين القومي والقطري.

وتهدف السياسة اللغوية على النطاق القومي إلى إعلاء شأن اللغة العربية بوصفها عنواناً للهوية والانتماء، والحفاظ عليها باعتبارها أداة ضرورية للتقدم والارتقاء والتنمية المستدامة ومواكبة روح العصر، عصر العلم والتقانة «التكنولوجيا» في مجتمع المعرفة، والحرص على سيرورتها في ميادين الحياة كافةً.

وترمي السياسة اللغوية في العملية التعليمية التعلمية إلى تعليم مواد المعرفة كافة باللغة القومية «اللغة الأم» وهي العربية الفصيحة، وتأمين مستلزمات هذا التعليم إن لأبنائها وإن للناطقين بغيرها من اللغات الأخرى، إن في داخل الوطن العربي أو في خارجه، وجعل اللغة القومية متطلباً أساسياً للالتحاق بالجامعات، كما ترمي السياسة اللغوية في العملية التعليمية التعلمية إلى تحديد موقع اللغات الأجنبية في نساق النظام التعليمي، وتحديد موقع المدارس الخاصة والجامعات الخاصة والمدارس الأجنبية وفروع الجامعات الأجنبية في داخل الوطن العربي.

وفي خارج نطاق العملية التعليمية التعلمية ترمي السياسة اللغوية إلى تحديد الموقف من لغات الفئات ذات الثقافات الخاصة في داخل الدول العربية، وتحديد الموقف من اللهجات المحلية «العاميات» ومن الشعر النبطي، وتتخذ الموقف الإيجابي من تعريب أسماء المحلات التجارية والمؤسسات الخدمية والسياحية والمراسلات بين المصارف والغرف الصناعية والتجارية، وجعل اللغة مطلباً أساسياً للالتحاق بالوظائف الحكومية والخاصة، واعتمادها لغة رسمية في المؤتمرات والندوات التي تعقد في الوطن العربي، واستعمالها في المحافل الدولية والتزام ممثلي الدول العربية هذا الاستعمال في جمعية الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها.

ثانياً- التخطيط اللغوي

في ضوء السياسة اللغوية على النطاق القومي توضع الخطة اللغوية، ولم تقم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم باعتبارها الجهة المعنية في جامعة الدول العربية بوضع هذه الخطة، إلا أن الجمهورية العربية السورية عملت على وضع خطة عمل وطنية لتمكين اللغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها. ولقد وضعت هذه الخطة بناء على القرار الجمهوري ذي الرقم ٤ لعام ٢٠٠٧ الذي أصدره السيّد الرئيس بشار الأسد وقد نصت المادة الأولى منه على تشكيل لجنة حددت مهمتها في المادة الثانية بإنجاز خطة عمل وطنية تستهدف التمكين للغة العربية، والحفاظ عليها، والاهتمام بإتقانها، والارتقاء بها، ومتابعة خطوات التنفيذ بالتعاون مع الجهات المعنية، ونصت المادة الثالثة من القرار على أن اللجنة المشكلة تجتمع بشكل دوري مرة كل شهر أو مرتين حسب ما تفرضه ضرورات العمل، وترفع تقاريرها إلى السيدة نائب رئيس الجمهورية للشؤون الثقافية.

وقد جاء في الكلمة التي ألقاها السيد رئيس الجمهورية في مجلس الشعب بمناسبة أدائه اليمين لولاية دستورية جديدة «يجب إيلاء اللغة العربية التي ترتبط بتاريخنا وثقافتنا وهويتنا كل اهتمامنا ورعايتنا كي تعيش معنا في مناهجنا وإعلامنا وتعليمنا كائناً حياً ينمو ويتطور ويزدهر، ويكون في المكانة التي يستحقها جوهراً لانتمائنا القومي، وكي تكون قادرة على الاندماج في سياق التطور العلمي والمعرفي في عصر العولمة والمعلومات، ولتصبح أداة من أدوات التحديث ودرعاً متينة في مواجهة محاولات التغريب والتشويش التي تتعرض لها ثقافتنا».

وجاء فيها أيضاً: «لقد أعطينا في سورية اللغة العربية كل الاهتمام، وتبوأت موقعاً رفيعاً في حياتنا الثقافية منذ وقت مبكر، ومطلوب منا اليوم استكمال جهودنا للنهوض بها لاسيما في هذه المرحلة التي يتعرض فيها

وجودنا القومي لمحاولات طمس هويته ومكوناته والذي يشكل التمسك باللغة العربية عنواناً للتمسك بهذا الوجود ذاته». كما جاء فيها: «ويجب أن نتذكر أن دعمنا لتعلم اللغات الأجنبية للوفاء بمتطلبات التعلم والتواصل الحضاري مع الآخرين ليس بديلاً عن اللغة العربية بل محفز إضافي لتمكينها والارتقاء بها..

وعندما تضعف اللغة العربية من السهل أن يضعف أي ارتباط آخر لنا سواء بالنسبة للوطن، وبالنسبة للقومية، أو بالنسبة للدين، وهذه الأمور ترتبط باللغة».

وقال السيد رئيس الجمهورية في افتتاحية دمشق عاصمة للثقافة العربية بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٤ «ولن يستقيم الحديث عن ثقافتنا العربية دون أن تكون لغتنا العربية الأساس المتين لهذا البيت، لذلك علينا أن نعلي من شأنها، فهي لغة القرآن الكريم الذي يتوجه نحوه مئات الملايين، لغة مكتوب بها نصف تاريخ العالم وتاريخ علمه وأدبه، لغتنا لغة الشعر العظيم والفلسفة والفكر والعلم. ومن الأهمية بمكان أن نتعلم اللغات الحية لنتعرف على منجزات التقدم الإنساني دون أن يعني هذا إهمال لغتنا القومية، أو يكون مدعاة للشعور بالدونية تجاه الآخرين. علينا أن نكون فخورين بها، ولا يتحقق فخرنا إلا إذا أغنيناها بالإبداع في كل صنوف المعرفة، فهو يعزز من حيويتها، ومن عالميتها، ويجعلها فاعلة في مسار الوعي الإنساني، فلا هوية دون لغة، ولا وطن من دون هوية».

ونحاول فيما يلي إلقاء الضوء على أقسام هذه الخطة التي اشتملت على أربعة أقسام، يتناول أولها المسوّغات التي دعت إلى وضعها، وتناول القسم الثاني الواقع اللغوي والعوامل المؤثرة فيه، ووقف القسم الثالث على سبل المواجهة. أما القسم الرابع والأخير فركز على القضايا الملحة التي تتطلب المعالجة السريعة.

١- المسوّغات التي دعت إلى وضع خطة العمل الوطنية السورية للتمكين للغة العربية:

وترجع هذه المسوّغات إلى:

أ- أهمية اللغة عامة في حياة الفرد والمجتمع، وأهمية لغتنا العربية قومياً في الحفاظ على هويتنا وذاتيتنا الثقافية وأمننا الثقافي ووجودنا الحضاري، وإلى خطر ما تتعرض له من تحديات تستهدف تهميشها، وإبعادها عن استئناف دورها الحضاري.

ولقد نص الدستور السوري بعد أن نالت سورية استقلالها عام ١٩٤٦ على أن اللغة الرسمية للبلاد إنما هي العربية، وجسدت سورية هذا النص واقعاً حياً في جميع مجالات الحياة انطلاقاً من إيمانها بأن ارتباط المرء بلغته لا يمكن أن يعد له ارتباطه بأي لغة أخرى، ذلك لأن اللغة العربية هي اللغة القومية، وهي التي وحدت بين العرب في مواضي الحقب بطريق القرآن الكريم الذي نزل به الروح الأمين على قلب الرسول العربي الكريم ﷺ آية لنبوته وتأييداً لدعوته ودستوراً لأمته، وما تزال هي الرابطة الموحدة والموحدة، وهي أمارة على شخصية الأمة، ويعد الانقطاع عنها انقطاعاً عن الجذور التاريخية وهروباً من الهوية الوطنية، لأن التنكر للغة الأم يؤدي إلى اجتثاث الشخصية من مسارها التاريخي ومن ثقافة المجتمع، فتغدو دون هوية، ذلك أن لغة شعب ما هي إلا روحه، كما أن روح الشعب هي لغته، وما كانت اللغة لأي مجتمع إلا وطنه الروحي.

ب- الحرص على سيرورة اللغة العربية وانتشارها:

وانطلاقاً من أهمية اللغة في حياة الأمة حرصت سورية على سيرورة اللغة العربية وانتشارها في جميع مناحي الحياة، فكان تعليم مواد المعرفة كافة بالعربية في جميع مراحل التعليم، وكانت سورية من قبل في عهد الانتداب الفرنسي متمسكة باستعمال اللغة في التعليم الجامعي عندما افتتحت الجامعة

السورية، ولقد أثنى السيد «بونور» مدير المعارف العام في المفوضية العليا إبان الانتداب الفرنسي على إصرار أساتذة الجامعة السورية على التدريس باللغة العربية قائلاً «إن من يدافع عن لغته يدافع عن أصله وعن حقه وكيانه ولحمه، ولقد تفهم الأساتذة السوريون هذا الأمر جيداً».

وعمل أعضاء الهيئة التدريسية على تأليف الكتب العلمية أو تعريبها حتى شمل الكتاب العربي مختلف المقررات الجامعية، وتكاملت الدراسات العلمية والدراسات الإنسانية والأدبية باللغة العربية منذ ذلك التاريخ وإلى يومنا هذا، وشمل التعريب مختلف التخصصات، فليس هناك الآن علم من العلوم التي تدرس في الجامعة إلا وله كتاب عربي بحت، في خاتمته مسارد بالمصطلحات التي استخدمت فيه، وهي مسارد تؤلف في جملتها مادة المعجمات العلمية.

ولم يقتصر الأمر على الكتاب الجامعي، وإنما تعداه إلى المراجع العلمية الكبرى والمعجمات والموسوعات والكتب الحديثة التي تولت أمرها وزارة التعليم العالي في النطاق العلمي، ووزارة الثقافة في نطاق الدراسات الإنسانية.

ومما ساعد أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات السورية على التأليف والترجمة والتعريب وجود معجمات متخصصة وعامة كان قد وضعها بعض النابهين في فروع علمية متعددة شملت المصطلحات العلمية والطبية والكهربائية والنفطية والحراجية والفلسفية والجغرافية والنفسية..الخ.

وتجدر الإشارة إلى أن المجمع العلمي العربي «مجمع اللغة العربية بدمشق اليوم» كان له دور كبير في إغناء مسيرة التعريب ومدها بما تحتاج إليه من مصطلحات في مختلف التخصصات، كما كان له دور كبير في تعريب الدواوين والمعاملات والمراسلات التي كانت تسود فيها اللغة التركية من قبلُ.

وكان حسن اختيار المعيدين في التعليم الجامعي أمراً على درجة كبيرة من الأهمية، إذ يخضع المعيد إلى مقابلات واختبارات للوقوف على مدى تمكنه من لغته العربية، ولم يكن المدرسون الجدد ليخضعوا إلى التثبيت في وظائفهم إلا بعد نجاحهم في امتحان شفاهي وكتابي في اللغة العربية، وكان شرط سلامة اللغة ينص عليه في تقويم الإنتاج العلمي للترقية في سلم الهيئة التدريسية، كما أن على المعيد العائد من الإيفاد أن يترجم رسالته حتى يتم تأصيله.

وإذا كانت الإجراءات السابقة تتعلق بلغة أعضاء الهيئة التدريسية فإن ثمة مرسوماً جمهورياً صدر عام ١٩٨٣ ينص على تدريس اللغة العربية في المرحلة الجامعية الأولى في جميع سنوات الدراسة في الكليات والمعاهد العليا في الجمهورية العربية السورية، ويدرّس هذا المقرر على مدار العام في النظامين الدراسيين الفصلي والسنوي، وألفت الكتب الخاصة بتعليم اللغة العربية لغير المختصين.

وفي مرحلة التعليم ما قبل الجامعي يعد النجاح في اللغة العربية شرطاً لنيل الشهادة الثانوية حتى لو كان الطالب ناجحاً في جميع المواد فإنه يعد راسباً إن لم يحز درجة النجاح في اللغة العربية.

ولم يقتصر الأمر على العناية باللغة العربية في العملية التعليمية التعلمية، وإنما صدرت القوانين للحفاظ على اللغة العربية في البيئة، إذ صدر المرسوم التشريعي ذو الرقم ١٣٩ والتاريخ ١٩٥٢/١١/٦ يعزز استعمال اللغة العربية في البيئة وذلك بمنع إطلاق الأسماء الأجنبية على المحلات العامة والخاصة، وصدر بلاغ من رئاسة مجلس الوزراء للحد من طغيان الأسماء الأجنبية عام ١٩٧٠، كما صدر تعميم آخر من رئاسة مجلس الوزراء عام ١٩٨٠ يتضمن تعريب أسماء المحلات القائمة في البلاد، وصدر قرار من السيد وزير السياحة في العام نفسه ينص على أن تختار المكاتب

والمنشآت السياحية على اختلاف فئاتها في التصنيف والتأهيل أسماء عربية فقط، ويحظر عليها استخدام أسماء أجنبية، واستثنى القرار المنشآت السياحية الأجنبية ذات المستوى والتصنيف الدوليين والخاضعة لأنظمة الوزارة والمرتبطة بموجب عقود مبرمة معها.

ج- **القصور في الواقع اللغوي:** ومن مظاهر هذا القصور تفشي العامية على الألسنة إن في العملية التعليمية التعلمية أو في خارجها، والجنوح إلى استخدام الألفاظ الأجنبية إلى جانب استخدام العامية، وتفاقم ظاهرة إطلاق التسميات الأجنبية والعامية على المحال التجارية وفي العلامات التجارية على المنتجات الوطنية وعلى واجهات المحلات والفنادق والمقاهي والنوادي والشركات وفي الإعلانات التي توضع في الشوارع أو التي تبث عبر وسائل الإعلام وفي المطويات والنشرات واللافتات...الخ.

ومن مظاهر القصور أيضاً كثرة الأغلاط التي يرتكبها المتعلمون والمعلمون في داخل المدارس والمعاهد والجامعات، والتي يرتكبها الخريجون والعاملون في مختلف مرافق المجتمع في مناشطهم اللغوية محادثة وكتابة وقراءة.

يضاف إلى ذلك القصور في التعبير الشفاهي والكتابي وفي تمثل المقروء وإدراك ما وراء السطور، وفي العزوف عن القراءة الحرة وعدم الإقبال عليها من الناشئة ومن المعلمين حتى في مجال تخصصهم، وفي ضآلة الرصيد الحفظي من الشواهد الشعرية والنثرية، وعدم تمكن بعض المتخرجين من البحث في المعاجم لنقص في كفاياتهم.

ولقد اشتملت خطة العمل الوطنية السورية للتمكين للغة العربية على تبيان العوامل المؤثرة في هذا القصور إن في العملية التعليمية التعلمية أو في خارجها.

٢- **من سبل المواجهة التي تضمنتها الخطة:**

أ- **تعزيز الانتماء:** إن الحفاظ على الهوية والذاتية الثقافية للأمة واجب مقدس في عصر العولمة، ولغتنا العربية هي رمز كياننا القومي وعنوان شخصيتنا العربية وهويتنا، وإن الوعي اللغوي أمر مهم جداً في عملية الحفاظ على الهوية تخليصاً للجيل من عقدة التصاغر تجاه اللغات الأجنبية وثقافتها، إلا أن الحفاظ على الهوية لا يعني الجمود، بل هو عملية تتيح للمجتمع أن يتطور دون أن يفقد هويته الأصلية، إذ إن الانفتاح على الثقافات الأخرى وعلى إتقان اللغات الأجنبية أمر مهم جداً على أن يكون في جو من الندية، وفي منأى عن الدونية والانبهار والاستلاب، وليس على حساب اللغة الأم وتهميشها. وعلى مثقفي الأمة كل في موقعه أن يقوم بدوره في بث الوعي اللغوي وتعزيز الانتماء للأمة ولغتها.

ب- **الحرص على السلامة اللغوية في الكتب والمراسلات بين الوزارات والمؤسسات التابعة لها، وفي دور النشر والطباعة وسائر الجهات المعنية، وتكليف مدقق لغوي في كل منها يعمل على سلامة اللغة فيها.**

ج- **ضرورة إتقان الناشئة جميعاً أساسيات لغتهم،** على أن يخضع الحائزون الشهادة الثانوية والملتحقون بالكليات الجامعية والمعاهد لاختبارات لغوية تقيس مدى إتقانهم تلك الأساسيات، وعلى أن يطبق ذلك على المتسابقين للتعيين في وظائف الدولة، كما يطبق على المرشحين للترقية في وظائفهم.

د- **تطبيق التشريعات والقرارات الملزمة لحماية اللغة العربية** من خطر استعمال اللهجات العامية واللغات الأجنبية.

هـ- **النظر إلى اللغة على أنها مؤسسة اجتماعية إنسانية، وأن على أبناء المجتمع كافة واجب الاضطلاع بأدوارهم تجاه لغتهم الأم** اعتزازاً ومحافظة وارتقاءً، وفي ضوء ذلك حددت اللجنة

الواجبات التي لابد لكل جهة أن تقوم بها، إذ ما الذي ينبغي لوزارة التربية ووزارة التعليم العالي والإعلام والثقافة والأوقاف..الخ أن تقوم به بغية المحافظة على العربية والارتقاء بها، ولم تغفل الخطة الاتحادات والنقابات والجمعيات الأهلية من القيام بواجباتها أيضاً.

٣- من الإجراءات العاجلة التي تضمنتها الخطة:

أ- إصدار تعميم على وزارات الدولة والمؤسسات التابعة لها، وعلى المنظمات والاتحادات والنقابات والجمعيات ودور النشر والطباعة ضرورة تخصيص مدقق لغوي في كل منها يقوم بتصحيح الكتب والمراسلات الصادرة عن كل منها، حرصاً على السلامة اللغوية.

ب- إصدار تعميم لجميع الجهات المعنية في الدولة أن يكون من بين شروط النجاح في مسابقات التعيين للوظائف إتقان أساسيات اللغة، وأن يطبق هذا الشرط في الترقية أيضاً.

ج- تكليف الجهات المعنية تنفيذ المهام الموكولة إلى كل منها على النحو الآتي:

وزارة الإعلام:

١- استبعاد الكلمات العامية من الإعلانات التي تمنح المؤسسة العربية للإعلان الموافقة عليها، واعتماد الفصيحة مكانها، وإذا كانت الإعلانات تشتمل على كلمات أجنبية فتوضع تحت اللغة العربية وبخط أصغر من الكلمات المكتوبة بالعربية.

٢- بث برامج إذاعية وتلفزية لتصويب الأغلاط اللغوية.

٣- تفعيل التدقيق اللغوي على المواد التي تبث إذاعياً وتلفزياً بصورة عامة.

٤- بث برامج إذاعية وتلفزية عن جماليات اللغة العربية، وتقديم مواد تعنى باللغة العربية في الصحافة المكتوبة.

٥- الإكثار من البرامج المخصصة للأطفال بالعربية المبسطة، وتطوير أساليب تقديمها.

٦- اعتماد المسلسلات والمسرحيات والأغاني المؤداة بلغة سليمة.

٧- الإكثار من بث الأغاني المؤداة بالعربية الفصيحة.

٨- إجراء دورات تدريبية للعاملين في البرامج الإذاعية والتلفزية لتحسين أدائهم اللغوي.

وزارة التربية:

١- عقد دورات تدريبية لجميع المعلمين لتمكينهم من استخدام أساسيات اللغة بصورة سليمة، وألا تقتصر الدورات على معلمي اللغة العربية وحدهم، انطلاقاً من أن تعليم اللغة مسؤولية جماعية، وأن استخدام اللغة السليمة من معلمي جميع المواد يسهم أيما إسهام في تحسين الواقع اللغوي للمتعلمين.

٢- إجراء دورات تدريبية لمربيات رياض الأطفال لتدريبهن على استخدام اللغة المبسطة في التواصل مع الأطفال.

٣- ضبط الكتب المؤلفة بالشكل في جميع المواد الدراسية وخاصة في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، والاستمرار في عملية الضبط في المراحل التالية، على أن يضبط ما يخشى منه اللبس بصورة خاصة.

٤- تفعيل المكتبات المدرسية في المراحل كافة، والعمل على تعدد المصادر المعرفية في البيئة التعليمية التعلمية.

٥- الإشراف الفعال على المدارس الخاصة، والارتقاء بواقع اللغة العربية فيها.

٦- التركيز على استخدام اللغة العربية السليمة والشائقة في البرامج التلفزية التعليمية وتلك الموجهة إلى الأطفال.

٧- الإكثار من حفظ النصوص من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر القديم والخطب البلاغية.

٨- تطوير أساليب الامتحانات، وتخصيص حيّز من الدرجات للامتحانات الشفهية.

٩- إجراء بحوث علمية لدراسة مشكلات تعليم اللغة العربية وتعلمها في مراحل التعليم العام.

١٠- التزام المعلمين استعمال العربية الفصيحة وأن يعملوا على إسباغ ثوب الفصيحة على كلام ناشئتهم بالعامية.

١١- إعادة النظر في محتويات المناهج لتغدو مناهج وظيفية تستخدم فيها لغة الحياة النابضة، على أن يتم فيها الجمع بين الأصالة والمعاصرة.

وزارة التعليم العالي:

١- جعل مقرر اللغة العربية متطلباً جامعياً في الجامعات الرسمية والخاصة وفي مختلف التخصصات.

٢- تخصيص حيّز من أساليب تقويم الدارسين للامتحانات الشفهية، وعدم الاكتفاء بالامتحانات التحريرية لقياس الأداء اللغوي.

٣- التزام أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات والمعاهد استخدام العربية الفصيحة في دروسهم كافة في منأى عن استخدام العامية في الشرح، وتدريب الطلاب على استعمال العربية في أسئلتهم وأجوبتهم.

٤- تطوير المناهج بصورة مستمرة مواكبة لروح العصر، والحرص على استخدام اللغة العربية السليمة فيها.

٥- توحيد المصطلحات المستخدمة في مؤسسات التعليم العالي بالتنسيق مع مجمع اللغة العربية.

٦- متابعة مجمع اللغة العربية لإنجاز وضع مصطلحات الحياة العامة ومتابعة تصحيح الأغلاط المتأصلة في لغة الصحافة والإعلام والإعلانات، ومتابعة تحقيق كتب التراث.

وزارة الثقافة:

١- التعميم على المراكز الثقافية كافة لإلقاء محاضرات حول تنمية الوعي اللغوي، وتبيان الأدوار التي تؤديها اللغة الأم في حياة الأمة.

٢- رفع وتيرة طباعة كتب الأطفال والعناية بإخراجها شكلاً ومضموناً.

٣- تأمين وصول الكتاب إلى القارئ بأسعار رمزية من خلال المعارض التي تقيمها الوزارة.

٤- رفع وتيرة الكتب المترجمة إلى العربية.

وزارة الأوقاف:

١- رفع المستوى اللغوي لخطباء المساجد والكنائس، وإجراء دورات تدريبية للارتقاء بالمستوى اللغوي للخطباء، وعدم استخدام العامية في الخطب بحجة النـــزول إلى مستوى لغة الجمهور.

٢- التركيز في جانب من الخطب والوعظ على تنمية الوعي اللغوي، وتبيان دور اللغة الأم في بناء الشخصية المتكاملة وفهم لغة العقيدة ووحدة الأمة، ودورها في فهم الكون والشمس والمجتمع والحياة، وتحقيق الأمن القومي، والحفاظ على الشخصية من الذوبان، وعلى الثقافة القومية من الاستلاب.

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل:

١- تعميم الخطة الوطنية لتمكين اللغة العربية على الجمعيات الثقافية والمؤسسات غير الحكومية والدور التابعة للوزارة بغية إسهامها إلى جانب الجهات الرسمية في تحقيق الأهداف المرسومة للخطة.

٢- تكليف محاضرين يحاضرون في مجال بث الوعي اللغوي.

٣- مؤازرة أعضاء لجنة التمكين في متابعة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالموضوع.

اتحاد الكتاب العرب:

١- عدم طباعة أي كتاب ما لم تكن لغته العربية على مستوى راق وخال من الأخطاء.

٢- زيادة نسبة طباعة الكتب المخصصة للأطفال بالعربية الفصيحة.

الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية:

١- إجراء دورات تدريبية للأطر العاملة في الوزارات المعنية ومؤسساتها لتمكينها من حيازة الشهادة الدولية لقيادة الحاسوب، وتوظيف ذلك في بعض جوانبه في المجالات اللغوية: المعاجم، الصرف، النحو، الاشتقاق، الدلالة...الخ.

٢- زيادة المحتوى العربي الرقمي على الشابكة «الإنترنت».

ثالثاً- من إنجازات الخطة

تابعت اللجنة المشكلة لوضع خطة العمل الوطنية للتمكين للغة العربية بعد أن وضعت الخطة تنفيذ بنودها، وما تزال تتابع هذا التنفيذ، ومن الأمور الإيجابية التي أنجزت:

١- إحداث لجان للتمكين للغة العربية في الوزارات المعنية «التربية- التعليم العالي- الثقافة- الإعلام- الأوقاف..الخ».

٢- إحداث لجان للتمكين في المحافظات، وتضم كل لجنة في المحافظة المسؤولين عن المديريات المعنية «السياحة، الثقافة، التربية، اتحاد الكتاب، الأوقاف، الإعلام، النقابات، الاتحادات، القطاع الخاص، الاقتصاد..الخ».

٣- إلقاء محاضرات في مجال التوعية اللغوية في المراكز الثقافية والجامعات والنقابات والاتحادات.

٤- عقد دورات تدريبية للعاملين في بعض الوزارات والمحافظات لتدريبهم على استعمال اللغة العربية السليمة وأصول التراسل.

٥- بث ندوات إذاعية ولقاءات إذاعية وندوات تلفزية ومقابلات لتسليط الأضواء على خطة العمل الوطنية للتمكين للغة العربية والتعريف بها.

٦- نشر زوايا صحفية ومقالات حول التوعية اللغوية.

٧- إسهام بعض الجمعيات الأهلية والنوادي الاجتماعية في عملية التوعية اللغوية.

٨- وضع تسميات عربية مقابل التسميات الأجنبية على واجهات بعض المحلات التجارية والخدمية.

٩- تنقية الإعلانات من العامية والكلمات الأجنبية.

١٠- تشكيل لجان في المدن لمسح الشوارع والوقوف على التسميات الأجنبية بغية وضع البديل العربي لها بالتنسيق والتعاون مع مجمع اللغة العربية على أنه المرجعية العليا في شؤون اللغة.

١١- إصدار وزارة التربية تعميمات تلزم فيها المعلمين استخدام العربية الفصيحة في أثناء شرح دروسهم، والعناية بالمناشط اللغوية اللاصفية، والإكثار من عرض الأناشيد والأغاني المؤداة بالفصيحة، وتزويد المكتبات المدرسية بالكتب، وإجراء مسابقات بين الصفوف في المدرسة الواحدة، ومن ثم بين المدارس في المنطقة الواحدة، وبينها وبين المحافظات الأخرى، وتخصيص جوائز للفائزين فيها، وتعديل لوائح التوجيه بحيث تتضمن بنداً ينص على مدى اهتمام المعلمين بالمناشط اللغوية لتلاميذهم من جهة، وعلى مدى استعمالهم العربية الفصيحة في أثناء عملية التواصل اللغوي من جهة أخرى.

كما عملت وزارة التربية على وضع سياسة لغوية للضبط اللغوي، وقام مجمع اللغة العربية بدراستها وإدخال تعديلات عليها، ومن ثم تم اعتمادها، وقامت الوزارة بضبط الكتب بالشكل في التعليم الأساسي.

١٢- إصدار وزارة التعليم العالي تعميماً ينص على وجوب التزام أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والمعاهد العربية الفصيحة في أثناء محاضراتهم ومناقشاتهم والحكم على رسائل الماجستير والدكتوراه.

١٣- إصدار كتب من بعض الجهات المعنية «الأوقاف، الثقافة، اتحاد الكتاب العرب، القطاع الخاص..الخ» تناولت مزايا اللغة العربية وسبل مواجهة التحديات التي تتعرض لها.

١٤- تخصيص خطبة الجمعة في وزارة الأوقاف للحديث عن اللغة ودورها في حياة الفرد والأمة وتبيان مزايا اللغة العربية.

١٥- امتناع وزارة الاقتصاد عن منح ترخيص لأي مؤسسة أو شركة أو غيرها لا تلتزم استعمال التسمية العربية.

١٦- إصدار رئاسة مجلس الوزراء تعميماً على وزارات الدولة والمؤسسات التابعة لها وعلى الشركات في القطاع الخاص وغرف الصناعة والتجارة..الخ ويرمي التعميم إلى تكليف مدقق لغوي يعمل على تنقية المراسلات والكتب الصادرة عنها من الأغلاط اللغوية.

١٧- وضع مشروع «النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة»، وهو المشروع الذي تقدمت به الجمهورية العربية السورية إلى مؤتمر القمة العربية المنعقد في دمشق بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٨ وتمت الموافقة عليه بالقرار ذي الرقم ٤٣٥.

ويهدف المشروع إلى الحفاظ على الهوية العربية متمثلة في لغتنا الأم «العربية الفصيحة»، والاهتمام باللغة العربية على أنها وعاء للمعرفة وسبيل الأمة نحو التوجه إلى مجتمع المعرفة، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول العربية استناداً إلى دور اللغة الأم في هذه المجالات.

وقد تضمن المشروع عدة بنود منها:

أ- وضع سياسة لغوية قومية وسياسات وطنية متناسقة معها وخطط لتنفيذها من خلال برامج قومية ووطنية.

ب- وضع برامج قومية ووطنية لمعالجة قضايا اللغة العربية ذات الأولوية في التوجه نحو مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة في المجالات الآتية:

١- تحديث مناهج تعليم اللغة العربية واستخدام تقانة المعلومات والاتصالات، وزيادة عدد مؤسساتها، واعتماد مبدأ التعلم مدى الحياة في ذلك، والعناية بمدرسيها وأساتذتها.

٢- تعريب العلوم والتقانات وتوطينها لدى القوى العاملة العربية في جميع القطاعات تعليماً وتأليفاً وترجمة، مع الاهتمام باللغات الأجنبية اهتماماً كبيراً، وفصل مسألة إتقان اللغات الأجنبية عن مسألة التعليم بها، إذ لم ير التاريخ تقدم أمة من الأمم بغير لغتها.

٣- تعزيز استعمال اللغة العربية في الإعلام والإعلان، والارتقاء بهذا الاستعمال، ووضع سياسات وإجراءات تنفيذية لذلك.

ج- وضع برامج لتعزيز البحث والتطوير وزيادة عدد المؤسسات العاملة في مجال بحوث اللغة العربية كي تجاري متطلبات التوجه نحو مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، وتنسيق البرامج على المستوى القومي، وتنفيذها في الجامعات ومعاهد البحوث العربية، وإنشاء هيئة تنسيقية عليا من وزارات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات التابعة لها، وتعالج هذه البحوث اللغوية ذات البعد التقني وخاصة مسائل المصطلحات والذخيرة اللغوية، والمعاجم وتعليم اللغة، وتقييس استعمال اللغة العربية في تقنية المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في اللغة العربية والترجمة الآلية ومسألة اعتماد التشكيل في الكتابة، وتعرف الحرف العربي، ومعالجة الكلام العربي تعرفاً وتوليداً وإدارة المعرفة باللغة العربية..الخ.

د- إصدار تشريعات وطنية لحماية اللغة العربية وترقية استخدامها، وتطوير استعمالاتها في الإعلام والإعلان بكل أشكاله، وفي المواقع العربية على الشابكة «الإنترنت»، وزيادة المحتوى الرقمي العربي.

هـ- وضع برامج للتوعية بأهمية اللغة العربية في التوجه نحو مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة كونها وعاء المعرفة الوحيد للغالبية العظمى من المجتمع العربي.

و- تأكيد استعمال اللغة العربية رسمياً في المحافل الإقليمية والدولية والنشاطات العلمية والثقافية والمؤتمرات والندوات.

فهرس

الصفحة

تصدير ٥

الفصل الأول

لغة الغالب والمغلوب: تفاعل أم تغييب؟ ٧

لغة الغالب والمغلوب: تفاعل أم تغييب؟ ٩

أولاً – العلاقة بين الغالب والمغلوب ٩

ثانيا – لغة الغالب تفاعل: العربية أنموذجاً ١٢

ثالثاً – لغة الغالب تغييب: الإنجليزية أنموذجاً ١٩

رابعاً – الموقف المنشود ٢٣

الفصل الثاني

واقع اللغة العربية في الوطن العربي وآفاق التطوير . ٣٥

واقع اللغة العربية في الوطن العربي وآفاق التطوير ٣٧

أولاً – اللغة العربية في العملية التعليمية التعلمية ٣٧

ثانياً – اللغة العربية في المجتمع ٦٤

ثالثاً – اللغة العربية والتقانات الحديثة ٧٤

رابعاً – آفاق التطوير ٩٨

الصفحة

الفصل الثالث

اللغة العربية بين الواقع والمرتجى..... ١٢٧

اللغة العربية بين الواقع والمرتجى ١٢٩

أولاً – اللغة أهمية ومكانة ١٢٩

ثانياً – اللغة العربية هوية وانتماء ١٣٠

ثالثاً – الواقع اللغوي ١٣٣

الفصل الرابع

التجربة السورية في التعليم باللغة الأم ١٤٩

التجربة السورية في التعليم باللغة الأم ١٥١

أولاً – حال اللغة العربية قبل الاستقلال ١٥١

ثانياً – حال اللغة العربية بعد الاستقلال ١٥٤

ثالثاً – مسوّغات اعتماد سورية اللغة العربية في التعليم ١٦٢

رابعاً – تميز التجربة السورية ١٦٥

خامساً – الخطة الوطنية للتمكين للغة العربية ١٦٩

سادساً – عوامل مساعدة ١٧٥

الفصل الخامس

خطة عمل للتمكين للغة العربية

خطة العمل الوطنية السورية للتمكين أنموذجاً ١٧٧

خطة العمل الوطنية السورية للتمكين أنموذجاً ١٧٩

أولاً – مرامي السياسة اللغوية ١٧٩

ثانياً – التخطيط اللغوي ١٨١

ثالثاً – من إنجازات الخطة ١٩٢

الطبعة الأولى / ٢٠١٠
عدد الطبع ١٠٠٠ نسخة

تمكين اللغة العربية

www.syrbook.sy
مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠١٠
سعر النسخة ١٣٠ ل.س أو ما يعادلها